

اختلف الخلاف

الجزء الأول

أنور غني الموسوي

إتلاف الخلف

الجزء الأول

أنور غني الموسوي

إئتلاف الخلاف

الجزء الأول

أنور غني الموسوي

دار أقواس للنشر

العراق ١٤٤٤

٢٠٢٢

المحتويات

المحتويات

١	المحتويات
١١	المقدمة
١٣	تمهيد في قوانين الفقه الكمي
٢٢	كتاب الطهارة
٢٢	مسألة ١: في معنى الطهور
٢٣	أصل عملي (أصل ل) ١:
٢٣	أصل ل ٢:
٢٣	أصل ل ٣:
٢٤	أصل ل ٤:
٢٧	أصل ل ٥:
٢٧	مسألة ٢: الوضوء بماء البحر
٣٠	أصل ل ٦:
٣٣	أصل ل ٧:
٣٤	مسألة ٣: الوضوء بالثلج
٣٥	أصل ل ٨:
٣٦	أصل ل ٩:
٣٩	أصل ل ١٠:
٣٩	مسألة ٤: الوضوء الماء المسخن بالنار او بالشمس
٤٠	أصل ل ١١:
٤٠	أصل ل ١٢:
٤١	أصل ل ١٣:

- أصل ل ١٤: ٤٥
- أصل ل ١٥: ٤٦
- أصل ل ١٦: ٤٩
- مسألة ٥: حكم الوضوء بالماءات ٥٠
- أصل ل ١٧: ٥١
- أصل ل ١٨: ٥٥
- مسألة ٦: حكم الوضوء بالأنبذة ٥٥
- أصل ل ١٩: ٥٧
- أصل ل ٢٠: ٦٠
- مسألة ٧: حكم الوضوء بالماء المتغير بظاهر ٦١
- أصل ل ٢١: ٦٢
- أصل ل ٢٢: ٦٣
- أصل ل ٢٣: ٦٦
- مسألة ٨: حكم إزالة النجاسات بالماءات ٦٦
- أصل ل ٢٤: ٧٠
- مسألة ٩: تطهير جلد الميتة بالدباغ ٧٠
- أصل ل ٢٥: ٧١
- أصل ل ٢٦: ٧٢
- أصل ل ٢٧: ٧٢
- أصل ل ٢٨: ٧٦
- مسألة ١٠: حكم بيع جلود الميتة ٧٦
- أصل ل ٢٩: ٧٧
- أصل ل ٣٠: ٧٨
- أصل ل ٣١: ٨٢
- مسألة ١١: جلود ما لا يؤكل لحمه اذا ذكي ٨٢

- أصل ل ٣٢: ٨٥
- أصل ل ٣٣: ٨٨
- مسألة ١٢: في جلد الكلب ٨٨
- أصل ل ٣٤: ٩١
- مسألة ملحقة: حكم الكلب والخنزير. ٩١
- أصل ل ٣٥: ٩٣
- أصل ل ٣٦: ٩٦
- مسألة ١٣: أصواف الميت، وعظمه ٩٦
- أصل ل ٣٧: ٩٨
- أصل ل ٣٨: ١٠١
- أصل ل ٣٩: ١٠١
- أصل ل ٤٠: ١٠٢
- أصل ل ٤١: ١٠٦
- مسألة ١٤: التمشط بالعاج ١٠٦
- أصل ل ٤٢: ١٠٨
- أصل ل ٤٣: ١١١
- مسألة ١٥: استعمال أواني الذهب والفضة والمفضضة ١١١
- أصل ل ٤٤: ١١٣
- أصل ل ٤٥: ١١٧
- مسألة ١٦: استعمال أواني المشركين ١١٧
- أصل ل ٤٦: ١١٩
- مسألة ملحقة: طهارة غير المسلم ١٢٢
- أصل ل ٤٧: ١٢٦
- مسألة ١٧: استحباب السواك ١٢٧
- أصل ل ٤٨: ١٢٧

- أصل ل ٤٩ : ١٢٩
- أصل ل ٥٠ : ١٣٢
- مسألة ١٨ : النية في الطهارة من الحدث ١٣٢
- أصل ل ٥١ : ١٣٣
- أصل ل ٥٢ : ١٣٣
- أصل ل ٥٣ : ١٣٣
- أصل ل ٥٤ : ١٣٤
- أصل ل ٥٥ : ١٣٨
- مسألة ملحقة: الطهارة من الحدث يتعبر فيها نية القرية. ١٣٨
- أصل ل ٥٦ : ١٣٨
- أصل ل ٥٧ : ١٣٩
- أصل ل ٥٨ : ١٤٣
- مسألة ١٩ : التسمية على الطهارة ١٤٣
- أصل ل ٥٩ : ١٤٥
- أصل ل ٦٠ : ١٤٩
- مسألة ٢٠ : غسل اليدين قبل إدخالهما الاناء ١٤٩
- أصل ل ٦١ : ١٥٠
- أصل ل ٦٢ : ١٥١
- أصل ل ٦٣ : ١٥٥
- مسألة ٢١ : المضمضة والاستنشاق ١٥٥
- أصل ل ٦٤ : ١٥٩
- مسألة ٢٢ : إيصال الماء إلى ما يستتره شعر اللحية ١٦٠
- أصل ل ٦٥ : ١٦١
- أصل ل ٦٦ : ١٦١
- أصل ل ٦٧ : ١٦٢

- أصل ل٦٨: ١٦٦
- مسألة ٢٣: حد الوجه الذي يجب غسله ١٦٦
- أصل ل٦٩: ١٦٧
- أصل ل٧٠: ١٦٧
- أصل ل٧١: ١٦٨
- أصل ل٧٢: ١٧٢
- مسألة ٢٤: ما استرسل من شعر اللحية ١٧٢
- أصل ل٧٣: ١٧٦
- مسألة ٢٥: إيصال الماء إلى أصل ل شئ من شعر الوجه ١٧٦
- أصل ل٧٤: ١٨٠
- أصل ل٧٥: ١٨٠
- أصل ل٧٧: ١٨٤
- مسألة ٢٦: غسل المرفقين ١٨٤
- أصل ل٧٨: ١٨٦
- أصل ل٧٩: ١٨٧
- أصل ل٨٠: ١٩٠
- مسألة ٢٧: مسح الرأس ١٩٠
- أصل ل٨١: ١٩٢
- أصل ل٨٢: ١٩٦
- مسألة ٢٨: استئناف ماء جديد لمسح الرأس والرجلين ١٩٦
- أصل ل٨٣: ١٩٩
- أصل ل٨٤: ٢٠٢
- مسألة ٢٩: المسح ببعض الرأس ٢٠٣
- أصل ل٨٥: ٢٠٧
- مسألة ٣٠: في مسح جميع الرأس ٢٠٨

- أصل ل ٨٦: ٢٠٩
- مسألة ٣١: استقبال شعر الرأس واليدين ٢١٣
- أصل ل ٨٧: ٢١٥
- أصل ل ٨٨: ٢١٩
- مسألة ٣٢: موضع مسح الرأس ٢١٩
- أصل ل ٨٩: ٢٢٣
- مسألة ٣٣: من كان على رأسه حمة ٢٢٣
- أصل ل ٩١: ٢٢٤
- أصل ل ٩٢: ٢٢٧
- أصل ل ٩٣: ٢٢٩
- مسألة ٣٤: إذا غسل رأسه ٢٢٩
- أصل ل ٩٤: ٢٣٠
- أصل ل ٩٥: ٢٣٣
- مسألة ٣٥: إيصال الماء إلى داخل العين ٢٣٣
- أصل ل ٩٦: ٢٣٧
- مسألة ٣٦: المسح على العمامة ٢٣٧
- أصل ل ٩٧: ٢٣٨
- أصل ل ٩٨: ٢٤١
- مسألة ٣٧: مسح الأذنين ٢٤١
- أصل ل ٩٩: ٢٤٦
- مسألة ٣٨: الغرض في غسل الأعضاء ٢٤٦
- أصل ل ١٠٠: ٢٤٨
- أصل ل ١٠١: ٢٥٢
- مسألة ٣٩: المسح على الرجلين ٢٥٢
- أصل ل ١٠٢: ٢٥٣

- أصل ل ١٠٣: ٢٥٤
- أصل ل ١٠٤: ٢٥٨
- مسألة ٤٠: مسح الرجلين من رؤوس الأصابع ٢٦١
- أصل ل ١٠٥: ٢٦٢
- أصل ل ١٠٦: ٢٦٧
- مسألة ٤١: في الموالاة في افعال الوضوء ٢٦٧
- أصل ل ١٠٧: ٢٦٨
- أصل ل ١٠٨: ٢٧٢
- مسألة ٤٢: الترتيب في الوضوء ٢٧٢
- أصل ل ١٠٩: ٢٧٤
- أصل ل ١١٠: ٢٧٥
- أصل ل ١١١: ٢٧٦
- أصل ل ١١٢: ٢٨٠
- مسألة ٤٣: المسح على الخفين ٢٨٠
- أصل ل ١١٣: ٢٨٢
- أصل ل ١١٤: ٢٨٥
- مسألة ٤٤: التمديد من نداوة الوضوء ٢٨٨
- أصل ل ١١٥: ٢٨٩
- أصل ل ١١٦: ٢٩٠
- أصل ل ١١٧: ٢٩٤
- مسألة ٤٥: الوضوء قبل الاستنجاء ٢٩٤
- أصل ل ١١٧: ٢٩٥
- أصل ل ١١٨: ٢٩٦
- أصل ل ١١٩: ٢٩٩
- مسألة ٤٦: مس الحدث للقرآن ٣٠٠

- أصل ل ١٢٠: ٣٠١
- أصل ل ١٢١: ٣٠١
- أصل ل ١٢٢: ٣٠٢
- أصل ل ١٢٣: ٣٠٢
- أصل ل ١٢٤: ٣٠٢
- أصل ل ١٢٥: ٣٠٦
- مسألة ٤٧: قراءة الجنب للقرآن ٣٠٦
- أصل ل ١٢٦: ٣٠٧
- أصل ل ١٢٨: ٣٠٨
- أصل ل ١٢٩: ٣١٢
- مسألة ٤٨: استقبال القبلة واستدبارها أثناء الحدث ٣١٣
- أصل ل ١٣٠: ٣١٤
- أصل ل ١٣١: ٣١٥
- أصل ل ١٣٢: ٣١٩
- مسألة ٤٩: وجوب الاستنجاء للصلاة. ٣١٩
- أصل ل ١٣٣: ٣٢١
- أصل ل ١٣٤: ٣٢٢
- أصل ل ١٣٥: ٣٢٥
- أصل ل ١٣٥: ٣٢٧
- أصل ل ١٣٦: ٣٣٠
- مسألة ٥٠: حد الاستنجاء ٣٣٠
- أصل ل ١٣٧: ٣٣٣
- أصل ل ١٣٨: ٣٣٧
- مسألة ٥١: الاستنجاء بغير الاحجار ٣٣٧
- أصل ل ١٣٩: ٣٤١

- مسألة ٥٢: الاستنجا بالروث، والعظام ٣٤١
- أصل ل ١٤٠: ٣٤٥
- مسألة ٥٣: نقض النوم للوضوء. ٣٤٦
- أصل ل ١٤١: ٣٤٨
- أصل ل ١٤٢: ٣٥٢
- أصل ل ١٤٣: ٣٥٢
- مسألة ٥٤: ملامسة النساء ٣٥٣
- أصل ل ١٤٤: ٣٥٧
- مسألة ٥٥: مس الفرج ٣٥٧
- أصل ل ١٤٥: ٣٦٢
- مسألة ٥٦: مس فرج البهيمة ٣٦٢
- أصل ل ١٤٦: ٣٦٥
- مسألة ٥٧: الدود الخارج من أحد السبيلين ٣٦٦
- أصل ل ١٤٨ ٣٦٧
- أصل ل ١٤٩: ٣٦٨
- أصل ل ١٥٠: ٣٧١
- أصل ل ١٥١: ٣٧١
- مسألة ٥٨: البول والغائط إذا خرجا من غير السبيلين. ٣٧٢
- أصل ل ١٥٢: ٣٧٤
- أصل ل ١٥٣: ٣٧٧
- مسألة ٥٩: إذا أدخل ذكره في دبر. ٣٧٧
- أصل ل ١٥٤: ٣٧٨
- أصل ل ١٥٦: ٣٧٩
- أصل ل ١٥٧: ٣٧٩
- أصل ل ١٥٨: ٣٨٣

- ٣٨٣ مسألة ملحقة: اذا أدخل ذكره في فرج امرأة ميتة. .
- ٣٨٧ أصل ل١٥٩:
- ٣٨٧ مسألة ملحقة: اذا أدخل ذكره في فرج بهيمة. .
- ٣٩٠ أصل ل١٦٠:
- ٣٩٠ مسألة ٦٠: المذي والودي والوذى. .
- ٣٩٤ أصل ل١٦١:
- ٣٩٤ مسألة ٦١: ما يخرج من غير السيلين . .
- ٣٩٩ أصل ل١٦٢:
- ٣٩٩ مسألة ٦٢: القهقهة. .
- ٤٠٣ أصل ل١٦٣:
- ٤٠٣ مسألة ٦٣: أكل ما مسته النار . .
- ٤٠٦ أصل ل١٦٤:
- ٤٠٧ مسألة ٦٤: أكل لحم الجزور. .
- ٤١٠ أصل ل١٦٤:
- ٤١٠ مسألة ٦٥: من تيقن الطهارة وشك في الحدث. .
- ٤١١ أصل ل١٦٥:
- ٤١٥ أصل ل١٦٧:

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. اللهم صل على محمد واله الطاهرين وعلى اصحابه اجمعين. ربنا اغفر لنا ولاخواننا المؤمنين.

هنا اجاث وتطبيقات الفقه الكمي بتعليقات على مسائل كتاب الخلاف للشيخ الطوسي رضي الله عنه. وقبل بحث المسائل هنا تمهيد في قوانين الفقه الكمي بشكل مختصر واشارات:

- طاعة الله تعالى ورسوله والائمة الاوصياء واجبة، فمتى علم عنهم شيء وكان محكما وجب العمل به ولا يجوز تركه. فحينما تنقل معرفة تنسب الى الله تعالى او الى رسوله او الى احد الاوصياء فمع الثبوت والظهور يتحقق الاحكام ويجب العمل، واما مع عدم ذلك لا يجب بل لا يجوز لانها ظن ولا يجوز العمل بالظن. فحينما نقرر الاصل - وفق الفقه الكمي - خلاف النص المنقول فهو لاحد امرين اما ان النص لا يثبت - وفق الفقه الكمي - او انه غير دال على المعرفة لعدم المصدق. فلا يقال للاصول التي اقرها والمخالفة للنصوص المنقولة انها اجتهاد في قبال النص، بل هي في الواقع علم في قبال الظن وتلك النصوص غير محكما ثبوتا او دلالة.
- اتبعت في المسائل تبويب المؤلف الشيخ رضي الله عنه في كتابه، ولذلك ذكرت المسائل بنصها في الاصل الا اذا كانت غير ممكنة من حيث الاثبات عندي، كما ان التفريعات التي فرعها ايضا ذكرتها وان كانت غير ضرورية عندي لاجل نفي الاصل. فحينما يثبت الشيخ اصلا يفرع له، بينما هذا الاصل منفي عندي اصلا فلا وجه لفرعه لكنني ذكرت الفروع ونفيتها متابعة لتبويب المؤلف.

- تؤكد مرة اخرى ان المنهج هنا وفق الفقه العرضي التصديقي، وليس وفق المنهج الاصولي السندي السائد، فقد يكون الحديث صحيحا وفق المنهج السندي وحجة الا انه ظن وليس حجة وفق منهج العرض. وقد يكون النص قطعي الصدور وظاهر الدلالة وفق المنهج الاصولي اللفظي الا ان دلالة غير مصدقة ومخالفة للمصدق فلا يصح اعتمادها فهو ظن ومتشابه وغير محكم وان كان قطعيا بحسب الظاهر. وحينما يكون الاصل الكمي مخالفا للنص الصحيح او القطعي فلا يعني هذا اجتهاد في قبال النص بل يعني ان الاصل الكمي حق محكم وان النص المنقول اما ظن وان صح سنده او متشابه غير محكم الدلالة وان كان قطعي الصدور.
- جميع القوانين المذكورة هنا بينت اسسها و ادلتها في كتب كثيرة سابقة والكتاب الجامع لها هو كتاب (قوانين الفقه الكمي) فقد بسطت الكلام في القوانين وفي تفاصيلها مع اني طبقت الكثير من مضامينه في كتب سابقة كثيرة وبمسائل تتجاوز المآت بل بشكل اجمالي تتجاوز الالاف كما في (كتب علوم القرآن وكتب العقائد الفقه وكتب الحديث).

تمهيد في قوانين الفقه الكمي

قانون التداخل

لو راجعنا مداركنا الوجدانية العميقة وأسسنا العرفية النوعية وبناءاتنا العقلانية العامة لوجدنا ان التداخل بين الانظمة يتناسب مع الاشتقاق والوضوح في العلاقة بين اطرافها.

التداخل الجزئي (موضوعي او محمولي) = (الاشتقاقية، النصية)

١- تداخل جزئي موضوعي

٢- تداخل جزئي محمولي

درجات الاشتقاقية

١د : اشتقاق = ٣

٢د : اقتران = ١

٣د : لا اشتقاق ولا اقتران = ٠

درجات النصية

١د : نص = ٣

٢د : ظاهر = ١

د٣: لا نص ولا ظاهر = ٠

التداخل الموضوعي = (٠-٦)

التداخل المحمولي = (٠-٦)

التداخل = التداخل الموضوعي * التداخل المحمولي \ ١٠

فالقيم بين (٠,٣٦-٠)

ولا بد ان تكون قيمة التداخل ١,٠ او اكثر لاجراء عملية العرض.

قانون الاتجاه المعرفي

لو راجعنا مداركنا الوجدانية العميقة وأسسنا العرفية النوعية وبناءاتنا العقلانية العامة لوجدنا ان الاتجاه المعرفي هو مجموعة (الايجابسلبية، الشرطية).

قيم الايجابسلبية

ايجابية نصية + ٣

ايجابية ظاهرية + ١

سلبية نصية - ٣

سلبية ظاهرية - ١

قيم الشرطية

شرط نصي + ٣

شرط ظاهري + ١

عدم شرط نصي - ٣

عدم شرط ظاهري - ١

الاتجاه المعرفي = (الايجابسلبية، الشرطية)

قيم الاتجاه (٣+، ٣+) ، (١+، ٣+) وهكذا

قانون البعد الاتجاهي

لو راجعنا مداركنا الوجدانية العميقة وأسسنا العرفية النوعية وبناءاتنا العقلانية العامة

لوجدنا ان البعد الاتجاهي هو اعلى قيم الفرق الاتجاهي بين المضمونين.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

قانون الاضاءة

لو راجعنا مداركنا الوجدانية العميقة وأسسنا العرفية النوعية وبناءاتنا العقلائية العامة لوجدنا ان اضاءة المعرفة بالاصل تتناسب عكسيا مع البعد بينهما

الاضاءة = ٦- البعد

قانون الموافقة

لو راجعنا مداركنا الوجدانية العميقة وأسسنا العرفية النوعية وبناءاتنا العقلائية العامة لوجدنا ان الموافقة تتناسب طرديا مع الاضاءة بشكل مضاعف.

الموافقة = الاضاءة ٢ \ ٣٠

قانون التصديق

لو راجعنا مداركنا الوجدانية العميقة وأسسنا العرفية النوعية وبناءاتنا العقلائية العامة لوجدنا ان الصدق يتناسب مع الاضاءة بالاصل بشكل مضاعف.

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠

قانون الاتساق

لو راجعنا مداركنا الوجدانية العميقة وأسسنا العرفية النوعية وبناءاتنا العقلائية العامة لوجدنا ان الاتساق يتناسب مع الموافقة والتداخل.

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + \text{التداخل}$$

وللتيسير نفترض التساوي في التداخل وانه متوسط.

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + ٠,٢٤$$

قانون الثبوت

لو راجعنا مداركنا الوجدانية العميقة وأسسنا العرفية النوعية وبناءاتنا العقلائية العامة لوجدنا ان الثبوت يتناسب مع الثبوت الظاهري والتصديق.

$$\text{الثبوت} = \text{الثبوت الظاهري} + \text{التصديق}$$

درجات الثبوت الظاهري

ثبوت درجة أولى: ثابت جدا قطعي ٠,٧ = مثال مشاهدة او مشافهة او نقل قطعي

ثبوت درجة ثانية: ثابت اطمئناني ٠,٥ = مثال نقل علمي لكن لا يبلغ القطع.

ثبوت درجة ثالثة: ثبوت ضعيف ظني ٠,٤ = مثال نقل لا يبلغ العلم.

ثبوت درجة رابعة: غير ثابت ٠ = مثال ما يظن او يعلم كذيه.

التمييز بين الثبوت (الواقعي) الثبوت الظاهري المعروف هو اهم انجازات الفقه العرضي الكمي.

وللتيسير في الخلاف نفترض تساوي الثبوت الظاهري = ٠,٥

الثبوت = ٠,٥ + التصديق

قانون الظهور

لو راجعنا مداركنا الوجدانية العميقة وأسسنا العرفية النوعية وبناءاتنا العقلانية العامة لوجدنا ان الظهور يتناسب مع الظهور الظاهري و التصديق

الظهور = الظهور الظاهري + التصديق

الظهور الظاهري

ظاهر جدا نصي ٠,٧

ظاهر اطمئناني ٠,٥٥

ظاهر ضعيف ظني ٠,٤

غير ظاهر ٠

التمييز بين الثبوت (الواقعي) الثبوت الظاهري المعروف هو اهم انجازات الفقه
العرضي الكمي .

وللتيسير في الخلاف نفترض تساوي الظهور الظاهري = ٠,٥٥

الظهور = ٠,٥٥ + التصديق

قانون العلم

لو راجعنا مداركنا الوجدانية العميقة وأسسنا العرفية النوعية وبناءاتنا العقلائية العامة
لوجدنا ان العلم يتناسب مع الثبوت والظهور .

العلم = الثبوت * الظهور

قانون الصدق

لو راجعنا مداركنا الوجدانية العميقة وأسسنا العرفية النوعية وبناءاتنا العقلائية العامة
لوجدنا ان الصدق يتناسب مع العلم والاتساق .

الصدق = الاتساق * العلم \ ٢

قانون القبول

لو راجعنا مداركنا الوجدانية العميقة وأسسنا العرفية النوعية وبناءاتنا العقلائية العامة
لوجدنا ان القبول يتناسب مع الحجية و القاصدية في المعرفة .

القبول = الحجية * المقاصدية

درجات المقاصدية

مقاصدية عالية (موافقة للايمانية والعقلانية) = ٢

مقاصدية ضعيفة (اللامنطقية النظامية) = ١, ٠

مقاصدية شبه معدومة (مخالفة للايمانية العقلانية) = ٠

درجات الحجية

قطع = ٢

مصدق = ١

ظن = ١, ٠

عدم النص = ٠

قانون الحق

لو راجعنا مداركنا الوجدانية العميقة وأسسنا العرفية النوعية وبناءاتنا العقلانية العامة لوجدنا ان الحق يتناسب مع الصدق والقبول.

الحق = الصدق * القبول

قانون الاحتياط

لو راجعنا مداركنا الوجدانية العميقة وأسسنا العرفية النوعية وبناءاتنا العقلانية العامة لوجدنا انه حينما يكون القول المخالف للحق مشهورا يستحسن بحث الاحتياط.

الاحتياط = شهرة الخلاف + قوة دليل الخلاف - الحق في المعرفة - ١

اكثر من ٠ يستحب الاحتياط واكثر من ٢ يجب الاحتياط.

الحق في المعرفة المصدقة = ٢,٩

اذن:

الاحتياط = شهرة الخلاف + قوة دليل الخلاف - ٤

درجات قوة الدليل المدعاة

قطعي الثبوت والدلالة = ٣

ظني الثبوت او الدلالة وقطعي الطرف الاخر = ١

ظني الثبوت والدلالة = ٠

درجات الشهرة

اجماع اسلامي = ٣

مشهور (ومنه اجماع طائفة) = ١

غير مشهور = ٠

كتاب الطهارة

مسألة ١: في معنى الطهور
تلخيص

القول ١: الطهور هو المطهر المزيل للحدث والنجاسة.

القول ٢: الطهور والطاهر بمعنى واحد اي ليس بمعنى مطهر.

ادلة القول الاول:

اولا : هذه اللفظة وضعت للمبالغة، والمبالغة لا تكون إلا فيما يتكرر فيه الشئ الذي اشتق الاسم منه. — وإذا كان كونه طاهرا مما لا يتكرر، ولا يتزايد، فينبغي أن يكون كونه طهورا لما يتزايد. والذي يتصور التزايد فيه، أن يكون مع كونه طاهرا مطهرا مزيلا للحدث والنجاسة، وهو الذي نريده.

ثانيا: وجدنا العرب تقول: ماء طهور، وتراب طهور. ولا تقول: ثوب طهور، ولا حل طهور. لأن التطهير غير موجود في شئ من ذلك.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل عملي (أصل ل) ١:

التسخير يقتضي السعة.

إشارة: اصل عملي اي اصل شرعي عملي (فقهي) في قبال الاصل الشرعي العلمي (الاعتقادي) ونرمز له (أصل م).

أصل ل ٢:

الامتنان يقتضي التمام.

أصل ل ٣:

النعمة تقتضي الكمال.

المضمون المبحوث: الطهور مسخر كامل المنفعة.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية، التوقيتية)

الاصل: الامتنان يقتضي كمال المنفعة. (أصل ل ٢)

المضمون المبحوث: الطهور كامل المنفعة.

اتجاه الاصل: (١-، ١-، ٣+)

اتجاه المضمون: (+٣، -١، -١)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الاضاءة = ٦ - البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) \ ٢ = ٤٠ \ ٢ = ٢٠, ٩

الموافقة = الاضاءة \ ٢ = ٣٠ \ ٢ = ١٥, ٢

الثبوت = ٠, ٥ + التصديق = ١٥, ٤

الظهور = ٠, ٤٥ + التصديق = ١٥, ٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ٤:

الطهور كامل المنفعة.

أبحاث الفرع

الاصل: الطهور كامل المنفعة. (أصل ل ٤)

القول ١: الطهور يعني انه مطهر.

القول ٢: الطهور لا يعني انه مطهر.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية، التوقيتية)

$$(1- , 1- , 3+) = \text{اتجاه الاصل}$$

$$(1- , 1- , 3+) = \text{اتجاه ١}$$

$$(1- , 1- , 3-) = \text{اتجاه ٢}$$

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$٠ = ١ \text{ ب}$$

$$٢ = ٢ \text{ ب}$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$٦ = ١ \text{ ض}$$

$$٤ = ٢ \text{ ض}$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) ٢ \setminus ٤٠$$

$$٠, ٩ = ١ \text{ تص}$$

$$٠, ٤ = ٢ \text{ تص}$$

الموافقة = الاضاءة ٣٠ \ ٢

$$١,٢ = ١م$$

$$٠,٥ = ٢م$$

الثبوت = ٠,٥ + التصديق

$$١,٤ = ١ث$$

$$٠,٩ = ٢ث$$

الظهور = ٠,٥٥ + التصديق

$$١,٤٥ = ١ظ$$

$$٠,٩٥ = ٢ظ$$

العلم = الثبوت * الظهور

$$٢ = ١ع$$

$$٠,٨٦ = ٢ع$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

$$١,٤٤ = ١ات$$

$$٠,٧٤ = ٢ات$$

الصدق = الاتساق * العلم \ ٢

$$\text{ص} ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ص} ٢ = ٠,٣٢$$

القبول = الحجية * المقاصدية

$$\text{حج} ١ = ١ \quad \text{حج} ٢ = ٠,١ \quad \text{مقا} = ٢$$

$$\text{ق} ١ = ٢$$

$$\text{ق} ٢ = ٠,٢$$

الحق = الصدق * القبول

$$\text{ح} ١ = ٢,٩ \quad \text{فهو حق}$$

$$\text{ح} ٢ = ٠,١$$

أصل ل ٥:

الطهور مطهر.

اشارة: النص الموافق لهذا الاصل مصدق، والنص المخالف له متشابه.

مسألة ٢: الوضوء بماء البحر

تلخيص

ق ١: يجوز الوضوء بماء البحر مع وجود غيره من المياه، ومع عدمه.

ق ٢: التيمم أحب من ماء البحر.

ق ٣: يجوز التوضؤ بماء البحر مع عدم الماء، ولا يجوز مع وجوده.

ادلة القول ١:

١د: قوله تعالى: ” وأنزلنا من السماء ماء طهورا، وماء البحر يتناوله اسم الماء.

٢د: قال تعالى أيضا: ” فلم تجدوا ماء فتيمموا “، فشرط في وجوب التيمم عدم الماء، ومن وجد ماء البحر فهو واجد للماء الذي يتناوله الطاهر.

٣د: على المسألة إجماع الفرقة.

٤٥ : روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه سئل عن التوضؤ بماء البحر فقال: ” هو الطهور مأؤه، الحل ميتة “

٥٥ : روى عبد الله بن سنان وأبو بكر الحضرمي قالوا: سألتنا أبا عبد الله عليه السلام عن ماء البحر، أطهور هو؟ قال: نعم.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل: التسخير يقتضي السعة. (أصل ل ١)

أصل ل: الامتنان يقتضي التمام. (أصل ل ٢)

المضمون المبحوث

ماء البحر تام المنفعة.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية، التوقيتية)

الاصل: (٣+، ١-، ١-)

الضمون: (٣+، ١-، ١-)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الاضاءة = ٦ - البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) \ ٢ = ٤٠ \ ٢ = ٢٠, ٩

الموافقة = الاضاءة \ ٢ = ٣٠ \ ٢ = ١٥, ٢

الثبوت = ٥, ٥ + التصديق = ١٥, ٤

الظهور = ٤٥, ٥ + التصديق = ١٥, ٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل٦:

ماء البحر كامل المنفعة.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

ماء البحر كامل المنفعة. (أصل ل٦)

المضمون المبحوث

القول الاول: ماء البحر طهور.

القول الثاني: ماء البحر ليس طهورا.

القول الثالث: ماء البحر طهور مرجوح.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية، التوقيتية)

اتجاه الاصل = (+٣، -١)

$$\text{اتجاه ١} = (+٣, -١)$$

$$\text{اتجاه ٢} = (-٣, -١)$$

$$\text{اتجاه ٣} = (+٣, +١)$$

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١ - اتجاه المعرفة ٢)

$$\text{ب ١} = ٠$$

$$\text{ب ٢} = ٢$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$\text{ض ١} = ٦$$

$$\text{ض ٢} = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot ٢ \cdot ٤٠$$

$$\text{تص ١} = ٩, ٠$$

$$\text{تص ٢} = ٤, ٠$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot ٢ \cdot ٣٠$$

$$\text{م ١} = ٢, ١$$

$$0,5 = 2م$$

$$\text{الثبوت} = 0,5 + \text{التصديق}$$

$$1,4 = 1ث$$

$$0,9 = 2ث$$

$$\text{الظهور} = 0,55 + \text{التصديق}$$

$$1,45 = 1ظ$$

$$0,95 = 2ظ$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$2 = 1ع$$

$$0,86 = 2ع$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + 0,24$$

$$1,44 = 1ات$$

$$0,74 = 2ات$$

$$\text{الصدق} = \text{الاتساق} * \text{العلم} / 2$$

$$1,45 = 1ص$$

$$0,32 = 2ص$$

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = حج ٢ = ١, ٠, ٢ = مقا

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٢, ٠

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢, ٩ = فهو حق

ح ٢ = ١, ٠

فالقول الاول (ماء البحر طهور) هو الحق المعتمد.

أصل ل٧:

ماء البحر طهور.

اشارة: النص الموافق لهذا الاصل مصدق، والنص المخالف له متشابه.

مسألة ٣: الوضوء بالثلج

تلخيص

قول ١: من مسح وجهه ويديه بالثلج ولا يتندى وجهه لم يجزه. فإن مسح وجهه بالثلج وتندى به وجهه مثل الدهن فقد أجزأه.

قول ٢: لا يجزيه بلا تفصيل.

قول ٣: يجزيه بلا تفصيل.

دليل ١: إن الله تعالى قال: ” فاعسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق “. فأمر بغسل الوجه واليدين ومن مسح عليهما فلم يغسلهما. ولا يلزمنا مثل ذلك في جواز ذلك إذا تندی وجهه. لأنه إذا تندی وجهه فقد غسل، وإن كان غسلا خفيفا.

دليل ٢: إجماع الفرقة، فإنهم لا يختلفون في جواز ذلك.

دليل ٣: محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب في السفر، لا يجد إلا الثلج؟ قال: يغتسل بالثلج أو ماء البحر.

دليل ٤ : روى معاوية بن شريح قال: سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده فقال: يصيبنا الدمق والثلج، ونريد أن نتوضأ، ولا نجد إلا ماء جامدا فكيف أتوضأ؟ أدلك به جلدي؟ قال نعم.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ٨:

ما ليس ماء ولا ترابا فليس بمطهر.

المضمون المبحوث:

الثلج ليس طهورا.

الاتجاه (الاجابسلبية، الشرطية، التوقيتية)

الاصل: (١-، ١-، ٣+)

الضمون: (١-، ١-، ٣+)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الإضاءة = ٦- - البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠ = ٠,٩

الموافقة = الاضاءة ٢ \ ٣٠ = ١,٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ٩:

الثلج ليس طهورا.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل: الثلج ليس طهورا. (أصل ل ١٠)

الاقوال

قول ١: الثلج لا يجوز الوضوء به.

ق ٢: الثلج يجوز الوضوء به

ق ٣: الثلج لا يجوز الوضوء به الا اذا سال.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية، التوقيتية)

اتجاه الاصل (-٣، -١)

اتجاه ١ (-٣، ١)

اتجاه ٢ (+٣، ١)

اتجاه ٣ (-٣، ١)

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١ - اتجاه المعرفة ٢)

$$٠ = ١ ب$$

$$٢ = ٢ ب$$

$$الاضاءة = ٦ - البعد$$

$$٦ = ١ ض$$

$$٤ = ٢ ض$$

$$التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠$$

$$٠,٩ = ١ تص$$

$$٠,٤ = ٢ تص$$

$$الموافقة = (الاضاءة) ٢ \ ٣٠$$

$$١,٢ = ١ م$$

$$0,5 = 2م$$

$$\text{الثبوت} = 0,5 + \text{التصديق}$$

$$1,4 = 1ث$$

$$0,9 = 2ث$$

$$\text{الظهور} = 0,55 + \text{التصديق}$$

$$1,45 = 1ظ$$

$$0,95 = 2ظ$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$2 = 1ع$$

$$0,86 = 2ع$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + 0,24$$

$$1,44 = 1ات$$

$$0,74 = 2ات$$

$$\text{الصدق} = \text{الاتساق} * \text{العلم} / 2$$

$$1,45 = 1ص$$

$$0,32 = 2ص$$

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = حج ٢ = ١, ٠, ٢ = مقا

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٢, ٠

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢, ٩ = فهو حق

ح ٢ = ١, ٠

القول الاول (الثلج لا يجوز الضوء به.) هو الحق.

أصل ل ١٠:

الثلج لا يجوز الضوء به.

اشارة: النص الموافق لهذا الاصل مصدق، والنص المخالف له متشابه.

مسألة ٤: الوضوء الماء المسخن بالنار او بالشمس

اولا: الوضوء الماء المسخن بالنار

تلخيص

القول الاول: الماء المسخن بالنار يجوز الوضوء به بلا كراهة.

القول الثاني: الماء السخن بالنار يجوز الوضوء به على كراهة.

الادلة على القول الاول

دليل ١: الظواهر (الشاملة له)

دليل ٢: إجماع الفرقة.

دليل ٣: روي عنهم عليهم السلام إنهم قالوا: " الماء كله طاهر ما لم يعلم أن فيه نجاسة " ولم يفصلوا.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ١١:

الماء المطلق ماء غير متغير.

أصل ل ١٢:

الماء غير المتغير ماء طلق.

المضمون المبحوث

الماء المسخن بالنار ماء مطلق.

الاتجاه (الاجابسلبية، الشرطية، التوقيتية)

الاصل: (١-، ١-، ٣+)

الضمون: (١-، ١-، ٣+)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الاضاءة = ٦- البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠ = ٠,٩

الموافقة = (الاضاءة) ٢ \ ٣٠ = ١,٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ١٣:

الماء المسخن بالنار ماء مطلق.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

الماء المسخن بالنار ماء مطلق.

الاقوال:

القول الاول: الماء المسخن بالنار يجوز الوضوء به بلا كراهة.

القول الثاني: الماء المسخن بالنار يجوز الوضوء به على كراهة.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية، التوقيتية)

$$\text{أ الأصل} = (١-، ٣+)$$

$$\text{أ} = (١-، ٣+)$$

$$\text{أ} = (١+، ٣+)$$

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$\text{ب} = ١ = ٠$$

$$\text{ب} = ٢ = ٢$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$\text{ض} = ١ = ٦$$

$$\text{ض} = ٢ = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot ٢ \cdot ٤$$

$$\text{تص} = ١ = ٠,٩$$

$$\text{تص} = ٢ = ٠,٤$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot ٢ \cdot ٣٠$$

$$\text{م} = ١ = ١,٢$$

$$\text{م} = ٢ = ٠,٥$$

$$\text{الثبوت} = ٠,٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} = ١ = ١,٤$$

$$\text{ث} = ٢ = ٠,٩$$

$$\text{الظهور} = ٠,٥٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} = ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ظ} = ٢ = ٠,٩٥$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$\text{ع} = ١ = ٢$$

$$\text{ع} = ٢ = ٠,٨٦$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

ات ١ = ١,٤٤

ات ٢ = ٠,٧٤

الصدق = الاتساق * العلم \ ٢

ص ١ = ١,٤٥

ص ٢ = ٠,٣٢

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = ١ حج ٢ = ٠,١ مقا = ٢

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٠,٢

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ٠,١

فالقول الاول (الماء المسخن بالنار يجوز الوضوء به بلا كراهة.) هو الحق.

أصل ل ١٤ :

الماء المسخن بالنار يجوز الوضوء به بلا كراهة.

ثانيا: الوضوء بالماء المسخن بالشمس

تلخيص

الماء المسخن بالشمس مكروه. هذا هو ما في كتاب الخلاف، لكن بضوء الأصول السابقة فان هذا القول غير مصدق ولا متسق فيكون هناك قول بخلافه في المسألة. وهو ان الماء المسخن بالشمس غير مكروه.

القول الاول: الماء المسخن بالنار يجوز الوضوء به بلا كراهة.

القول الثاني: الماء السخن بالنار يجوز الوضوء به على كراهة.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل: الماء غير المتغير ماء طلق. (أصل ل ١٢)

المضمون المبحوث

الماء المسخن بالشمس ماء مطلق.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

الاصل: (+٣، -١)

المضمون: (٣+، ١-)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الاضاءة = ٦- البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠ = ٠,٩

الموافقة = الاضاءة ٢ \ ٣٠ = ١,٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ١٥:

الماء المسخن بالشمس ماء مطلق.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

الماء المسخن بالشمس ماء مطلق. (أصل ل ١٥)

الاقوال:

القول الاول: الماء المسخن بالشمس يجوز الوضوء به بلا كراهة.

القول الثاني: الماء السخن بالشمس يجوز الوضوء به على كراهة.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية، التوقيتية)

$$\text{أ الاصل} = (1-، 3+)$$

$$\text{أ} = (1-، 3+)$$

$$\text{أ} = (1+، 3+)$$

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$\text{ب} = 1 = 0$$

$$\text{ب} = 2 = 2$$

$$\text{الاضاءة} = 6 - \text{البعد}$$

$$\text{ض} = 1 = 6$$

$$\text{ض} = 2 = 4$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \setminus 2 = 40$$

$$\text{تص} ١ = ٠,٩$$

$$\text{تص} ٢ = ٠,٤$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} ٣٠ \setminus ٢$$

$$\text{م} ١ = ١,٢$$

$$\text{م} ٢ = ٠,٥$$

$$\text{الثبوت} = ٠,٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} ١ = ١,٤$$

$$\text{ث} ٢ = ٠,٩$$

$$\text{الظهور} = ٠,٥٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ظ} ٢ = ٠,٩٥$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$\text{ع} ١ = ٢$$

$$\text{ع} ٢ = ٠,٨٦$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + ٠,٢٤$$

$$\text{ات} ١ = ١,٤٤$$

$$\text{ات } 2 = 0,74$$

$$\text{الصدق} = \text{الاتساق} * \text{العلم} \setminus 2$$

$$\text{ص } 1 = 1,45$$

$$\text{ص } 2 = 0,32$$

$$\text{القبول} = \text{الحجية} * \text{المقاصدية}$$

$$\text{حج } 1 = 1 \text{ حج } 2 = 0,1 \text{ مقا} = 2$$

$$\text{ق } 1 = 2$$

$$\text{ق } 2 = 0,2$$

$$\text{الحق} = \text{الصدق} * \text{القبول}$$

$$\text{ح } 1 = 2,9 \text{ فهو حق}$$

$$\text{ح } 2 = 0,1$$

فالقول الاول (الماء المسخن بالشمس يجوز الوضوء به بلا كراهة). هو الحق.

أصل ل ١٦:

الماء المسخن بالشمس يجوز الوضوء به بلا كراهة.

إشارة: النص الموافق لهذا الاصل مصدق، والنص المخالف له متشابه.

مسألة ٥ : حكم الوضوء بالمائعات

تلخيص المتن

القول الاول: لا يجوز الوضوء بالمائعات غير الماء.

القول الثاني: يجوز الوضوء بالمائعات غير الماء.

القول الثالث: يجوز الوضوء بماء الورد.

ادلة القول الاول:

اولا: قوله تعالى: " فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا، فأوجب عند فقد الماء المطلق التيمم.

ثانيا: من توضأ بالمائع لم يكن تطهر بالماء، فوجب أن لا يجزيه.

ثالثا: روى ابوبصير، عن أبي عبد الله عليه السلام: عن الرجل يكون معه اللبن، أيتوضأ منه للصلاة؟ قال: لا إنما هو الماء والصعيد.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

ما ليس ماء ولا ترابا فليس بطهور. (أصل ل ٩)

المضمون المبحوث

المائعات ليست طهورا.

الإنجاء (الايجابسلبية، الشرطية، التوقيتية)

إ الأصل: (-٣، ١)

إ المضمون: (-٣، ١)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الاضاءة = ٦ - البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠ = ٠,٩

الموافقة = (الاضاءة) ٢ \ ٣٠ = ١,٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ١٧:

المائعات ليست طهورا.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

المائعات ليست طهورا. (أصل ل ١٧)

الاقوال:

القول الاول: المائعات لا يجوز الوضوء بها.

القول الثاني: المائعات يجوز الوضوء بها

القول الثالث: المائعات لا يجوز الوضوء بها الا ماء الورد.

الإنجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل = (٣- ، ١-)

إِ ١ = (٣- ، ١-)

إِ ٢ = (٣+ ، ١-)

إِ ٣ = (٣- ، ١+)

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني

اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$ب١ = ٠$$

$$ب٢ = ٢$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$\text{ض}١ = ٦$$

$$\text{ض}٢ = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot ٢ \cdot ٤٠$$

$$\text{تص}١ = ٠,٩$$

$$\text{تص}٢ = ٠,٤$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot ٢ \cdot ٣٠$$

$$\text{م}١ = ١,٢$$

$$\text{م}٢ = ٠,٥$$

$$\text{الثبوت} = ٠,٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ث}١ = ١,٤$$

$$\text{ث}٢ = ٠,٩$$

$$\text{الظهور} = ٠,٥٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ}١ = ١,٤٥$$

$$\text{ظ} = 2 = 0,95$$

العلم = الثبوت * الظهور

$$\text{ع} = 1 = 2$$

$$\text{ع} = 2 = 0,86$$

الاتساق = الموافقة + 0,24

$$\text{ات} = 1 = 1,44$$

$$\text{ات} = 2 = 0,74$$

الصدق = الاتساق * العلم \ 2

$$\text{ص} = 1 = 1,45$$

$$\text{ص} = 2 = 0,32$$

القبول = الحجية * المقاصدية

$$\text{حج} = 1 = 1 \quad \text{حج} = 2 = 0,1 \quad \text{مقا} = 2$$

$$\text{ق} = 1 = 2$$

$$\text{ق} = 2 = 0,2$$

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ٠,١

فالقول الاول (المائعات لا يجوز الوضوء بها.) هو الحق.

أصل ل ١٨:

المائعات لا يجوز الوضوء بها.

إشارة: النص الموافق لهذا الاصل مصدق، والنص المخالف له متشابه.

مسألة ٦: حكم الوضوء بالأنبذة

تلخيص المتن

القول الاول: لا يجوز الوضوء بشيء من الأنبذة المسكرة

القول الثاني: يجوز التوضؤ بنبذ التمر، إذا كان مطبوخا عند عدم الماء.

القول الثالث: يجوز التوضؤ بسائر الأنبذة.

ادلة القول الاول:

اولا: قوله تعالى: " فلم تجدوا ماء فتميموا صعيدا "، فنقلنا عند عدم الماء إلى التيمم

من غير واسطة. فيجب أن لا يجوز الوضوء بالأنبذة، لأنه خلاف الظاهر.

ثانيا: إجماع الفرقة.

ثالثا: روى سماعة بن مهران، عن الكلبي النسابة إنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن النبيذ؟ فقال: حلال. فقال: إنا ننبذه فنطرح فيه العكر، وما سوى ذلك، فقال: شه شه، تلك الخمرة المنتنة. قلت: جعلت فداك فأبي نبيذ تعني؟ قال: إن أهل المدينة شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله تغير الماء، وفساد طباعهم، فأمرهم أن ينبذوا فكان الرجل يأمر خادمه أن ينبذ له، فيعمد إلى كف من تمر، فيقذف به في الشن فممنه شربه، وممنه طهوره.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

ما ليس ماء ولا ترابا فليس بطهور. (أصل ل ٨)

المضمون المبحوث

الانبذة ليست طهورا.

الإنجاء (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل: (-٣، ١)

إ المضمون: (-٣، ١)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الإضاءة = ٦ - البعد = ٦

التصديق = (الإضاءة) ٢ \ ٤٠ = ٩, ٠

الموافقة = الاضاءة ٣٠ \ ٢ = ١,٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ١٩ :

الانبذة ليست طهورا.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

الانبذة ليست طهورا. (أصل ل ١٩)

الاقوال:

القول الاول: الأنبذة لا يجوز التوضؤ بها.

القول الثاني: الانبذة يجوز التوضؤ بها.

القول الثالث: الانبذة لا يجوز التوضؤ بها الا نبيذ التمر إذا كان مطبوخا عند عدم الماء.

الإنجاء (الإيجابية، الشرطية)

$$إ ١ = (١-، ٣-)$$

$$إ ١ = (١-، ٣-)$$

$$إ ٢ = (١-، ٣+)$$

$$إ ٣ = (١+، ٣-)$$

الاقوال:

إشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$ب ١ = ٠$$

$$ب ٢ = ٢$$

$$الاضاءة = ٦ - البعد$$

$$ض ١ = ٦$$

$$ض ٢ = ٤$$

$$التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠$$

$$تص ١ = ٠, ٩$$

$$تص ٢ = ٠, ٤$$

الموافقة = الاضاءة ٢ \ ٣٠

$$١,٢ = ١م$$

$$٠,٥ = ٢م$$

الثبوت = ٠,٥ + التصديق

$$١,٤ = ١ث$$

$$٠,٩ = ٢ث$$

الظهور = ٠,٥٥ + التصديق

$$١,٤٥ = ١ظ$$

$$٠,٩٥ = ٢ظ$$

العلم = الثبوت * الظهور

$$٢ = ١ع$$

$$٠,٨٦ = ٢ع$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

$$١,٤٤ = ١ات$$

$$٠,٧٤ = ٢ات$$

الصدق = الاتساق * العلم \ ٢

$$\text{ص} ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ص} ٢ = ٠,٣٢$$

القبول = الحجية * المقاصدية

$$\text{حج} ١ = ١ \quad \text{حج} ٢ = ٠,١ \quad \text{مقا} = ٢$$

$$\text{ق} ١ = ٢$$

$$\text{ق} ٢ = ٠,٢$$

الحق = الصدق * القبول

$$\text{ح} ١ = ٢,٩ \quad \text{فهو حق}$$

$$\text{ح} ٢ = ٠,١$$

فالقول الاول (الأنبذة لا يجوز التوضؤ بها.) هو الحق.

أصل ل ٢٠:

الأنبذة لا يجوز التوضؤ بها.

اشارة: النص الموافق لهذا الاصل مصدق، والنص المخالف له متشابه.

مسألة ٧: حكم الوضوء بالماء المتغير بطاهر

تلخيص المتن

القول الاول: إذا خالط الماء ما غير لونه، أو طعمه، أو رائحته من الطهارات فإنه يجوز التوضؤ به، ما لم يسلبه إطلاق اسم الماء، فإن سلبه لم يجز التوضؤ به.

القول الثاني: إذا خالط الماء ما غير أحد أوصافه لم يجز التوضؤ به، إذا كان مختلطاً به نحو الدقيق، والزعفران، واللبن، وغير ذلك. وإن جاوزه ما غير أحد أوصافه، فلا بأس به، نحو القليل من الكافور، والمسك، والعنبر.

القول الثالث: يجوز التوضؤ به ما لم يخرج عن طبعه، وجريانه، أو يطبخ به.

إشارة: التغير هنا بطاهر والقول الثالث يختلف عن الاول في انه خارج عن إطلاق الماء اما الاول فليس بخارج.

ادلة القول الاول:

اولاً: قوله تعالى: " فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا " ومن وجد الماء متغيرا فهو واجد للماء.

ثانياً: روى حماد بن عيسى قال: أبو عبد الله عليه السلام: الماء كله طاهر حتى يعلم أنه قدر.

إشارة: وهنا يمكن قول رابع وهو ان الماء المتغير صفته (لونه او طعمه او رائحته) لا يجوز الوضوء به مطلقاً.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل: الماء المطلق ماء غير متغير. (أصل ل ١١)

أصل ل ٢١:

الماء المتغير ليس ماء مطلقا.

المضمون المبحوث

الماء المتغير ليس طهورا.

ال إلتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل: (-٣، -١)

إ المضمون: (-٣، -١)

ال بعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

ال إضاءة = ٦ - البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠ = ٠,٩

الموافقة = (الاضاءة) ٢ \ ٣٠ = ١,٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ٢٢:

الماء المتغير ليس طهورا.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

الماء المتغير ليس طهورا. (أصل ل ٢٢)

الاقوال:

القول الاول: الماء المتغير لا يجوز الوضوء به.

القول الثاني: الماء المتغير يجوز الوضوء به.

القول الثالث: الماء المتغير لا يجوز الوضوء به الا اذا كان التغير بمجاورة وليس اختلاطا.

القول الرابع: الماء المتغير لا يجوز الوضوء به الا اذا لم يسلبه اسم الماء.

والقول الثالث والرابع يعود الى النفي المشروط.

الإنجاء (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل = (٣-، ١-)

إِ ١ = (٣-، ١-)

إِ ٢ = (٣+، ١-)

$$I = (-3, +1)$$

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$ب١ = ٠$$

$$ب٢ = ٢$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$\text{ض}١ = ٦$$

$$\text{ض}٢ = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot ٢ \cdot ٤٠$$

$$\text{تص}١ = ٠,٩$$

$$\text{تص}٢ = ٠,٤$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot ٢ \cdot ٣٠$$

$$\text{م}١ = ١,٢$$

$$م = 2,5$$

$$الشبوت = 0,5 + التصديق$$

$$ث = 1,4$$

$$ث = 2,9$$

$$الظهور = 0,55 + التصديق$$

$$ظ = 1,45$$

$$ظ = 2,95$$

$$العلم = الشبوت * الظهور$$

$$ع = 1,2$$

$$ع = 2,86$$

$$الاتساق = الموافقة + 0,24$$

$$ات = 1,44$$

$$ات = 2,74$$

$$الصدق = الاتساق * العلم / 2$$

$$ص = 1,45$$

$$ص = 2,32$$

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = حج ٢ = ١, ٠, ٢ = مقا

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٢, ٠

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢, ٩ = فهو حق

ح ٢ = ١, ٠

فالقول الاول (الماء المتغير لا يجوز الوضوء به.) هو الحق.

أصل ل ٢٣:

الماء المتغير لا يجوز الوضوء به.

اشارة: النص الموافق لهذا الاصل مصدق، والنص المخالف له متشابه.

مسألة ٨: حكم إزالة النجاسات بالماءيات

تلخيص المتن:

القول الاول: لا يجوز إزالة النجاسات بالماءيات.

القول الثاني: يجوز ذلك.

ادلة القول الاول:

اولا: إنا قد علمنا بحصول النجاسة في الثوب أو البدن، وحظر الصلاة فيه. فلا يجوز أن نستبيح بعد ذلك الصلاة إلا بدليل. وليس في الشرع ما يدل عليه.

ثانيا: روي عن النبي صلى الله عليه وآله إنه قال لأسماء في دم الحيض يصيب الثوب: "حتيه ثم اقرصيه، ثم اغسله بالماء" فأمر بغسل الدم بالماء، فدل على أنه لا يجوز بغيره، لأنه لو جاز لبينه.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

المائعات ليست طهورا. (أصل ل ١٧)

الاقوال:

القول الاول: المائعات لا يجوز ازالة النجاسات بها.

القول الثاني: المائعات يجوز ازالة النجاسات بها.

الإنجاء (الايجابسلبية، الشرطية)

$$إِ الاصل = (-3, -1)$$

$$إِ (-3, -1) = 1$$

$$إِ (-3, +1) = 2$$

الاقوال:

إشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة 1 - اتجاه المعرفة 2)

$$ب 1 = 0$$

$$ب 2 = 2$$

$$الاضاءة = 6 - البعد$$

$$ض 1 = 6$$

$$ض 2 = 4$$

$$التصديق = (الاضاءة) 2 \setminus 40$$

$$تص 1 = 9, 0$$

$$تص 2 = 4, 0$$

$$الموافقة = الاضاءة 2 \setminus 30$$

$$م 1 = 2, 1$$

$$م = 2,5$$

$$الشوت = 0,5 + التصديق$$

$$ث = 1,4$$

$$ث = 2,9$$

$$الظهور = 0,55 + التصديق$$

$$ظ = 1,45$$

$$ظ = 2,95$$

$$العلم = الشوت * الظهور$$

$$ع = 1,2$$

$$ع = 2,86$$

$$الاتساق = الموافقة + 0,24$$

$$ات = 1,44$$

$$ات = 2,74$$

$$الصدق = الاتساق * العلم / 2$$

$$ص = 1,45$$

$$ص = 2,32$$

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = حج ٢ = ١, ٠, ٢ = مقا

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٢, ٠

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢, ٩ = فهو حق

ح ٢ = ١, ٠

فالقول الاول (المائعات لا يجوز ازالة النجاسات بها.) هو الحق.

أصل ل ٢٤:

المائعات لا يجوز ازالة الجاسات بها.

اشارة: النص الموافق لهذا الاصل مصدق، والنص المخالف له متشابه.

مسألة ٩: تطهير جلد الميتة بالدباغ

تلخيص المتن

القول الاول: جلد الميتة نجس، لا يطهر بالدباغ.

القول الثاني: كل حيوان طاهر في حال حياته، فجلده إذا مات يظهر بالدباغ وهو ما عدا الكلب والخنزير، وما تولد بينهما.

القول الثالث: يطهر الجميع بالدباغ إلا جلد الخنزير.

القول الرابع: يطهر الجميع بالدباغ.

القول الخامس: يطهر بالدباغ جلد ما يؤكل لحمه دون ما لا يؤكل لحمه.

القول السادس: يطهر الظاهر منه دون الباطن.

ادلة القول الاول:

اولا: إجماع الفرقة.

ثانيا: قوله تعالى: " حرمت عليكم الميتة والدم " والجلد من جملة الميتة.

ثالثا: انه قبل الدباغ معلوم نجاسته بالإجماع، فمن ادعى زوالها احتاج إلى دليل.

رابعا: وروى محمد بن مسلم قال: سألته عن جلد الميت أيلبس في الصلاة إذا دبغ؟ فقال: لا، ولو دبغ سبعين مرة.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ٢٥:

النجاسة الخبثية العرضية تزول بالمطهر.

أصل ل ٢٦:

النحاسة الخبثية التركيبية لا تزول بغير التحول.

المضمون المبحوث

جلد الميتة لا يطهر بغير التحول.

إل إلتجاه (الإيجابسلبية، الشرطية)

إ الأصل: (٣-، ١-)

إ المضمون: (٣-، ١-)

البعد الإلتجاهي = اعلى قيم (إلتجاه المعرفة ١- إلتجاه المعرفة ٢) = ٠

إل إلتضاءة = ٦- البعد = ٦

إلتصديق = (الإلتضاءة) ٢ \ ٤٠ = ٠,٩

إلتوافقة = الإلتضاءة ٢ \ ٣٠ = ١,٢

إلتبوت = ٠,٥ + إلتصديق = ١,٤

إلتظهور = ٠,٤٥ + إلتصديق = ١,٤٥

إلتعلم = إلتبوت * إلتظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ٢٧:

جلد الميتة لا يطهر بغير التحول.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل: جلد الميتة لا يطهر بغير التحول. (أصل ل ٢٧)

الاقوال:

القول الاول: جلد الميتة لا يطهر بالدباغ.

القول الثاني: جلد الميتة يطهر بالدباغ.

القول الثالث: جلد الميتة لا يطهر بالدباغ الا اذا كان الحيوان طاهرا في حال حياته.

القول الرابع: جلد الميتة يطهر بالدباغ إلا جلد الخنزير.

القول الخامس: جلد الميتة يطهر بالدباغ ان كان مما يؤكل لحمه.

القول السادس: جلد الميتة يطهر بالدباغ إلا باطنه فلا يطهر.

إشارة: القول الرابع والخامس والسادس هو باتجاه واحد اجمالا فسنعاملها باتجاه واحد.

الإتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$إ \text{ الاصل} = (-٣، -١)$$

$$إ ١ = (-٣، -١)$$

$$إ ٢ = (+٣، -١)$$

$$إ ٣ = (-٣، +١)$$

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$٠ = ١ ب$$

$$٢ = ٢ ب$$

$$الاضاءة = ٦ - البعد$$

$$٦ = ١ ض$$

$$٤ = ٢ ض$$

$$التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠$$

$$٠,٩ = ١ تص$$

$$٠,٤ = ٢ تص$$

$$الموافقة = (الاضاءة) ٢ \ ٣٠$$

$$١,٢ = ١ م$$

$$٠,٥ = ٢ م$$

$$الثبوت = ٠,٥ + التصديق$$

$$١,٤ = ١ ث$$

$$\text{ث} ٢ = ٠,٩$$

$$\text{الظهور} = ٠,٥٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ظ} ٢ = ٠,٩٥$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$\text{ع} ١ = ٢$$

$$\text{ع} ٢ = ٠,٨٦$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + ٠,٢٤$$

$$\text{ات} ١ = ١,٤٤$$

$$\text{ات} ٢ = ٠,٧٤$$

$$\text{الصدق} = \text{الاتساق} * \text{العلم} / ٢$$

$$\text{ص} ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ص} ٢ = ٠,٣٢$$

$$\text{القبول} = \text{الحجية} * \text{المقاصدية}$$

$$\text{حج} ١ = ١ \quad \text{حج} ٢ = ٠,١ \quad \text{مقا} = ٢$$

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٢, ٠

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢, ٩ فهو حق

ح ٢ = ٠, ١

فالقول الاول (جلد الميتة لا يطهر بالدباغ.) هو الحق.

أصل ل ٢٨:

جلد الميتة لا يطهر بالدباغ.

اشارة: النص الموافق لهذا الاصل مصدق، والنص المخالف له متشابه.

مسألة ١٠: حكم بيع جلود الميتة

تلخيص

الاقوال:

القول الاول: جلود الميتة لا يجوز بيعها.

القول الثاني: جلود الميتة يجوز بيعها بعد الدباغ.

القول الثالث: جلود الميتة يجوز بيعها.

ادلة القول الاول:

اولا: قوله تعالى: " حرمت عليكم الميتة " يقتضي حظر جميع أنواع التصرف.

ثانيا: روى علي بن المغيرة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك، الميتة ينتفع بشيء منها؟ قال: لا.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

التسخير يقتضي السعة. (أصل ل ١)

أصل ل ٢٩:

الاشياء فيها اوسع منفعة.

المضمون المبحوث

جلود الميتة فيها اوسع منفعة.

ال اتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل: (٣+، ١-)

إ المضمون: (٣+، ١-)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الاضاءة = ٦ - البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) \ ٢ = ٤٠ \ ٢ = ٢٠

الموافقة = الاضاءة \ ٢ = ٣٠ \ ٢ = ١٥

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ٣٠:

جلود الميتة فيها أوسع منفعة.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

جلود الميتة فيها أوسع منفعة.

الاقوال:

القول الاول: جلود الميتة يجوز بيعها.

القول الثاني: جلود الميتة لا يجوز بيعها

القول الثالث: جلود الميتة يجوز بيعها بعد الدباغ.

الاجتهاد (الاجابلسية، الشرطية)

$$١ = (٣+، ١-)$$

$$١ = (٣+، ١-)$$

$$٢ = (٣-، ١-)$$

$$٣ = (٣+، ١+)$$

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاجتهادي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$٠ = ١ ب$$

$$٢ = ٢ ب$$

$$الاضاءة = ٦ - البعد$$

$$٦ = ١ ض$$

$$\text{ض} = 2 = 4$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) 2 \cdot 4$$

$$\text{تص} 1 = 9, 0$$

$$\text{تص} 2 = 4, 0$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} 2 \cdot 30$$

$$\text{م} 1 = 2, 1$$

$$\text{م} 2 = 5, 0$$

$$\text{الثبوت} = 5, 0 + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} 1 = 4, 1$$

$$\text{ث} 2 = 9, 0$$

$$\text{الظهور} = 5, 50 + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} 1 = 5, 1$$

$$\text{ظ} 2 = 5, 9$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$\text{ع} 1 = 2$$

$$\text{ع} 2 = 6, 8$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

ات ١ = ١,٤٤

ات ٢ = ٠,٧٤

الصدق = الاتساق * العلم \ ٢

ص ١ = ١,٤٥

ص ٢ = ٠,٣٢

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = ١ حج ٢ = ٠,١ مقا = ٢

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٠,٢

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ٠,١

فالقول الاول (جلود الميتة يجوز بيعها.) هو الحق.

أصل ل ٣١:

جلود الميتة يجوز بيعها.

إشارة: النص الموافق لهذا الاصل مصدق، والنص المخالف له متشابه.

مسألة ١١: جلود ما لا يؤكل لحمه اذا ذكي

تلخيص

الاقوال:

القول الاول: جلود ما لا يؤكل لحمه إذا ذكي، منها ما يجوز استعماله في غير الصلاة، ومنها ما لا يجوز استعماله بحال. فما يجوز استعماله مثل السمور والسنجاب والفنك وجلود السبع كلها لا بأس أن يجلس عليها، ولا يصلي فيها، وقد وردت رخصة في لبس جلود السمور والسنجاب والفنك في حال الصلاة. فأما ما عدا ذلك من الكلب والأرنب والذئب والخنزير والثعلب، فلا يجوز استعماله على حال. وما يجوز استعماله بعد الذكاة، لا يجوز إلا بعد الدباغ.

القول الثاني: كل حيوان لا يؤكل لحمه لا تؤثر الذكاة في طهارته، وينجس جلده وسائر أجزائه. وإنما يطهر ما يطهر منها بالدباغ.

القول الثالث: يطهر بالذكاة.

ادلة القول الاول:

اولا: إن جواز التصرف في هذه الأشياء، يحتاج إلى دلالة شرعية، وليس في الشرع ما يدل على إباحة التصرف في هذه الأشياء، وإنما أجزائه بدلالة إجماع الفرقة على ذلك.

ثانيا: روى علي بن أبي حمزة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لباس الفراء، والصلاة فيها؟ فقال: لا تصل فيها، إلا فيما كان منه ذكيا، قال: قلت أو ليس الذكي ما ذكي بالحديد؟ فقال: بلى، إذا كان مما يؤكل لحمه. فقلت: وما لا يؤكل لحمه من الغنم؟ قال: لا بأس بالسنجاب، فإنه دابة لا تأكل اللحم، وليس هو مما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وآله، إذ نهى عن كل ذي ناب ومخلب.

ثالثا: روى سماعة قال: سألته عن لحوم السباع وجلودها قال: أما لحوم السباع من الطير والدواب فإننا نكرهه. وأما الجلود فاركبوا عليها ولا تلبسوا منها شيئا تصلون فيه

رابعا: بعد دباغها لا خلاف في جواز استعمالها ولا دليل قبل الدباغ.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

الامتتان يقتضي كمال المنفعة. (أصل ل ٢)

المضمون المبحوث

الذكاة فيها كمال المنفعة

إلى اتجاه (الإيجابسلبية، الشرطية)

إلى الأصل: (١-، ٣+)

إلى المضمون: (١-، ٣+)

البعد الاتجاهي = أعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

إلى إضاءة = ٦- البعد = ٦

التصديق = (الإضاءة) ٢ \ ٤٠ = ٠,٩

الموافقة = الإضاءة ٢ \ ٣٠ = ١,٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ٣٢:

الذكاة فيها كمال المنفعة.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

الذكاة فيها كمال المنفعة. (أصل ل ٣٢)

الاقوال:

الاقوال الثلاثة ترجع الى قولين:

القول الاول: الذكاة تطهر ما لا يؤكل لحمه وجلده.

القول الثاني: الذكاة لا تطهر ما لا يؤكل لحمه وجلده.

الإنجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل = (٣+، ١-)

$$إ ١ = (٣+، ١-)$$

$$إ ٢ = (٣-، ١-)$$

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$ب ١ = ٠$$

$$ب ٢ = ٢$$

$$الاضاءة = ٦ - البعد$$

$$ض ١ = ٦$$

$$ض ٢ = ٤$$

$$التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠$$

$$تص ١ = ٩, ٠$$

$$تص ٢ = ٤, ٠$$

$$الموافقة = الاضاءة ٢ \ ٣٠$$

$$م ١ = ٢, ١$$

$$م = 2,5$$

$$الشبوت = 0,5 + التصديق$$

$$ث = 1,4$$

$$ث = 2,9$$

$$الظهور = 0,55 + التصديق$$

$$ظ = 1,45$$

$$ظ = 2,95$$

$$العلم = الشبوت * الظهور$$

$$ع = 1,2$$

$$ع = 2,86$$

$$الاتساق = الموافقة + 0,24$$

$$ات = 1,44$$

$$ات = 2,74$$

$$الصدق = الاتساق * العلم / 2$$

$$ص = 1,45$$

$$ص = 2,32$$

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = حج ٢ = ١, ٠, ٢ = مقا

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٢, ٠

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢, ٩ = فهو حق

ح ٢ = ١, ٠

فالقول الاول (الذكاة تطهر ما لا يؤكل لحمه وجلده) هو الحق.

أصل ل ٣٣:

الذكاة تطهر ما لا يؤكل لحمه وجلده.

اشارة: النص الموافق لهذا الاصل مصدق، والنص المخالف له متشابه.

مسألة ١٢: في جلد الكلب

تلخيص

الاقوال

اولا: جلد الكلب لا يطهر بالدباغ.

ثانيا: جلد الكلب يطهر بالدباغ.

ادلة القول الاول:

اولا: إجماع الفرقة.

ثانيا: الخبر الذي قدمناه، من أن ما لا يؤكل لحمه لا يقع عليه الطهارة بالذكاة.
ثالثا: روي عن النبي صلى الله عليه وآله إنه نهى عن كل ذي ناب، وذلك عام على كل حال.

اشارة: هذه المسألة مبنية على عدم تذكية ما لا يؤكل لحمه ونجاسة الكلب العينية وفي كل ذلك منع.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة:

أصل ل ٣٣: الذكاة تطهر ما لا يؤكل لحمه وجلده.

اصل: كل حي طاهر ذاتا بما في ذلك الكلب.

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين؛ الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

القول الاول: جلد الكلب طاهر اذا ذكي.

القول الثاني: غير ذلك.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)؛ إتجاه القول الاول المصدق موافق لاتجاه الاصل.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

البعد الاتجاهي في القول الاول = ٠ فالبعد معدوم فهذا القول قريب جدا من الاصل.

البعد الاتجاهي في القول الثاني = ٢ فالبعد كبير بين الاصل هذا القول.

اذن:

مقدار العلم بالقول الاول = ٢ فهو اكثر من (١) فهو علم.

قدار العلم بالقول الثاني = ٠,٨٦ فهو اقل من (١) فهو ليس حقا.

مقدار الحق في القول الاول = ٢,٩ فهو اكثر من (١) فهو حق

مقدار الحق في القول الثاني = ٠,١ فهو اقل من (١) فهو ليس حقا.

والبرهان على كل ذلك تقدم في الجزء الاول. وادلة جميع القوانين ذكرتها في كتاب (قوانين الفقه الكمي)

اذن: القول الاول هو الحق وعليه العمل.

أصل ل ٣٤:

جلد الكلب طاهر اذا ذكي.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ملحقة: حكم الكلب والخنزير.

القول الاول: كل حي طاهر ذاتا بما فيهم الكلب و الخنزير.

القول الثاني: كل حي طاهر الا الكلب والخنزير.

ادلة القول الاول:

اولا: اصول التسخير والامتنان التي تقتضي التمام والسعة في النفع.

ثانيا: اصول النعمة على المخلوق التي تقتضي الكمال بطهارته.

ثالثا: عدم تمام الدليل على النجاسة وما جاء في نجاسة الخنزير هو في لحمه اي بعد موته وان ذكي، وليس وهو حي، فالخنزير لا يقبل التذكية لكنه في حال حياته طاهر. وما جاء في الكلب ظن.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

النعمة تقتضي الكمال. (أصل ل ١)

المضمون المبحوث

نعمة خلق الحي تقتضي طهارته.

الإنجاء (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل: (١-، ٣+)

إِ المضمون: (١-، ٣+)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الاضاءة = ٦ - البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) \ ٢ = ٤٠ \ ٢ = ٢٠, ٩

الموافقة = (الاضاءة) \ ٢ = ٣٠ \ ٢ = ١, ٢

الثبوت = ٠, ٥ + التصديق = ١, ٤

الظهور = ٠, ٤٥ + التصديق = ١, ٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ٣٥:

نعمة خلق الحي تقتضي طهارته.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

نعمة خلق الحي تقتضي طهارته.

الاقوال

القول الاول: كل حي طاهر ذاتا.

القول الثاني: كل حي طاهر ذاتا الا الخنزير والكلب.

ال اتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل = (٣+، ١-)

إ ١ = (٣+، ١-)

إ ٢ = (٣+، ١+)

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني

اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$\text{ب} 1 = 0$$

$$\text{ب} 2 = 2$$

$$\text{الاضاءة} = 6 - \text{البعد}$$

$$\text{ض} 1 = 6$$

$$\text{ض} 2 = 4$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) 2 \cdot 40$$

$$\text{تص} 1 = 9, 0$$

$$\text{تص} 2 = 4, 0$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} 2 \cdot 30$$

$$\text{م} 1 = 2, 1$$

$$\text{م} 2 = 5, 0$$

$$\text{الثبوت} = 5, 0 + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} 1 = 4, 1$$

$$\text{ث} 2 = 9, 0$$

$$\text{الظهور} = 5, 50 + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} 1 = 5, 1$$

$$\text{ظ} 2 = 5, 90$$

العالم = الشوت * الظهور

$$ع١ = ٢$$

$$ع٢ = ٠,٨٦$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

$$ات١ = ١,٤٤$$

$$ات٢ = ٠,٧٤$$

الصدق = الاتساق * العلم \ ٢

$$ص١ = ١,٤٥$$

$$ص٢ = ٠,٣٢$$

القبول = الحجية * المقاصدية

$$حج١ = ١ حج٢ = ٠,١ مقا = ٢$$

$$ق١ = ٢$$

$$ق٢ = ٠,٢$$

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ٠,١

فالقول الاول (كل حي طاهر) هو الحق.

أصل ل ٣٦:

كل حي طاهر ذاتا.

إشارة: النص الموافق لهذا الاصل مصدق، والنص المخالف له متشابه.

مسألة ١٣: أصواف الميت، وعظمه

الاقوال

القول الاول: لا بأس باستعمال أصواف الميت وشعره، ووبره إذا جز، وعظمه.

القول الثاني: شعر الميت وصوفه وعظمه نجس.

القول الثالث: الشعور كلها نجسة، لكنها تطهر بال غسل.

القول الرابع: الشعر والريش والصوف لا روح فيه، ولا ينجس بالموت كما قلناه.

والعظم والقرن والسن يتنجس.

القول الخامس: صوف الميتة وشعرها طاهر.

ادلة القول الاول:

اولا: إجماع الفرقة.

ثانيا: قوله تعالى: " وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا إلى حين " فامتن علينا بما جعل لنا من المنافع بهذه الأشياء، ولم يفصل بين ما يكون من حي، وما يكون من ميت.

ثالثا: روى حماد، عن حريز، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام لزرارة ومحمد ابن مسلم: اللبن، واللباء والبيضة والشعر والصوف والقرن والناب والحافر، وكل شئ يفصل من الشاة والدابة فهو ذكي، وإن أخذته منه بعد أن يموت فاغسله وصل فيه.

أولا: في شعر الميتة وصوفها

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل٣٧:

ما لا تحله الحياة من الحيوان الميت ليس ميتا.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

ما لا تحله الحياة من الميتة ليس ميتا. (أصل ل٣٧)

الاقوال:

القول الاول: شعر الميتة ليس نجسا.

القول الثاني: شعر الميتة نجس.

الإتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل = (-٣، -١)

إِ ١ = (-٣، -١)

إِ ٢ = (+٣، -١)

الاقوال:

إشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني

اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$ب١ = ٠$$

$$ب٢ = ٢$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$\text{ض}١ = ٦$$

$$\text{ض}٢ = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot ٢ \cdot ٤٠$$

$$\text{تص}١ = ٠,٩$$

$$\text{تص}٢ = ٠,٤$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot ٢ \cdot ٣٠$$

$$\text{م}١ = ١,٢$$

$$\text{م}٢ = ٠,٥$$

$$\text{الثبوت} = ٠,٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ث}١ = ١,٤$$

$$\text{ث}٢ = ٠,٩$$

$$\text{الظهور} = ٠,٥٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ}١ = ١,٤٥$$

$$\text{ظ} = 2 = 0,95$$

العالم = الثبوت * الظهور

$$\text{ع} = 1 = 2$$

$$\text{ع} = 2 = 0,86$$

الاتساق = الموافقة + 0,24

$$\text{ات} = 1 = 1,44$$

$$\text{ات} = 2 = 0,74$$

الصدق = الاتساق * العلم \ 2

$$\text{ص} = 1 = 1,45$$

$$\text{ص} = 2 = 0,32$$

القبول = الحجية * المقاصدية

$$\text{حج} = 1 = 1 \text{ حج} = 2 = 0,1 \text{ مقا} = 2$$

$$\text{ق} = 1 = 2$$

$$\text{ق} = 2 = 0,2$$

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ٠,١

فالقول الاول (شعر الميتة طاهر.) هو الحق.

أصل ل ٣٨:

شعر الميتة ليس نجسا.

اشارة: النص الموافق لهذا الاصل مصدق، والنص المخالف له متشابه.

ثانيا: في عظم الميتة وناجها

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ٣٩:

ما تحله الحياة من الحيوان الميت هو من الميتة..

المضمون المبحوث

ما تحله الحياة من الحيوان الميت نجس.

إل إتحاه (الإيجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل: (١-، ٣+)

إ المضمون: (١-، ٣+)

ال بعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

إ إضاءة = ٦- البعد = ٦

التصديق = (الإضاءة) ٢ \ ٤٠ = ٠,٩

الموافقة = الإضاءة ٢ \ ٣٠ = ١,٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ٤٠:

ما تحله الحياة من الحيوان الميت نجس.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

ما تحله الحياة من الحيوان الميت نجس. (أصل ل ٤٠)

الاقوال:

القول الاول: عظم الميتة نجس.

القول الثاني: عظم الميتة ليس نجسا.

ال اتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$I \text{ الاصل} = (+3, -1)$$

$$I \text{ } = (+3, -1)$$

$$I \text{ } = (-3, -1)$$

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني

اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١ - اتجاه المعرفة ٢)

$$B = 1 = 0$$

$$B = 2 = 2$$

$$\text{الاضاءة} = 6 - \text{البعد}$$

$$\text{ض} = 1 = 6$$

$$\text{ض} = 2 = 4$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot 2 \cdot 40$$

$$\text{تص} = 1 = 0,9$$

$$\text{تص} = 2 = 0,4$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot 2 \cdot 30$$

$$\text{م} = 1 = 1,2$$

$$\text{م} = 2 = 0,5$$

$$\text{الثبوت} = 0,5 + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} = 1 = 1,4$$

$$\text{ث} = 2 = 0,9$$

$$\text{الظهور} = 0,55 + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} = 1 = 1,45$$

$$\text{ظ} = 2 = 0,95$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$\text{ع} = 1 = 2$$

$$ع٢ = ٠,٨٦$$

$$الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤$$

$$ات١ = ١,٤٤$$

$$ات٢ = ٠,٧٤$$

$$الصدق = الاتساق * العلم \ ٢$$

$$ص١ = ١,٤٥$$

$$ص٢ = ٠,٣٢$$

$$القبول = الحجية * المقاصدية$$

$$حج١ = ١ حج٢ = ٠,١ مقا = ٢$$

$$ق١ = ٢$$

$$ق٢ = ٠,٢$$

$$الحق = الصدق * القبول$$

$$ح١ = ٢,٩ فهو حق$$

$$ح٢ = ٠,١$$

فالقول الاول (عظم الميتة نجس.) هو الحق.

أصل ل ٤١ :

عظم الميتة نجس.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ١٤ : التمشط بالعاج

تلخيص

الاقوال:

القول الاول: لا بأس بالتمشط بالعاج واستعمال المداهن منه.

القول الثاني: لا يجوز.

ادلة القول الاول:

اولا: إن الاصل الإباحة في جميع الأشياء فمن ادعى التحريم فعليه الدلالة.

ثانيا: إجماع الفرقة.

ثالثا: روى الحسن بن عاصم إنه قال: دخلت على أبي إبراهيم عليه السلام وفي يده

مشط عاج يتمشط به، فقلت له: جعلت فداك إن عندنا بالعراق من يزعم إنه لا يحل

التمشط بالعاج، قال: ولم؟ فقد كان لأبي منها مشط أو مشطان. ثم قال: تمشطوا
بالعاج، فإن العاج يذهب بالوباء .

رابعاً: روى القاسم بن الوليد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن عظام الفيل،
مداهنها وأمشاطها، فقال: لا بأس بها.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

الاشياء فيها اوسع منفعة. (أصل ل ٢٩)

المضمون المبحوث

العاج فيه اوسع منفعة.

ال إلتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل: (٣+، ١-)

إِ المضمون: (٣+، ١-)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

ال إضاءة = ٦- - البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠ = ٠,٩

الموافقة = الاضاءة ٢ \ ٣٠ = ١,٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ٤٢ :

العاج فيه اوسع منفعة.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

العاج فيه اوسع منفعة. (أصل ل ٤٢)

الاقوال:

القول الاول: العاج يجوز استعماله.

القول الثاني: العاج لا يجوز استعماله.

الإنجاء (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل = (٣+، ١-)

إِ الاصل = (٣+، ١-)

$$إ ٢ = (-٣، -١)$$

الاقوال:

إشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١ - اتجاه المعرفة ٢)

$$ب ١ = ٠$$

$$ب ٢ = ٢$$

$$الاضاءة = ٦ - البعد$$

$$ض ١ = ٦$$

$$ض ٢ = ٤$$

$$التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠$$

$$تص ١ = ٩, ٠$$

$$تص ٢ = ٤, ٠$$

$$الموافقة = (الاضاءة) ٢ \ ٣٠$$

$$م ١ = ٢, ١$$

$$م ٢ = ٥, ٠$$

$$الثبوت = ٥, ٠ + التصديق$$

$$\text{ث} ١ = ١,٤$$

$$\text{ث} ٢ = ٠,٩$$

$$\text{الظهور} = ٠,٥٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ظ} ٢ = ٠,٩٥$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$\text{ع} ١ = ٢$$

$$\text{ع} ٢ = ٠,٨٦$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + ٠,٢٤$$

$$\text{ات} ١ = ١,٤٤$$

$$\text{ات} ٢ = ٠,٧٤$$

$$\text{الصدق} = \text{الاتساق} * \text{العلم} \setminus ٢$$

$$\text{ص} ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ص} ٢ = ٠,٣٢$$

$$\text{القبول} = \text{الحجية} * \text{المقاصدية}$$

حج ١ = حج ٢ = ١, ٠, ٢ = مقا ٢

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٢, ٠

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢, ٩ = فهو حق

ح ٢ = ٠, ١

فالقول الاول (العاج يجوز استعماله.) هو الحق.

أصل ل ٤٣ :

العاج يجوز استعماله.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ١٥ : استعمال أواني الذهب والفضة والمفضضة

اولا: اواني الذهب والفضة

القول الاول: يكره استعمال أواني الذهب والفضة.

القول الثاني: لا يجوز استعمال أواني الذهب والفضة.

ادلة القول الاول:

اولا: إجماع الفرقة.

ثانيا: روى الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: لا تأكل في آنية من فضة.
ولا في آنية مفضضة .

ثالثا: روى محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام أنه نهى عن آنية الذهب
والفضة.

رابعا: روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه نهى عن استعمال أواني الذهب والفضة.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

التسخير يقتضي السعة. (أصل ل ١)

الاشياء فيها اوسع منفعة. (أصل ل ٢٩)

المضمون المبحوث

أواني الذهب والفضة فيهما أوسع منفعة.

الإنجاء (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل: (٣+، ١-)

إ المضمون: (٣+، ١-)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الاضاءة = ٦ - البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) \ ٢ = ٤٠ \ ٢ = ٢٠

الموافقة = الاضاءة \ ٢ = ٣٠ \ ٢ = ١٥

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ٤٤ :

أواني الذهب والفضة فيهما أوسع منفعة.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أواني الذهب والفضة فيهما أوسع منفعة.

الاقوال:

تقدم القول بالحرمة والكراهة وهناك قول اخر هو الجواز بلا كراهة.

القول الاول: أواني الذهب والفضة يجوز استعمالها بلا كراهة.

القول الثاني: أواني الذهب والفضة لا يجوز استعمالها.

القول الثالث: أواني الذهب والفضة يجوز استعمالها على كراهة.

الإنجاء (الإيجابسلبية، الشرطية)

$$إ ١ = (٣+، ١-)$$

$$إ ٢ = (٣+، ١-)$$

$$إ ٣ = (٣-، ١-)$$

$$إ ٤ = (٣+، ١+)$$

الاقوال:

إشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني

اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$ب ١ = ٠$$

$$\text{ب} = 2 = 2$$

$$\text{الاضاءة} = 6 - \text{البعد}$$

$$\text{ض} = 1 = 6$$

$$\text{ض} = 2 = 4$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot 2 \cdot 40$$

$$\text{تص} = 1 = 9, 0$$

$$\text{تص} = 2 = 4, 0$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot 2 \cdot 30$$

$$\text{م} = 1 = 2, 1$$

$$\text{م} = 2 = 5, 0$$

$$\text{الثبوت} = 5, 0 + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} = 1 = 4, 1$$

$$\text{ث} = 2 = 9, 0$$

$$\text{الظهور} = 5, 50 + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} = 1 = 45, 1$$

$$\text{ظ} = 2 = 95, 0$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$ع١ = ٢$$

$$ع٢ = ٠,٨٦$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + ٠,٢٤$$

$$\text{ات}١ = ١,٤٤$$

$$\text{ات}٢ = ٠,٧٤$$

$$\text{الصدق} = \text{الاتساق} * \text{العلم} \setminus ٢$$

$$\text{ص}١ = ١,٤٥$$

$$\text{ص}٢ = ٠,٣٢$$

$$\text{القبول} = \text{الحجية} * \text{المقاصدية}$$

$$\text{حج}١ = ١ \quad \text{حج}٢ = ٠,١ \quad \text{مقا} = ٢$$

$$\text{ق}١ = ٢$$

$$\text{ق}٢ = ٠,٢$$

$$\text{الحق} = \text{الصدق} * \text{القبول}$$

$$\text{ح}١ = ٢,٩ \quad \text{فهو حق}$$

ح ٢ = ١, ٠

فالقول الاول (أواني الذهب الفضة يجوز استعمالها بلا كراهة.) هو الحق.

أصل ل ٤٥ :

أواني الذهب والفضة يجوز استعمالها بلا كراهة.

إشارة: النصوص الموافقة لهذا الأصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ١٦ : استعمال أواني المشركين

الاقوال:

القول الاول: لا يجوز استعمال أواني المشركين من أهل الذمة، وغيرهم.

القول الثاني: لا بأس باستعمال أواني المشركين من أهل الذمة، وغيرهم ما لم يعلم فيها نجاسة.

أدلة القول الاول:

اولا: قوله تعالى: " إنما المشركون نجس " ، فحكم عليهم بالنجاسة فيجب أن يكون كلما باشره نجسا.

ثانيا: إجماع الفرقة.

ثالثا: طريقة الاحتياط تقتضي تنجيسها.

رابعا: روى محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن آنية أهل الذمة والمجوس فقال: لا تأكلوا في آنيتهم، ولا من طعامهم الذي يطبخونه، ولا في آنيتهم التي يشربون فيها الخمر.

الأصول المعلومة

التسخير يقتضي السعة. (أصل ل ١)

الاشياء فيها اوسع منفعة. (أصل ل ٢٩)

المضمون المبحوث

أواني غير المسلمين فيها أوسع منفعة.

الإنجاء (الإيجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل: (٣+، ١-)

إِ المضمون: (٣+، ١-)

البعء الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الإضاءة = ٦- البعد = ٦

التصديق = (الإضاءة) ٢ \ ٤٠ = ٩, ٠

الموافقة = (الإضاءة) ٢ \ ٣٠ = ٢, ١

الثبوت = ٠,٦ + التصديق = ١,٥

الظهور = ٠,٦٥ + التصديق = ١,٥٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢,٣ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل٤٦:

أواني غير المسلمين فيها أوسع منفعة.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أواني غير المسلمين فيها أوسع منفعة.

الاقوال:

القول الاول: أواني غير المسلمين يجوز استعمالها.

القول الثاني: أواني غير المسلمين لا يجوز استعمالها.

الإِتِّجَاهُ (الإيجابسلبية، الشرطية)

$$\text{إ} \text{ الاصل} = (1- , 3+) = 1$$

$$\text{إ} \text{ } = (1- , 3+) = 1$$

$$\text{إ} \text{ } = (1- , 3-) = 2$$

الاقوال:

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني اعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$\text{ب} = 1 = 0$$

$$\text{ب} = 2 = 2$$

$$\text{الاضاءة} = 6 - \text{البعد}$$

$$\text{ض} = 1 = 6$$

$$\text{ض} = 2 = 4$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \setminus 2 = 40$$

$$\text{تص} = 1 = 9, 0$$

$$\text{تص} = 2 = 4, 0$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \setminus 2 = 30$$

$$1,2 = 1م$$

$$0,5 = 2م$$

$$\text{الثبوت} = 0,5 + \text{التصديق}$$

$$1,4 = 1ث$$

$$0,9 = 2ث$$

$$\text{الظهور} = 0,55 + \text{التصديق}$$

$$1,45 = 1ظ$$

$$0,95 = 2ظ$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$2 = 1ع$$

$$0,86 = 2ع$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + 0,24$$

$$1,44 = 1ات$$

$$0,74 = 2ات$$

$$\text{الصدق} = \text{الاتساق} * \text{العلم} / 2$$

$$1,45 = 1ص$$

ص ٢ = ٣٢, ٠

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = ١ حج ٢ = ١, ٠, ٢ = ٢

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٢, ٠

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ١, ٢, ٩ فهو حق

ح ٢ = ١, ٠

فالقول الاول (أواني غير المسلمين يجوز استعمالها.) هو الحق.

أصل ل ٤٧:

أواني غير المسلمين يجوز استعمالها.

إشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

إشارة: هذا الحكم يصح حتى على القول بالنجاسة الذاتية لغير المسلم وفيه منع.

مسألة ملحقة: طهارة غير المسلم

الاقوال:

القول الاول: غير المسلم نجس.

القول الثاني: غير المسلم طاهر.

القول الثالث: غير المسلم نجس الا الكتابي فطاهر.

أبحاث الاصل

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ٣٦: كل حي طاهر ذاتا.

الاقوال:

القول الاول: غير المسلم طاهر ذاتا.

القول الثاني: غير المسلم ليس طاهرا.

القول الثالث: غير المسلم الكتابي طاهر وغيره نجس.

الإنجاء (الإيجابية، الشرطية)

$$إِ الأصل = (١- ، ٣+)$$

$$إِ ١ = (١- ، ٣+)$$

$$إِ ٢ = (١- ، ٣-)$$

$$إِ ٣ = (١+ ، ٣+)$$

الاقوال:

إشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = أعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$ب ١ = ٠$$

$$ب ٢ = ٢$$

$$الاضاءة = ٦ - البعد$$

$$ض ١ = ٦$$

$$ض ٢ = ٤$$

$$التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠$$

$$تص ١ = ٠, ٩$$

$$تص ٢ = ٠, ٤$$

الموافقة = الاضاءة ٢ \ ٣٠

$$١,٢ = ١م$$

$$٠,٥ = ٢م$$

الثبوت = ٠,٥ + التصديق

$$١,٤ = ١ث$$

$$٠,٩ = ٢ث$$

الظهور = ٠,٥٥ + التصديق

$$١,٤٥ = ١ظ$$

$$٠,٩٥ = ٢ظ$$

العلم = الثبوت * الظهور

$$٢ = ١ع$$

$$٠,٨٦ = ٢ع$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

$$١,٤٤ = ١ات$$

$$٠,٧٤ = ٢ات$$

الصدق = الاتساق * العلم \ ٢

$$\text{ص} ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ص} ٢ = ٠,٣٢$$

القبول = الحجية * المقاصدية

$$\text{حج} ١ = ١ \text{ حج} ٢ = ٠,١ \text{ مق} ٢ = ٢$$

$$\text{ق} ١ = ٢$$

$$\text{ق} ٢ = ٠,٢$$

الحق = الصدق * القبول

$$\text{ح} ١ = ٢,٩ \text{ فهو حق}$$

$$\text{ح} ٢ = ٠,١$$

فالقول الاول (غير المسلم طاهر ذاتا.) هو الحق.

أصل ل٤٧ :

غير المسلم طاهر ذاتا.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

اشارة: نجاسة المشركين في الاية تحمل على عدم تحرزهم من الخبائث. فهي متشابهة.

مسألة ١٧: استحباب السواك

الاقوال:

القول الاول: السواك مسنون، غير واجب.

القول الثاني: إنه واجب.

الادلة:

اولا: إجماع الفرقة.

ثانيا: الاصل براءة الذمة، وإيجاب ذلك يحتاج إلى دليل.

ثالثا: روي عن النبي صلى الله عليه وآله إنه قال: لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة. فلو كان واجبا لأمرهم به، شق أو لم يشق.

رابعا: روى زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يكثر السواك، وليس بواجب. فلا يضرك تركه في فرط الأيام.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ٤٨:

الاصل في التكليف عدم التكليف.

المضمون المبحوث

الاصل في التكليف عدم الوجوب.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل: (-٣، ١-)

إِ المضمون: (-٣، ١-)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

إِ إضاءة = ٦ - البعد = ٦

التصديق = (الإضاءة) \ ٢ = ٤٠ \ ٢ = ٢٠, ٩

الموافقة = الإضاءة \ ٢ = ٣٠ \ ٢ = ١, ٢

الثبوت = ٠, ٥ + التصديق = ١, ٤

الظهور = ٠, ٤٥ + التصديق = ١, ٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ٤٩ :

ما ليس قطعاً ولا مصدقاً وجوبه فهو ليس واجباً.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ٤٩ : ما ليس قطعاً ولا مصدقاً وجوبه فهو ليس واجباً.

الاقوال:

القول الاول: السواك ليس واجباً بل مستحب.

القول الثاني: السواك واجب.

إشارة: من خلال النصوص بالاستقراء فالسؤال ليس في وجبه نص.

إلتجاه (الإيجابسلبية، الشرطية)

إ الأصل = (-٣، -١)

إ ١ = (-٣، -١)

إ ٢ = (-٣، +١)

إشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني

أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = أعلى قيم (اتجاه المعرفة ١ - اتجاه المعرفة ٢)

ب ١ = ٠

$$\text{ب} = 2 = 2$$

$$\text{الاضاءة} = 6 - \text{البعد}$$

$$\text{ض} = 1 = 6$$

$$\text{ض} = 2 = 4$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot 2 \cdot 40$$

$$\text{تص} = 1 = 9, 0$$

$$\text{تص} = 2 = 4, 0$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot 2 \cdot 30$$

$$\text{م} = 1 = 2, 1$$

$$\text{م} = 2 = 5, 0$$

$$\text{الثبوت} = 0, 5 + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} = 1 = 4, 1$$

$$\text{ث} = 2 = 9, 0$$

$$\text{الظهور} = 0, 55 + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} = 1 = 45, 1$$

$$\text{ظ} = 2 = 95, 0$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$ع١ = ٢$$

$$ع٢ = ٠,٨٦$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + ٠,٢٤$$

$$\text{ات}١ = ١,٤٤$$

$$\text{ات}٢ = ٠,٧٤$$

$$\text{الصدق} = \text{الاتساق} * \text{العلم} \setminus ٢$$

$$\text{ص}١ = ١,٤٥$$

$$\text{ص}٢ = ٠,٣٢$$

$$\text{القبول} = \text{الحجية} * \text{المقاصدية}$$

$$\text{حج}١ = ١ \quad \text{حج}٢ = ٠,١ \quad \text{مقا} = ٢$$

$$\text{ق}١ = ٢$$

$$\text{ق}٢ = ٠,٢$$

$$\text{الحق} = \text{الصدق} * \text{القبول}$$

$$\text{ح}١ = ٢,٩ \quad \text{فهو حق}$$

ح ٢ = ١, ٠

فالقول الاول (السواك ليس واجبا بل مستحب.) هو الحق.

أصل ل ٥٠ :

السواك ليس واجبا بل مستحب.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ١٨ : النية في الطهارة من الحدث

الاقوال:

القول الاول: كل طهارة عن حدث، سواء كانت صغيرة، أو كبرى بالماء كانت، أو بالتراب، فإن النية واجبة فيها.

القول الثاني: الطهارة لا تحتاج إلى نية.

القول الثالث: الطهارة بالماء لا تفتقر إلى نية، والتيمم يفتقر إلى النية .

ادلة القول الاول:

اولا: إجماع الفرقة.

ثانيا: قوله تعالى: " إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم " الآية. فكأن تقدير الآية. فاغسلوا وجوهكم وأيديكم للصلاة، ولا يكون الانسان غاسلا لهذه الابعض للصلاة إلا بالنية.

ثالثا: روي عن النبي صلى الله عليه وآله إنه قال: " الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرء ما نوى ". فبين أن ما لا يكون بنية، لا يكون للانسان، فوجبت النية.
رابعا: إذا نوى فلا خلاف أن طهارته صحيحة، وإذا لم ينو فليس على صحتها دليل.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ٥١:

العمل قصد

أصل ل ٥٢:

الاصل في الجزاء القصد.

أصل ل ٥٣:

الطاعة قصد

المضمون المبحوث

الامتثال يعتبر فيه القصد.

إلى اتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إلى الاصل: (١-، ٣+)

إلى المضمون: (١-، ٣+)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

إلى إضاءة = ٦ - البعد = ٦

التصديق = (الإضاءة) \ ٢ = ٤٠ \ ٢ = ٠,٩

الموافقة = الإضاءة \ ٢ = ٣٠ \ ٢ = ١,٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ٥٤ :

الامتثال يعتبر فيه القصد

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

الامتثال يعتبر فيه القصد. (أصل ل ٥٤).

الاقوال:

القول الاول: الطهارة يعتبر فيها النية.

القول الثاني: الطهارة لا يعتبر فيها النية.

القول الثالث: الطهارة بالتراب يعتبر فيها النية، اما الطهارة بالماء فلا يعتبر.

ال اتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل = (٣+، ١-)

إِ ١ = (٣+، ١-)

إِ ٢ = (٣-، ١-)

إِ ٣ = (٣+، ١+)

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني

أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$ب١ = ٠$$

$$ب٢ = ٢$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$\text{ض}١ = ٦$$

$$\text{ض}٢ = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot ٢ \cdot ٤٠$$

$$\text{تص}١ = ٠,٩$$

$$\text{تص}٢ = ٠,٤$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot ٢ \cdot ٣٠$$

$$\text{م}١ = ١,٢$$

$$\text{م}٢ = ٠,٥$$

$$\text{الثبوت} = ٠,٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ث}١ = ١,٤$$

$$\text{ث}٢ = ٠,٩$$

$$\text{الظهور} = ٠,٥٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ}١ = ١,٤٥$$

$$\text{ظ} = 2 = 0,95$$

العلم = الثبوت * الظهور

$$\text{ع} = 1 = 2$$

$$\text{ع} = 2 = 0,86$$

الاتساق = الموافقة + 0,24

$$\text{ات} = 1 = 1,44$$

$$\text{ات} = 2 = 0,74$$

الصدق = الاتساق * العلم \ 2

$$\text{ص} = 1 = 1,45$$

$$\text{ص} = 2 = 0,32$$

القبول = الحجية * المقاصدية

$$\text{حج} = 1 = 1 \quad \text{حج} = 2 = 0,1 \quad \text{مقا} = 2$$

$$\text{ق} = 1 = 2$$

$$\text{ق} = 2 = 0,2$$

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ٠,١

فالقول الاول (الطهارة يعتبر فيها النية.) هو الحق.

أصل ل ٥٥:

الطهارة يعتبر فيها النية.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

اشارة: هذا البحث باعتبار ان النية هي القصد. وسنبحث اعتبار النية بأنها قصد القرية خاصة.

مسألة ملحقة: الطهارة من الحدث يتعبر فيها نية القرية.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ٥٦:

العبادة تقرب.

المضمون المبحوث

أصل ل: العبادة يعتبر فيها نية القرية.

إل إتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل: (١-، ٣+)

إ المضمون: (١-، ٣+)

ال بعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

إل إضاءة = ٦- - البعد = ٦

التصديق = (الإضاءة) ٢ \ ٤٠ = ٠,٩

الموافقة = الإضاءة ٢ \ ٣٠ = ١,٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ٥٧:

العبادة يعتبر فيها نية القرية.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

العبادة يعتبر فيها نية القربة.

الاقوال:

القول الاول: الطهارة من الحدث يعتبر فيها نية القربة.

القول الثاني: الطهارة من الحدث لا يعتبر فيها نية القربة.

القول الثالث: الطهارة من الحدث بالتراب يعتبر فيها نية القربة || بالماء فلا.

الإنجاء (الايجابسلبية، الشرطية)

إ ١ الاصل = (٣+ ، ١-)

إ ١ = (٣+ ، ١-)

إ ٢ = (٣- ، ١-)

إ ٣ = (٣+ ، ١+)

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني
أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$٠ = ١ ب$$

$$٢ = ٢ ب$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$٦ = ١ ض$$

$$٤ = ٢ ض$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot ٢ \cdot ٤٠$$

$$٠,٩ = ١ تص$$

$$٠,٤ = ٢ تص$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot ٢ \cdot ٣٠$$

$$١,٢ = ١ م$$

$$٠,٥ = ٢ م$$

$$\text{الثبوت} = ٠,٥ + \text{التصديق}$$

$$١,٤ = ١ ث$$

$$٠,٩ = ٢ ث$$

الظهور = ٠,٥٥ + التصديق

$$ظ١ = ١,٤٥$$

$$ظ٢ = ٠,٩٥$$

العلم = الثبوت * الظهور

$$ع١ = ٢$$

$$ع٢ = ٠,٨٦$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

$$ات١ = ١,٤٤$$

$$ات٢ = ٠,٧٤$$

الصدق = الاتساق * العلم / ٢

$$ص١ = ١,٤٥$$

$$ص٢ = ٠,٣٢$$

القبول = الحجية * المقاصدية

$$حج١ = ١ حج٢ = ٢ حج٣ = ٠,١ مق٣ = ٢$$

$$ق١ = ٢$$

ق ٢ = ٢, ٠,

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢, ٩ فهو حق

ح ٢ = ٠, ١

فالقول الاول (الطهارة من الحدث يعتبر فيها نية القرية.) هو الحق.

أصل ل ٥٨:

الطهارة من الحدث يعتبر فيها نية القرية.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ١٩: التسمية على الطهارة

القول الاول: التسمية على الطهارة مستحبة، غير واجبة.

القول الثاني: واجبة.

ادلة القول الاول:

اولا: إن الاصل براءة الذمة، وشغلها يحتاج إلى شرع، وليس في الشرع ما يدل على

وجوب التسمية.

ثانياً: روى ابو بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من توضأ فذكر اسم الله تعالى، طهر جميع جسده. ومن لم يسم لم يطهر من جسده إلا ما أصابه الماء.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل: الاصل في التكليف عدم الوجوب. (أصل ل ٤٨)

أصل ل: ما ليس منصوباً وجوبه من تكليف فهو غير واجب. (أصل ل ٤٩)

المضمون المبحوث

التسمية على العمل مستحبة. من دون نص بالوجوب.

الإنجاء (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل: (١+، ٣+)

إ المضمون: (١+، ٣+)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

إ إضاءة = ٦- البعد = ٦

التصديق = (الإضاءة) ٢ \ ٤٠ = ٩, ٠

الموافقة = الاضاءة ٣٠ \ ٢ = ١,٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ٥٩:

التسمية على العمل مستحبة من دون نص بالوجوب.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

التسمية على العمل مستحبة من دون نص بالوجوب. (أصل ل ٥٩)

الاقوال:

القول الاول: التسمية على الطهارة مستحبة (ليست واجبة)

القول الثاني: التسمية على الطهارة واجبة.

اشارة: ليس من نص على الوجوب، بدلالة الخلاف.

ال اتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$\text{إ الاصل} = (١-، ٣-)$$

$$\text{إ ١} = (١-، ٣-)$$

$$\text{إ ٢} = (١-، ٣+)$$

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$\text{ب ١} = ٠$$

$$\text{ب ٢} = ٢$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$\text{ض ١} = ٦$$

$$\text{ض ٢} = ٤$$

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠

$$٠,٩ = ١ \text{ تص}$$

$$٠,٤ = ٢ \text{ تص}$$

الموافقة = الاضاءة ٢ \ ٣٠

$$١,٢ = ١ \text{ م}$$

$$٠,٥ = ٢ \text{ م}$$

الثبوت = ٠,٥ + التصديق

$$١,٤ = ١ \text{ ث}$$

$$٠,٩ = ٢ \text{ ث}$$

الظهور = ٠,٥٥ + التصديق

$$١,٤٥ = ١ \text{ ظ}$$

$$٠,٩٥ = ٢ \text{ ظ}$$

العلم = الثبوت * الظهور

$$٢ = ١ \text{ ع}$$

$$٠,٨٦ = ٢ \text{ ع}$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

$$\text{ات } 1 = 1,44$$

$$\text{ات } 2 = 0,74$$

$$\text{الصدق} = \text{الاتساق} * \text{العلم} \setminus 2$$

$$\text{ص } 1 = 1,45$$

$$\text{ص } 2 = 0,32$$

$$\text{القبول} = \text{الحجية} * \text{المقاصدية}$$

$$\text{حج } 1 = 1 \quad \text{حج } 2 = 1,1 \quad \text{مقا} = 2$$

$$\text{ق } 1 = 2$$

$$\text{ق } 2 = 0,2$$

$$\text{الحق} = \text{الصدق} * \text{القبول}$$

$$\text{ح } 1 = 2,9 \quad \text{فهو حق}$$

$$\text{ح } 2 = 0,1$$

فالقول الاول (التسمية على الطهارة مستحبة) هو الحق.

أصل ل ٦٠:

التسمية على الطهارة مستحبة.

إشارة: النصوص الموافقة لهذا الأصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٢٠: غسل اليدين قبل إدخالهما الاناء

الاقوال:

الاول: يستحب غسل اليدين قبل إدخالهما الاناء، من النوم مرة، ومن البول مرة،
ومن الغائط مرتين، ومن الجنابة ثلاثا.

الثاني: يستحب غسلهما ثلاثا.

الثالث: يجب ذلك .

الرابع: يجب ذلك من نوم الليل دون نوم النهار.

الادلة:

اولا: براءة الذمة.

ثانيا: إجماع الفرقة.

ثالثا: إن الله تعالى لما أوجب الوضوء في الآية، ذكر الأعضاء الأربعة، ولم يذكر غسل
اليدين قبل إدخالهما الاناء، ولو كان واجبا لذكره.

رابعاً: روى عبید الله الحلبي قال: سألته عن الوضوء، كم يفرغ الرجل على يده اليمنى قبل أن يدخلها في الاناء؟ قال: واحدة من حدث البول، واثنين من الغائط، وثلاثاً من الجنابة.

أبحاث الاصل

أصل ل ٦١:

النص بلا قطع ولا مصدق لا يكون محكما.

المضمون المبحوث

المضمون بلا قطع ولا مصدق لا يكون شرعا

ال إلتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل: (-٣، ١-)

إ المضمون: (-٣، ١-)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

ال إضاءة = ٦ - البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠ = ٩, ٠

الموافقة = الاضائة ٣٠ \ ٢ = ١,٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ٦٢:

المضمون بلا قطع ولا مصدق لا يكون شرعا.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل: المضمون بلا قطع ولا مصدق لا يكون شرعا (أصل ل ٦٢)

الاقوال:

يمكن رد الاقوال السابقة الى قولين واطافة قول ثالث مصدق لعدم القطع ولا المصدق للغسل بعد اية الوضوء الحاصرة للاجزاء.

القول الاول: غسل اليدين قبل الوضوء. لا يجب ولا يستحب

القول الثاني: غسل اليدين قبل الوضوء يجب.

القول الثالث: غسل اليدين قبل الطهارة لا يجب بل يستحب

اشارة: نعامل الاستحباب معاملة الاجابية المشروطة بعدم اللزوم.

ال اتجاه (الاجابسلبية، الشرطية)

$$\text{إ الأصل} = (-3, -1)$$

$$\text{إ ١} = (-3, -1)$$

$$\text{إ ٢} = (-3, +1)$$

$$\text{إ ٣} = (+3, +1)$$

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = أعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$\text{ب ١} = ٠$$

$$\text{ب ٢} = ٢$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$\text{ض} = ١ = ٦$$

$$\text{ض} = ٢ = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \ ٢ \ ٤٠$$

$$\text{تص} = ١ = ٠,٩$$

$$\text{تص} = ٢ = ٠,٤$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \ ٢ \ ٣٠$$

$$\text{م} = ١ = ١,٢$$

$$\text{م} = ٢ = ٠,٥$$

$$\text{الشبوت} = ٠,٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} = ١ = ١,٤$$

$$\text{ث} = ٢ = ٠,٩$$

$$\text{الظهور} = ٠,٥٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} = ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ظ} = ٢ = ٠,٩٥$$

$$\text{العلم} = \text{الشبوت} * \text{الظهور}$$

$$\text{ع} = ١ = ٢$$

$$\text{ع} = ٢ = ٠,٨٦$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

ات ١ = ١,٤٤

ات ٢ = ٠,٧٤

الصدق = الاتساق * العلم \ ٢

ص ١ = ١,٤٥

ص ٢ = ٠,٣٢

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = ١ حج ٢ = ٠,١ مقا = ٢

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٠,٢

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ٠,١

فالقول الاول (غسل اليدين قبل الوضوء لا يجب ولا يستحب) هو الحق.

أصل ل٦٣:

غسل اليدين قبل الوضوء لا يجب ولا يستحب.

إشارة: النصوص الموافقة لهذا الأصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٢١: المضمضة والاستنشاق

الأقوال

الأول: المضمضة والاستنشاق مسنونان في الطهارة الصغرى والكبرى معا.

الثاني: هما واجبان في الغسل من الجنابة، ومسنونان في الوضوء.

الثالث: هما واجبان في الطهارتين.

الرابع: الاستنشاق واجب فيهما والمضمضة لا تجب.

الادلة على القول الاول:

اولا: براءة الذمة، وإيجابهما يحتاج إلى دليل.

ثانيا: إجماع الفرقة.

ثالثا: لما ذكر الله تعالى الأعضاء الواجب غسلها في الآية لم يذكرهما.

رابعا: روى عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: المضمضة والاستنشاق مما سن رسول صلى الله عليه وآله.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

المضمون بلا قطع ولا مصدق لا يكون شرعا. (أصل ل ٦٢).

الاقوال:

يمكن رد الاقوال المتقدمة الى قولين والمصدق قول اخر يضاف اليها.

القول الاول: المضمضة والاستنشاق لا واجبان ولا مستحبان في الطهارة.

القول الثاني: المضمضة والاستنشاق واجبان.

القول الثالث: المضمضة والاستنشاق ليستا واجبين مستحبتان.

إشارة: وفق التقييم الاتجاهي فسنعامل الاستحباب معاملة الامر المشروط بعدم اللزوم.

ال اتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$إ ١ = (١-، ٣-)$$

$$إ ١ = (١-، ٣-)$$

$$إ ٢ = (١-، ٣+)$$

$$إ ٣ = (١+، ٣-)$$

إشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١ - اتجاه المعرفة ٢)

$$ب ١ = ٠$$

$$ب ٢ = ٢$$

$$الاضاءة = ٦ - البعد$$

$$ض ١ = ٦$$

$$ض ٢ = ٤$$

$$التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠$$

$$\text{تص } 1 = 0,9$$

$$\text{تص } 2 = 0,4$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة } 2 \setminus 30$$

$$\text{م } 1 = 1,2$$

$$\text{م } 2 = 0,5$$

$$\text{الثبوت} = 0,5 + \text{التصديق}$$

$$\text{ث } 1 = 1,4$$

$$\text{ث } 2 = 0,9$$

$$\text{الظهور} = 0,55 + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ } 1 = 1,45$$

$$\text{ظ } 2 = 0,95$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$\text{ع } 1 = 2$$

$$\text{ع } 2 = 0,86$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + 0,24$$

$$\text{ات } 1 = 1,44$$

$$\text{ات } 2 = 0,74$$

$$\text{الصدق} = \text{الاتساق} * \text{العلم} \setminus 2$$

$$\text{ص } 1 = 1,45$$

$$\text{ص } 2 = 0,32$$

$$\text{القبول} = \text{الحجية} * \text{المقاصدية}$$

$$\text{حج } 1 = 1 \quad \text{حج } 2 = 0,1 \quad \text{مقا} = 2$$

$$\text{ق } 1 = 2$$

$$\text{ق } 2 = 0,2$$

$$\text{الحق} = \text{الصدق} * \text{القبول}$$

$$\text{ح } 1 = 2,9 \quad \text{فهو حق}$$

$$\text{ح } 2 = 0,1$$

فالقول الاول (المضمضة والاستنشاق لا واجبان ولا مستحبان في الطهارة.) هو الحق.

أصل ل ٦٤:

المضمضة والاستنشاق لا واجبان ولا مستحبان في الطهارة.

إشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٢٢: إيصال الماء إلى ما يستتره شعر اللحية

الاقوال:

الاول: إيصال الماء إلى ما يستتره شعر اللحية، وتحليلها غير واجب. فيجزي في
الوضوء إمرار الماء على الشعر.

الثاني: يستحب تحليل الشعر.

الثالث: التحليل واجب.

ادلة القول الاول:

اولا: إن الاصل براءة الذمة، وإيجاب التحليل يحتاج إلى دليل.

ثانيا: عليه إجماع الفرقة.

ثالثا: روى زرارة بن أعين، أنه قال لأبي جعفر عليه السلام، هل يجب غسل ما أحاط به الشعر؟ فقال: كل ما أحاط به الشعر فليس على العباد أن يطلبوه، ولا يبحثوا عنه ولكن يجري عليه الماء.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ٦٥:

موضوعات الاحكام الاصل في تحديدها العرف واللغة.

أصل ل ٦٦:

ما ليس من الموضوع بحسب العرف واللغة ولا منصوبا بقطع او معرفة مصدقة فهو ليس منه.

المضمون المبحوث

ما ليس من ظاهر الوجه لا يجب غسله.

الإنجاء (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل: (٣-، ١-)

إِ المضمون: (٣-، ١-)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الاضاءة = ٦- البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠ = ٠,٩

الموافقة = (الاضاءة) ٢ \ ٣٠ = ١,٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل٦٧:

ما ليس من ظاهر الوجه لا يجب غسله.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

ما ليس من ظاهر الوجه بحسب العرف واللغة ولا منصوفا جزئيته منه فلا يجب

غسله.

الاقوال:

القول الاول: ما يستره شعر اللحية لا يجب اىصال الماء اليه بالتخليل ولا يستحب.

القول الثاني: ما يستره شعر اللحية يجب ايصال الماء اليه بالتخلييل.

القول الثالث: ما يستره شعر اللحية لا يجب ايصال الماء اليه بالتخلييل لكن

يستحب

شارة: الاستحباب يعامل معاملة الشرط اي امر بشرط عدم اللزوم.

ال اتجاه (الايجابسلبيه، الشرطيه)

$$إ ١ = (١-، ٣-)$$

$$إ ١ = (١-، ٣-)$$

$$إ ٢ = (١-، ٣+)$$

$$إ ٣ = (١+، ٣-)$$

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني
أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = أعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$ب ١ = ٠$$

$$ب ٢ = ٢$$

$$الاضاءة = ٦ - البعد$$

$$ض ١ = ٦$$

$$ض ٢ = ٤$$

$$\text{التصديق} = \text{الاضاءة} \backslash 2 \cdot 40$$

$$\text{تص} 1 = 9,0$$

$$\text{تص} 2 = 4,0$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \backslash 2 \cdot 30$$

$$\text{م} 1 = 2,1$$

$$\text{م} 2 = 5,0$$

$$\text{الثبوت} = 5,0 + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} 1 = 4,1$$

$$\text{ث} 2 = 9,0$$

$$\text{الظهور} = 55,0 + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} 1 = 54,1$$

$$\text{ظ} 2 = 95,0$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$\text{ع} 1 = 2$$

$$\text{ع} 2 = 86,0$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + 24,0$$

$$\text{ات } 1 = 1,44$$

$$\text{ات } 2 = 0,74$$

$$\text{الصدق} = \text{الاتساق} * \text{العلم} \setminus 2$$

$$\text{ص } 1 = 1,45$$

$$\text{ص } 2 = 0,32$$

$$\text{القبول} = \text{الحجية} * \text{المقاصدية}$$

$$\text{حج } 1 = 1 \quad \text{حج } 2 = 1,1 \quad \text{مقا} = 2$$

$$\text{ق } 1 = 2$$

$$\text{ق } 2 = 0,2$$

$$\text{الحق} = \text{الصدق} * \text{القبول}$$

$$\text{ح } 1 = 2,9 \quad \text{فهو حق}$$

$$\text{ح } 2 = 0,1$$

فالقول الاول (ما يستره شعر اللحية لا يجب ايصال الماء اليه بالتخليل ولا يستحب.

(هو الحق.

أصل ل٦٨:

ما يستره شعر اللحية لا يجب إيصال الماء إليه بالتخليل ولا يستحب.

إشارة: النصوص الموافقة لهذا الأصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٢٣: حد الوجه الذي يجب غسله

الاقوال:

الاول: حد الوجه الذي يجب غسله في الوضوء، من قصاص شعر الرأس إلى محادر

شعر الذقن طولاً، وما دارت عليه الابهام والوسطى عرضاً.

الثاني: إن حده من منابت الشعر من رأسه، إلى مجمع اللحية والذقن طولاً، ومن

الأذن إلى الأذن عرضاً.

الثالث: البياض الذي بين العذار والأذن لا يلزمه غسله.

الرابع: ما أقبل من الأذنين من الوجه، يغسل مع الوجه.

ادلة القول الاول:

اولاً: إجماع الفرقة، فإنهم لا يختلفون في ذلك.

ثانياً: لا خلاف في إن ما اعتبرناه من الوجه، وما زاد عليه يحتاج إلى دليل

ثالثاً: روى زرارة قال: قلت لأحدهما عليه السلام، أخبرني عن حد الوجه الذي ينبغي له أن يوضأ، والذي قال الله تعالى وأمر بغسله، الذي لا ينبغي لأحد أن يزيد عليه ولا ينقص منه، إن زاد عليه لم يؤجر، وإن نقص منه أثم. قال: ما دارت عليه السبابة والوسطى والابهام، من قصاص شعر الرأس إلى الذقن، وما جرت عليه الإصبعان من الوجه مستديراً، فهو من الوجه، وما سوى ذلك فليس من الوجه. قلت: الصدغ ليس من الوجه؟ قال: لا.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ٦٥: موضوعات الاحكام الاصل في تجديدها العرف واللغة.

أصل ل ٦٩:

ما يجب غسله ومسحه في الوضوء يحدد بحسب العرف واللغة.

أصل ل ٧٠:

الاصل في التكليف هو المتيقن.

المضمون المبحوث

ما يجب غسله في الوضوء هو المتيقن من الوجه عرفاً.

إلتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إل اصل: (١-، ٣+)

إل المضمون: (١-، ٣+)

البعء الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

إل إضاءة = ٦- البعد = ٦

التصديق = (الإضاءة) ٢ \ ٤٠ = ٠,٩

الموافقة = الإضاءة ٢ \ ٣٠ = ١,٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ٧١:

ما يجب غسله في الوضوء هو المتيقن من الوجه عرفا.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

ما يجب غسله في الوضوء هو المتيقن من الوجه عرفاً. (أصل ل ٦٩)

الاقوال:

القول الاول: ما يجب غسله في الوضوء لا يشمل الاذنين ولا العذار ولا اللحية.

القول الثاني: ما يجب غسله في الوضوء يشمل الاذنين.

القول الثالث: ما يجب غسله في الوضوء يشمل ما بين الاذنين و لا يشمل منابت اللحية.

الاجتهاد (الاجابسلبية، الشرطية)

$$I_{اصل} = (-3, -1)$$

$$I_1 = (-3, -1)$$

$$I_2 = (-3, +1)$$

$$I_3 = (-3, +1)$$

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = أعلى قيم (اتجاه المعرفة ١ - اتجاه المعرفة ٢)

$$b = 1$$

$$\text{ب} = 2 = 2$$

$$\text{الاضاءة} = 6 - \text{البعد}$$

$$\text{ض} = 1 = 6$$

$$\text{ض} = 2 = 4$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot 2 \cdot 40$$

$$\text{تص} = 1 = 9, 0$$

$$\text{تص} = 2 = 4, 0$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot 2 \cdot 30$$

$$\text{م} = 1 = 2, 1$$

$$\text{م} = 2 = 5, 0$$

$$\text{الثبوت} = 5, 0 + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} = 1 = 4, 1$$

$$\text{ث} = 2 = 9, 0$$

$$\text{الظهور} = 5, 50 + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} = 1 = 45, 1$$

$$\text{ظ} = 2 = 95, 0$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$ع١ = ٢$$

$$ع٢ = ٠,٨٦$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + ٠,٢٤$$

$$\text{ات}١ = ١,٤٤$$

$$\text{ات}٢ = ٠,٧٤$$

$$\text{الصدق} = \text{الاتساق} * \text{العلم} \setminus ٢$$

$$\text{ص}١ = ١,٤٥$$

$$\text{ص}٢ = ٠,٣٢$$

$$\text{القبول} = \text{الحجية} * \text{المقاصدية}$$

$$\text{حج}١ = ١ \quad \text{حج}٢ = ٠,١ \quad \text{مقا} = ٢$$

$$\text{ق}١ = ٢$$

$$\text{ق}٢ = ٠,٢$$

$$\text{الحق} = \text{الصدق} * \text{القبول}$$

$$\text{ح}١ = ٢,٩ \quad \text{فهو حق}$$

ح ٢ = ١, ٠

فالقول الاول (ما يجب غسله في الوضوء لا يشمل الاذنين ولا العذار ولا اللحية.)
هو الحق.

أصل ل ٧٢:

ما يجب غسله في الوضوء لا يشمل الاذنين ولا العذار ولا اللحية.
اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٢٤: ما استرسل من شعر اللحية

الاقوال:

الاول: ما استرسل من شعر اللحية طولا وعرضا، لا يجب إفاضة الماء عليه.

الثاني: إنه يجب. ولا خلاف أنه لا يجب غسل هذا الشعر.

ادلة القول الوال:

اولا: الاصل براءة الذمة، وشغلها يحتاج إلى دليل.

ثانيا: عليه إجماع الفرقة المحقة.

ثالثا: إن الله تعالى أوجب غسل الوجه، وما استرسل من الشعر لا يسمى وجها.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

ما يجب غسله في الوضوء هو المتيقن لا يشمل الاذنين ولا العذار ولا اللحية.

(أصل ل ٧٢)

الاقوال:

القول الاول: لا يجب إفاضة الماء على ما استرسل من شعر اللحية.

القول الثاني: يجب إفاضة الماء على ما استرسل من شعر اللحية.

الإتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل = (-٣، -١)

إِ ١ = (-٣، -١)

إِ ٢ = (+٣، -١)

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني

أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الإتجاهي = أعلى قيم (اتجاه المعرفة ١ - اتجاه المعرفة ٢)

ب ١ = ٠

$$\text{ب} = 2 = 2$$

$$\text{الاضاءة} = 6 - \text{البعد}$$

$$\text{ض} = 1 = 6$$

$$\text{ض} = 2 = 4$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot 2 \cdot 40$$

$$\text{تص} = 1 = 9, 0$$

$$\text{تص} = 2 = 4, 0$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot 2 \cdot 30$$

$$\text{م} = 1 = 2, 1$$

$$\text{م} = 2 = 5, 0$$

$$\text{الثبوت} = 5, 0 + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} = 1 = 4, 1$$

$$\text{ث} = 2 = 9, 0$$

$$\text{الظهور} = 5, 50 + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} = 1 = 45, 1$$

$$\text{ظ} = 2 = 95, 0$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$ع١ = ٢$$

$$ع٢ = ٠,٨٦$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + ٠,٢٤$$

$$\text{ات}١ = ١,٤٤$$

$$\text{ات}٢ = ٠,٧٤$$

$$\text{الصدق} = \text{الاتساق} * \text{العلم} \setminus ٢$$

$$\text{ص}١ = ١,٤٥$$

$$\text{ص}٢ = ٠,٣٢$$

$$\text{القبول} = \text{الحجية} * \text{المقاصدية}$$

$$\text{حج}١ = ١ \quad \text{حج}٢ = ٠,١ \quad \text{مقا} = ٢$$

$$\text{ق}١ = ٢$$

$$\text{ق}٢ = ٠,٢$$

$$\text{الحق} = \text{الصدق} * \text{القبول}$$

$$\text{ح}١ = ٢,٩ \quad \text{فهو حق}$$

ح ٢ = ١, ٠

فالقول الاول (لا يجب إفاضة الماء على ما استرسل من شعر اللحية.) هو الحق.

أصل ل ٧٣:

لا يجب إفاضة الماء على ما استرسل من شعر اللحية.

إشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٢٥: إيصال الماء إلى أصل ل شئ من شعر الوجه.

الاقوال

الاول: لا يجب إيصال الماء إلى أصل ل شئ من شعر الوجه مثل شعر الحاجبين والأهداب والعذار والشارب والعنفقة.

الثاني: انه واجب .

ادلة القول الاول:

اولا: أصل ل براءة الذمة

ثانيا: عليه إجماع الفرقة.

ثالثا: خبر زرارة، وقد قدمناه. (كل ما أحاط به الشعر فليس على العباد أن يطلبوه، ولا يبحثوا عنه ولكن يجري عليه الماء.)

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

ما ليس من ظاهر الوجه بحسب العرف واللغة ولا منصوصا جزئيته منه فلا يجب غسله.

الاقوال:

القول الاول: ما يستره شعر الوجه لا يجب ايصال الماء اليه.

القول الثاني: ما يستره شعر الوجه يجب ايصال الماء اليه.

الإنجاء (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل = (-٣، -١)

إ ١ = (-٣، -١)

إ ٢ = (-٣، +١)

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

ب ١ = ٠

ب ٢ = ٢

الاضاءة = ٦ - البعد

$$\text{ض} = ٦ = ١$$

$$\text{ض} = ٤ = ٢$$

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠

$$\text{تص} = ١ = ٠,٩$$

$$\text{تص} = ٢ = ٠,٤$$

الموافقة = الاضاءة ٢ \ ٣٠

$$\text{م} = ١ = ١,٢$$

$$\text{م} = ٢ = ٠,٥$$

الثبوت = ٠,٥ + التصديق

$$\text{ث} = ١ = ١,٤$$

$$\text{ث} = ٢ = ٠,٩$$

الظهور = ٠,٥٥ + التصديق

$$\text{ظ} = ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ظ} = ٢ = ٠,٩٥$$

العلم = الثبوت * الظهور

$$\text{ع} = ١ = ٢$$

$$ع٢ = ٠,٨٦$$

$$الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤$$

$$ات١ = ١,٤٤$$

$$ات٢ = ٠,٧٤$$

$$الصدق = الاتساق * العلم \ ٢$$

$$ص١ = ١,٤٥$$

$$ص٢ = ٠,٣٢$$

$$القبول = الحجية * المقاصدية$$

$$حج١ = ١ حج٢ = ٠,١ مقا = ٢$$

$$ق١ = ٢$$

$$ق٢ = ٠,٢$$

$$الحق = الصدق * القبول$$

$$ح١ = ٢,٩ فهو حق$$

$$ح٢ = ٠,١$$

فالقول الاول (ما يستره شعر الوجه لا يجب اىصال الماء اليه.) هو الحق.

أصل ل ٧٤:

ما يستره شعر الوجه لا يجب اىصال الماء اليه.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ملحقة : اىصال الماء الى ما يستره الشعر في الجسم في اعضاء الغسل في الطهارة وضوء او غسلا.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

المصادقات

أصل ل ٧٠: الاصل في التكليف هو المتيقن.

أصل ل ٦٩: ما يجب غسله ومسحه في الوضوء يحدد بحسب العرف واللغة.

أصل ل ٦٥: موضوعات الاحكام الاصل في تجديدها العرف واللغة.

أصل ل ٧٥:

الاصل التخفيف فيؤخذ بالاخف.

الشواهد

أصل ل ٧٤: ما يستره شعر الوجه لا يجب اىصال الماء اليه.

أصل ل ٧١: ما يجب غسله في الوضوء هو المتيقن من الوجه عرفا.

أصل ل ٦٨: ما يستره شعر اللحية لا يجب اىصال الماء اليه بالتخليل ولا يستحب.

أصل ل ٦٧: ما ليس من ظاهر الوجه بحسب العرف واللغة ولا منصوصا جزئيته منه فلا يجب غسله.

المضمون المبحوث

ما ليس من ظاهر الجسد لا يجب غسله ولا مسحه في الطهارة.

الإنجاء (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل: (-٣، ١)

إ المضمون: (-٣، ١)

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

ب ١ = ٠

ب ٢ = ٢

الاضاءة = ٦ - البعد

ض ١ = ٦

$$\text{ض} = 2 = 4$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) 2 \cdot 4$$

$$\text{تص} 1 = 9, 0$$

$$\text{تص} 2 = 4, 0$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} 2 \cdot 30$$

$$\text{م} 1 = 2, 1$$

$$\text{م} 2 = 5, 0$$

$$\text{الثبوت} = 5, 0 + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} 1 = 4, 1$$

$$\text{ث} 2 = 9, 0$$

$$\text{الظهور} = 5, 50 + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} 1 = 5, 1$$

$$\text{ظ} 2 = 5, 9$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$\text{ع} 1 = 2$$

$$\text{ع} 2 = 6, 8$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

ات ١ = ١,٤٤

ات ٢ = ٠,٧٤

الصدق = الاتساق * العلم \ ٢

ص ١ = ١,٤٥

ص ٢ = ٠,٣٢

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = ١ حج ٢ = ٠,١ مقا = ٢

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٠,٢

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ٠,١

فالقول الاول (ما ما يغطيه الشعر من اعضاء الطهارة (وضوء او غسلا) لا. يجب

ايصال الماء اليه.) هو الحق.

أصل ل٧٧:

ما يغطيه الشعر من اعضاء الطهارة (وضوء او غسلا) لايجب اىصال الماء اليه.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٢٦: غسل المرفقين.

الاقوال:

الاول: غسل المرفقين واجب مع اليدين

الثاني: لا يجب ذلك.

ادلة القول الاول:

اولا: قوله تعالى: " وأيديكم إلى المرافق " فإن " إلى " قد تكون بمعنى " مع " وتكون بمعنى الغاية. وقد ثبت عن الأئمة عليهم السلام إن المراد بها في الآية " مع " فعلمنا بذلك وجوب غسلهما.

ثانيا: الاحتياط يقتضي ذلك. لأن من غسل المرفقين مع اليدين، لا خلاف أن وضوءه صحيح. وإذا لم يغسلهما، ليس على صحته دليل.

ثالثا: روى جابر، إن النبي صلى الله عليه وآله توضأ فغسل يديه، وذلك من مرفقيه.

رابعا: عليه إجماع الفرقة.

خامسا: روى بكير وزرارة ابني أعين أنهما سألا أبا جعفر عليه السلام عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله؟ فوصف لهما، إلى أن انتهى إلى غسل اليدين، فقالا: ثم غمس كفه اليسرى في الاناء، فاغترف بها من الماء، فغسل به اليمنى من المرفق إلى أطراف الأصابع لا يرد الشعر، وكذلك فعل باليسرى.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ٤٩: ما ليس قطعا ولا مصدقا وجوبه فهو ليس واجبا.

أصل ل ٦١: النص بلا قطع ولا مصدق لا يكون محكما

أصل ل ٦٢: المضمون بلا قطع ولا مصدق لا يكون شرعا.

أصل ل ٦٦: ما ليس من الموضوع بحسب العرف واللغة ولا منصوبا بقطع او علم

مصدق فهو ليس منه.

أصل ل ٧٨:

النص المصدق وكالقطع يدل على دخول المرفقين في الغسل. فيكون محكما
وحاكما.

المضمون المبحوث

المرفقان داخلان في موضوع الغسل في الموضوع.

إل إتجاه (الإيجابسلبية، الشرطية)

إ الأصل: (١-، ٣+)

إ المضمون: (١-، ٣+)

ال بعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

إل إضاءة = ٦ - البعد = ٦

التصديق = (الإضاءة) ٢ \ ٤٠ = ٠,٩

الموافقة = الإضاءة ٢ \ ٣٠ = ١,٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ٧٩:

المرفقان داخلان في موضوع الغسل في الوضوء.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ٧٨: المرفقان داخلان في موضوع الغسل في الوضوء.

الاقوال:

القول الاول: المرفقان يجب غسلهما في الوضوء.

القول الثاني: المرفقان لا يجب غسلهما في الوضوء.

الإتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل = (-٣، -١)

إِ ١ = (-٣، -١)

إِ ٢ = (+٣، -١)

إشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$\text{ب} 1 = 0$$

$$\text{ب} 2 = 2$$

$$\text{الاضاءة} = 6 - \text{البعد}$$

$$\text{ض} 1 = 6$$

$$\text{ض} 2 = 4$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot 2 \cdot 4$$

$$\text{تص} 1 = 0,9$$

$$\text{تص} 2 = 0,4$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot 2 \cdot 30$$

$$\text{م} 1 = 1,2$$

$$\text{م} 2 = 0,5$$

$$\text{الثبوت} = 0,5 + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} 1 = 1,4$$

$$\text{ث} 2 = 0,9$$

$$\text{الظهور} = 0,55 + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} 1 = 1,45$$

$$\text{ظ} 2 = 0,95$$

العالم = الشوت * الظهور

$$ع١ = ٢$$

$$ع٢ = ٠,٨٦$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

$$ات١ = ١,٤٤$$

$$ات٢ = ٠,٧٤$$

الصدق = الاتساق * العلم \ ٢

$$ص١ = ١,٤٥$$

$$ص٢ = ٠,٣٢$$

القبول = الحجية * المقاصدية

$$حج١ = ١ حج٢ = ٠,١ مقا = ٢$$

$$ق١ = ٢$$

$$ق٢ = ٠,٢$$

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ٠,١

فالقول الاول (المرفقان يجب غسلهما في الوضوء.) هو الحق.

أصل ل ٨٠:

المرفقان يجب غسلهما في الوضوء.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٢٧: مسح الرأس

الاقوال:

الاول: مسح الرأس دفعة واحدة، وتكراره بدعة.

الثاني: ترك التكرار أولى.

الثالث: المسنون ثلاث مرات.

الرابع: يجب دفعتين.

ادلة القول الاول:

اولا: إجماع الفرقة.

ثانيا: قوله تعالى: " وامسحوا برؤوسكم و أرجلكم " فأوجب المسح بالظاهر. وقد ثبت أن الأمر لا يقتضي التكرار، فمن أوجب التكرار احتاج إلى دليل، وكذلك من قال إنه مسنون احتاج إلى دليل.

ثالثا: روى أبو بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام في مسح القدمين، ومسح الرأس قال: مسح الرأس واحدة.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ٤٨: الاصل في التكليف عدم التكليف.

أصل ل ٤٩: ما ليس قطعاً ولا مصداقاً وجوبه فهو ليس واجباً.

أصل ل ٦١: النص بلا قطع ولا مصدق لا يكون محكما

أصل ل ٦٢: المضمون بلا قطع ولا مصدق لا يكون شرعا.

أصل ل ٧٠: الاصل في التكليف هو المتيقن.

أصل ل ٧٥: الاصل التخفيف فيؤخذ بالاحف.

المضمون المبحوث

يجزي في افعال الوضوء المرة، ولا حرمة في الزيادة ولا كراهة.

الاتجاه (الاجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل: (١-، ٣-)

إ المضمون: (١-، ٣-)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الاضاءة = ٦ - البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) \ ٢ = ٤٠ \ ٢ = ٠,٩

الموافقة = (الاضاءة) \ ٢ = ٣٠ \ ٢ = ١,٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ٨١:

يجزي في افعال الوضوء المرة، ولا حرمة ولا كراهة في الزيادة.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ٨١: يجزي في افعال الوضوء المرة، ولا حرمة ولا كراهة في الزيادة.

الاقوال:

القول الاول: مسح الرأس يجزي مرة ويجوز الاكثر بلا كراهة.

القول الثاني: مسح الرأس مرة ولا يجوز الاكثر.

القول الثالث: مسح الرأس يجب مرتين.

القول الرابع: مسح الرأس يستحب ثلاثا.

القول الخامس: مسح الرأس مرة ويكره مرتين.

والقول الثاني والثالث يرجع الى الاثبات المطلق.

اما القول الرابع الخامس فيعامل معاملة النفي المشروط.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

الاصل نفي للزوم مطلق وكذلك القول الاول.

إِ الاصل = (-٣، -١)

$$\text{إ ١} = (-٣, -١)$$

$$\text{إ ٢} = (+٣, -١)$$

$$\text{إ ٣} = (-٣, +١)$$

إشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = أعلى قيم (اتجاه المعرفة ١ - اتجاه المعرفة ٢)

$$\text{ب ١} = ٠$$

$$\text{ب ٢} = ٢$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$\text{ض ١} = ٦$$

$$\text{ض ٢} = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot ٢ \cdot ٤٠$$

$$\text{تص ١} = ٩, ٠$$

$$\text{تص ٢} = ٤, ٠$$

$$\text{الموافقة} = (\text{الاضاءة}) \cdot ٢ \cdot ٣٠$$

$$\text{م ١} = ٢, ١$$

$$\text{م ٢} = ٥, ٠$$

الثبوت = ٠,٥ + التصديق

$$١,٤ = ١ \text{ ث}$$

$$٠,٩ = ٢ \text{ ث}$$

الظهور = ٠,٥٥ + التصديق

$$١,٤٥ = ١ \text{ ظ}$$

$$٠,٩٥ = ٢ \text{ ظ}$$

العلم = الثبوت * الظهور

$$٢ = ١ \text{ ع}$$

$$٠,٨٦ = ٢ \text{ ع}$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

$$١,٤٤ = ١ \text{ ات}$$

$$٠,٧٤ = ٢ \text{ ات}$$

الصدق = الاتساق * العلم / ٢

$$١,٤٥ = ١ \text{ ص}$$

$$٠,٣٢ = ٢ \text{ ص}$$

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = حج ٢ = ١, ٠, ٢ = مقا

ق ٢ = ١

ق ٢ = ٢, ٠

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢, ٩ = فهو حق

ح ٢ = ٠, ١

فالقول الاول (مسح الرأس يجزي مرة ويجوز الاكثر بلا كراهة.) هو الحق.

أصل ل ٨٢:

مسح الرأس يجزي مرة ويجوز الاكثر بلا كراهة.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٢٨: استئناف ماء جديد لمسح الرأس والرجلين.

الاقوال:

الاول: لا يجوز أن يستأنف لمسح الرأس والرجلين ماءا جديدا.

الثاني: يجب استئناف الماء.

الثالث: يجوز المسح ببقية الماء، وإن كان الأفضل استئناف الماء.

ادلة القول الاول:

اولا: قوله تعالى: " وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم "، ولم يذكر استئناف الماء، وهذا قد مسح. فإن قيل: ولم يذكر المسح ببقية الندى، قلنا: نحن نحمل الآية على العموم، ونخصها بدليل إجماع الفرقة.

ثانيا: إجماع الفرقة.

ثالثا: وروى بكير وزرارة، عن أبي جعفر عليه السلام وأبي عبد الله عليه السلام أنهما حين وصفا وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله، ذكرا في آخره أنه لم يستأنف لمسح الرأس والرجلين ماءا جديدا، وذلك نص .

رابعا: روى أبو عبيدة الخذاء قال: وضأت أبا جعفر عليه السلام بجمع وقد بال فناولته ماءا فاستنجى، ثم صببت عليه كفا، فغسل به وجهه، وكفا فغسل به ذراعه الأيمن، وكفا فغسل به ذراعه الأيسر، ثم مسح بفضلة الندى رأسه ورجليه.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ٤٨: الاصل في التكليف عدم التكليف.

أصل ل ٤٩: ما ليس قطعاً ولا مصدقاً وجوبه فهو ليس واجباً.

أصل ل ٦١ : النص بلا قطع ولا مصدق لا يكون محكما.

أصل ل ٦٢ : المضمون بلا قطع ولا مصدق لا يكون شرعا.

أصل ل ٧٠ : الاصل في التكليف هو المتيقن.

أصل ل ٧٥ : الاصل التخفيف فيؤخذ بالاحف.

المضمون المبحوث

افعال الوضوء مطلقة من جهة كمية الماء واستثناؤه.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل: (-٣، ١-)

إِ المضمون: (-٣، ١-)

البعاد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

إِ إضاءة = ٦ - البعد = ٦

التصديق = (الإضاءة) ٢ \ ٤٠ = ٠,٩

الموافقة = الإضاءة ٢ \ ٣٠ = ١,٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ٨٣:

افعال الوضوء مطلقة من جهة كمية الماء واستثناؤه.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ٨٣: افعال الوضوء مطلقة من جهة كمية الماء واستثناؤه.

الاقوال:

القول الاول: يجوز المسح بالبله في الوضوء ويجوز استئناف ماء جديد له.

القول الثاني: لا يجوز استئناف ماء جديد للمسح.

القول الثالث: يجب استئناف ماء جديد للمسح.

القول الرابع: يستحب استئناف ماء جديد للمسح.

والقول الثاني الثالث هو اثبات للزوم. والرابع يعامل عاملة النفي المشروط.

ال اتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$إِ الاصل = (١- ، ٣-)$$

$$إِ ١ = (١- ، ٣-)$$

$$إِ ٢ = (١- ، ٣+)$$

$$إِ ٣ = (١+ ، ٣-)$$

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$ب ١ = ٠$$

$$ب ٢ = ٢$$

$$الاضاءة = ٦ - البعد$$

$$ض ١ = ٦$$

$$ض ٢ = ٤$$

$$التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠$$

$$تص ١ = ٠, ٩$$

$$تص ٢ = ٠, ٤$$

$$الموافقة = (الاضاءة) ٢ \ ٣٠$$

$$1,2 = 1م$$

$$0,5 = 2م$$

$$\text{الثبوت} = 0,5 + \text{التصديق}$$

$$1,4 = 1ث$$

$$0,9 = 2ث$$

$$\text{الظهور} = 0,55 + \text{التصديق}$$

$$1,45 = 1ظ$$

$$0,95 = 2ظ$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$2 = 1ع$$

$$0,86 = 2ع$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + 0,24$$

$$1,44 = 1ات$$

$$0,74 = 2ات$$

$$\text{الصدق} = \text{الاتساق} * \text{العلم} / 2$$

$$1,45 = 1ص$$

ص ٢ = ٣٢,٠

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = ١ حج ٢ = ١,٠ مقا = ٢

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٢,٠

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ١,٩ فهو حق

ح ٢ = ١,٠

فالقول الاول (يجوز المسح بالبلية في الوضوء ويجوز اسئاف ماء جديد له.) هو الحق.

أصل ل ٨٤:

يجوز المسح بالبلية في الوضوء ويجوز اسئاف ماء جديد له.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٢٩: المسح ببعض الرأس

الاقوال

الاول: المسح ببعض الرأس هو الواجب، والأفضل ما يكون مقداره ثلاث أصابع مضمومة، ويجزي مقدار إصبع واحد.

الثاني: يجب مسح الرأس كله، فإن ترك بعضه ناسيا لم يؤثر، وإن تركه عامدا فإن كان الثلث فما دونه لم يؤثر، وإن كان أكثر من الثلث بطل وضوءه.

الثالث: ما يقع عليه اسم المسح يجزي.

الرابع: يجب أن يمسح قدر ثلث الرأس بثلاث أصابع.

الرابع: يمسح ربع الرأس بثلاث أصابع.

الخامس: زفر يمسح ربع الرأس بإصبع واحد.

ادلة القول الاول:

اولا: إجماع الفرقة، وأيضا.

ثانيا: قوله تعالى: " وامسحوا برؤوسكم " ، قد ثبت إن الباء تقتضي التبويض، لأنه لا بد من أن يكون لدخولها في الكلام المفيد المستقل بنفسه فائدة، وليست فائدتها إلا التبويض.

ثالثاً: روى زرارة وبكير ابنا أعين عن أبي جعفر عليه السلام إنه قال في المسح: تمسح على النعلين ولا تدخل يدك تحت الشراك، وإذا مسحت بشئ من رأسك، أو بشئ من قدميك، ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع فقد أجزأك.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ٦٢: المضمون بلا قطع ولا مصدق لا يكون شرعاً.

أصل ل ٧٠: الاصل في التكليف هو المتيقن.

اي نفي لوجوب الاكثر فيكون بمعنى النفي المطلق (-٣، ١)

الاقوال:

يمكن رد الاقال المتقدمة الى ثلاثة؛ النفي المطلق والاثبات المطلق النفي المشروط.

القول الاول: الواجب في مسح الرأس المسمى.

القول الثاني: يجب مسح كل الرأس، او ريعه او ثلثه بثلاث اصابع او باصبع.

القول الثالث: يجزي مسح بعض الرأس والافضل ان يكون مقدار ثلاث اصابع
ضمونة.

ال اتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$\text{إ الاصل} = (١-، ٣-)$$

$$\text{إ} = ١ = (١-، ٣-)$$

$$\text{إ} = ٢ = (١-، ٣+)$$

$$\text{إ} = ٣ = (١+، ٣-)$$

إشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$\text{ب} = ١ = ٠$$

$$\text{ب} = ٢ = ٢$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$\text{ض} = ١ = ٦$$

$$\text{ض} = ٢ = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) ٢ \setminus ٤٠$$

$$\text{تص} = ١ = ٠, ٩$$

$$\text{تص} = 2 = 0,4$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} = 2 \setminus 30$$

$$\text{م} = 1 = 0,2$$

$$\text{م} = 2 = 0,5$$

$$\text{الثبوت} = 0,5 + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} = 1 = 0,4$$

$$\text{ث} = 2 = 0,9$$

$$\text{الظهور} = 0,55 + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} = 1 = 0,45$$

$$\text{ظ} = 2 = 0,95$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$\text{ع} = 1 = 2$$

$$\text{ع} = 2 = 0,86$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + 0,24$$

$$\text{ات} = 1 = 0,44$$

$$\text{ات} = 2 = 0,74$$

الصدق = الاتساق * العلم \ ٢

ص ١ = ١,٤٥

ص ٢ = ٠,٣٢

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = ١ حج ٢ = ٠,١ مقا = ٢

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٠,٢

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ٠,١

فالقول الاول (الاجب في مسح الرأس المسمى.) هو الحق.

أصل ل ٨٥:

الواجب في مسح الرأس المسمى.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٣٠: في مسح جميع الرأس.

الاقوال

الاول: مسح جميع الرأس غير مستحب.

الثاني: مسح جميعه مستحب.

ادلة القول الاول

اولا: إن استحبابه يحتاج إلى دليل شرعي، وليس في الشرع ما يدل عليه.

ثانيا: أجمعت الفرقة على إن ذلك بدعة فوجب نفيه.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ٧٠: الاصل في التكليف هو المتيقن.

أصل ل ٦٥: موضوعات الاحكام الاصل في تجديدها العرف واللغة.

المضمون المبحوث

ما يشرع مسحه من الرأس هو بعضه لا كله.

الدليل الاية: (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ) اي بعضها.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل: (١+، ٣-)

إِ المضمون: (١+، ٣-)

البعء الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الاضاءة = ٦- البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠ = ٠,٩

الموافقة = (الاضاءة) ٢ \ ٣٠ = ١,٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ٨٦:

ما يجب مسحه من الرأس هو بعضه لا كله.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ٨٦: ما يشرع مسحه من الرأس هو بعضه لا كله.

الاقوال:

القول الاول: مسح جميع الرأس في الوضوء لا يجوز.

القول الثاني: مسح جميع الرأس يجوز ومستحب.

إِ الاصل = (-٣، -١)

إِ ١ = (-٣، -١)

إِ ٢ = (+٣، -١)

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني

أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = أعلى قيم (اتجاه المعرفة ١ - اتجاه المعرفة ٢)

ب ١ = ٠

$$\text{ب} = 2 = 2$$

$$\text{الاضاءة} = 6 - \text{البعد}$$

$$\text{ض} = 1 = 6$$

$$\text{ض} = 2 = 4$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot 2 \cdot 40$$

$$\text{تص} = 1 = 9, 0$$

$$\text{تص} = 2 = 4, 0$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot 2 \cdot 30$$

$$\text{م} = 1 = 2, 1$$

$$\text{م} = 2 = 5, 0$$

$$\text{الثبوت} = 0, 5 + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} = 1 = 4, 1$$

$$\text{ث} = 2 = 9, 0$$

$$\text{الظهور} = 0, 55 + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} = 1 = 45, 1$$

$$\text{ظ} = 2 = 95, 0$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$ع١ = ٢$$

$$ع٢ = ٠,٨٦$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + ٠,٢٤$$

$$\text{ات}١ = ١,٤٤$$

$$\text{ات}٢ = ٠,٧٤$$

$$\text{الصدق} = \text{الاتساق} * \text{العلم} \setminus ٢$$

$$\text{ص}١ = ١,٤٥$$

$$\text{ص}٢ = ٠,٣٢$$

$$\text{القبول} = \text{الحجية} * \text{المقاصدية}$$

$$\text{حج}١ = ١ \quad \text{حج}٢ = ٠,١ \quad \text{مقا} = ٢$$

$$\text{ق}١ = ٢$$

$$\text{ق}٢ = ٠,٢$$

$$\text{الحق} = \text{الصدق} * \text{القبول}$$

$$\text{ح}١ = ٢,٩ \quad \text{فهو حق}$$

ح ٢ = ١, ٠

فالقول الاول (مسح جميع الرأس في الوضوء لا يجوز.) هو الحق.

أصل ل ٨٧:

مسح جميع الرأس في الوضوء لا يجوز.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٣١: استقبال شعر الرأس واليدين

الاقوال

الاول: استقبال شعر الرأس واليدين في المسح والغسل لا يجوز.

الثاني: إن ذلك جائز.

ادلة القول الاول:

اولا: إجماع الفرقة.

ثانيا: لا خلاف إن فرض الوضوء يسقط به، وما قالوه ليس على سقوط الفرض به دليل.

ثالثا: روي عن النبي صلى الله عليه وآله إنه حين علم الأعرابي الوضوء قال له: " هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به ". فلا يخلو أن يكون استقبل الشعر، أو لم يستقبله. فإن كان استقبل فيجب فيمن لا يستقبل أن لا يجزيه. وقد أجمعنا على خلافه. وإن كان ما استقبل الشعر، فقد ثبت أن من خالفه لا يجزيه، ولا يقبل الله تعالى صلاته.

الأصول المعلومة

أصل ل ٤٨: الاصل في التكليف عدم التكليف..

أصل ل ٤٩: ما ليس قطعاً ولا مصداقاً وجوبه فهو ليس واجباً.

أصل ل ٦١: النص بلا قطع ولا مصداق لا يكون محكماً.

أصل ل ٦٢: المضمون بلا قطع ولا مصداق لا يكون شرعاً.

أصل ل ٧٠: الاصل في التكليف هو المتيقن.

أصل ل ٧٥: الاصل التخفيف فيؤخذ بالاحف.

المضمون المبحوث

أفعال الوضوء مطلقة من جهة كيفية الغسل والمسح.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل: (١-، ٣-)

إِ المضمون: (١-، ٣-)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الاضاءة = ٦- البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠ = ٠,٩

الموافقة = (الاضاءة) ٢ \ ٣٠ = ١,٢

الثبوت = ٠,٦ + التصديق = ١,٥

الظهور = ٠,٦٥ + التصديق = ١,٥٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢,٣ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ٨٧:

افعال الوضوء مطلقة من جهة كيفية الغسل والمسح.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ٨٧: افعال الوضوء مطلقة من جهة كيفية الغسل والمسح.

فالاثبات للجواز.

الاقوال:

القول الاول: استقبال شعر الرأس واليدين في الغسل والمسح جائز.

القول الثاني: لا يجوز استقبال شعر الرأس واليدين في الغسل والمسح غير جائز.

.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$إِ الاصل = (+، ٣ - ١)$$

$$إِ ١ = (+، ١ -)$$

$$إِ ٢ = (-، ٣ - ١)$$

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١ - اتجاه المعرفة ٢)

$$ب ١ = ٠$$

$$ب ٢ = ٢$$

$$الاضاءة = ٦ - البعد$$

$$\text{ض} = ١ = ٦$$

$$\text{ض} = ٢ = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \ ٢ \ ٤٠$$

$$\text{تص} = ١ = ٠,٩$$

$$\text{تص} = ٢ = ٠,٤$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \ ٢ \ ٣٠$$

$$\text{م} = ١ = ١,٢$$

$$\text{م} = ٢ = ٠,٥$$

$$\text{الشبوت} = ٠,٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} = ١ = ١,٤$$

$$\text{ث} = ٢ = ٠,٩$$

$$\text{الظهور} = ٠,٥٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} = ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ظ} = ٢ = ٠,٩٥$$

$$\text{العلم} = \text{الشبوت} * \text{الظهور}$$

$$\text{ع} = ١ = ٢$$

$$\text{ع} = ٢ = ٠,٨٦$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

ات ١ = ١,٤٤

ات ٢ = ٠,٧٤

الصدق = الاتساق * العلم \ ٢

ص ١ = ١,٤٥

ص ٢ = ٠,٣٢

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = ١ حج ٢ = ٠,١ مقا = ٢

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٠,٢

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ٠,١

فالقول الاول (استقبال شعر الرأس واليدين في الغسل والمسح جائز.) هو الحق.

أصل ل ٨٨:

استقبال شعر الرأس واليدين في الغسل والمسح جائز.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٣٢: موضع مسح الرأس

الاقوال

الاول: موضع مسح الرأس، مقدمه.

الثاني: إنه مخير، أي مكان شاء مسح مقدار الواجب.

ادلة القول الاول:

اولا: طريقة الاحتياط، فإن من مسح الموضع الذي قلناه فصلاته ماضية بلا خلاف.

وإن مسح موضعا آخر ففيه خلاف.

ثانيا: عليه إجماع الفرقة.

ثالثا: خبر الأعرابي أيضا يدل عليه على الترتيب الذي قلناه.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ٨٧: افعال الوضوء مطلقة من جهة كيفية الغسل والمسح.

الاقوال:

القول الاول: موضع مسح الرأس الواجب مخير اي موضع شاء منه.

القول الثاني: موضع مسح الرأس الواجب هو مقدمه.

فالاتجاه بين نفي اللزوم وعدمه.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$\text{إ الأصل} = (١-، ٣-)$$

$$\text{إ ١} = (١-، ٣-)$$

$$\text{إ ٢} = (١-، ٣+)$$

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$\text{ب ١} = ٠$$

$$\text{ب ٢} = ٢$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$\text{ض ١} = ٦$$

$$\text{ض} = ٢ = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot ٢ \cdot ٤$$

$$\text{تص} = ١ = ٠,٩$$

$$\text{تص} = ٢ = ٠,٤$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot ٢ \cdot ٣٠$$

$$\text{م} = ١ = ١,٢$$

$$\text{م} = ٢ = ٠,٥$$

$$\text{الثبوت} = ٠,٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} = ١ = ١,٤$$

$$\text{ث} = ٢ = ٠,٩$$

$$\text{الظهور} = ٠,٥٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} = ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ظ} = ٢ = ٠,٩٥$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$\text{ع} = ١ = ٢$$

$$\text{ع} = ٢ = ٠,٨٦$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

ات ١ = ١,٤٤

ات ٢ = ٠,٧٤

الصدق = الاتساق * العلم \ ٢

ص ١ = ١,٤٥

ص ٢ = ٠,٣٢

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = ١ حج ٢ = ٠,١ مقا = ٢

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٠,٢

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ٠,١

فالقول الاول (موضع مسح الرأس الواجب مخير اي موضع شاء.) هو الحق.

أصل ل ٨٩:

موضع مسح الرأس الواجب مخير اي موضع شاء منه.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٣٣: من كان على رأسه جمعة.

الاقوال:

الاول: من كان على رأسه جمعة فأدخل يده تحتها، ومسح على رأسه أجزاءه.

الثاني: لا يجزيه.

ادلة القول الاول:

اولا: قوله تعالى: " وامسحوا برؤوسكم " وهذا مسح رأسه.

ثانيا: الأخبار المروية في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله إنه مسح رأسه.

تدل على ذلك.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ٦٥: موضوعات الاحكام الاصل في تحديدها العرف واللغة.

أصل ل ٩٠:

من مسح على اصول منابت شعر الرأس فقد مسح على الرأس عرفاً.

أصل ل ٩١:

من مسح على الساقط من شعر الرأس دون المنابت لم يجزئه.

الاقوال:

القول الاول: من كان على رأسه جمعة وادخل يده ومسح تحتها اجزأه.

القول الثاني: من كان على رأسه جمعة وادخل يده ومسح تحتها لم يجزئه.

الإنجاء (الايجابلية، الشرطية)

إِ الاصل = (٣+، ١-)

إِ ١ = (٣+، ١-)

إِ ٢ = (٣-، ١-)

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني

أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$٠ = ١ ب$$

$$٢ = ٢ ب$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$٦ = ١ ض$$

$$٤ = ٢ ض$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot ٢ \cdot ٤٠$$

$$٠,٩ = ١ تص$$

$$٠,٤ = ٢ تص$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot ٢ \cdot ٣٠$$

$$١,٢ = ١ م$$

$$٠,٥ = ٢ م$$

$$\text{الثبوت} = ٠,٥ + \text{التصديق}$$

$$١,٤ = ١ ث$$

$$٠,٩ = ٢ ث$$

$$\text{الظهور} = ٠,٥٥ + \text{التصديق}$$

$$١,٤٥ = ١ ظ$$

$$\text{ظ} = 2 = 0,95$$

العلم = الثبوت * الظهور

$$\text{ع} = 1 = 2$$

$$\text{ع} = 2 = 0,86$$

الاتساق = الموافقة + 0,24

$$\text{ات} = 1 = 1,44$$

$$\text{ات} = 2 = 0,74$$

الصدق = الاتساق * العلم \ 2

$$\text{ص} = 1 = 1,45$$

$$\text{ص} = 2 = 0,32$$

القبول = الحجية * المقاصدية

$$\text{حج} = 1 = 1 \quad \text{حج} = 2 = 0,1 \quad \text{مقا} = 2$$

$$\text{ق} = 1 = 2$$

$$\text{ق} = 2 = 0,2$$

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ٠,١

فالقول الاول (من كان على رأسه جمعة وادخل يده ومسح تحتها اجزأه.) هو الحق.

أصل ل ٩٢:

من كان على رأسه جمعة وادخل يده ومسح تحتها اجزأه.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ملحقة: من كان على رأسه جمعة ومسح عليها.

الأصول المعلومة

أصل ل ٩١: من مسح على اصول منابت شعر الرأس وليس الساقط فقد اجزأه.

أصل ل ٩٢: من مسح على الساقط من شعر الرأس دون المنابت لم يجزئه.

المضمون المبحوث

من كان على رأسه جمعة ومسح عليها لم يجزئه.

والجمعة هنا خصوص الشعر الساقط المجموع فوق الرأس، ومن مسح على الجمعة هذه فلم يمسح على اصول المنابت ومسح على الساقط.

فالأتجاه النفي في المضمون وفي الاصل ٩٢.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل: (-٣، -١)

إِ المضمون: (-٣، -١)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الاضاءة = ٦ - البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) \ ٢ = ٤٠ \ ٢ = ٢٠

الموافقة = (الاضاءة) \ ٢ = ٣٠ \ ٢ = ١٥

الثبوت = ٠,٦ + التصديق = ١,٥

الظهور = ٠,٦٥ + التصديق = ١,٥٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢,٣ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل٩٣:

من كان على رأسه جمّة ومسح عليها لم يجزئه.

مسألة ٣٤: إذا غسل رأسه

الاقوال

الاول: إذا غسل رأسه لا يجزيه عن المسح.

الثاني: إنه يجزيه.

ادلة القول الاول:

اولا: إجماع الفرقة.

ثانيا: قوله تعالى: " وامسحوا برؤوسكم " ومن غسل فلم يمسخ. لأن المسح غير الغسل.

ثالثا: خبر الأعرابي يدل على ذلك أيضا على ما بيناه لأن النبي صلى الله عليه وآله

مسح بلا خلاف.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ٦٥: موضوعات الاحكام الاصل في تجديدها العرف واللغة.

أصل ل ٩٤:

لا يجزي في الامتثال اتيان غير المأمور به مهما كان قريبا منه.

الغسل غير المسح والمسح غير الغسل عرفا.

الاقوال:

القول الاول: إذا غسل رأسه لا يجزيه عن المسح.

القول الثاني: إذا غسل رأسه اجزأه عن المسح.

ال اتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل = (-٣، -١)

إ ١ = (-٣، -١)

إ ٢ = (-٣، +١)

إشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني

أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = أعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$\text{ب} 1 = 0$$

$$\text{ب} 2 = 2$$

$$\text{الاضاءة} = 6 - \text{البعد}$$

$$\text{ض} 1 = 6$$

$$\text{ض} 2 = 4$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot 2 \cdot 4$$

$$\text{تص} 1 = 0,9$$

$$\text{تص} 2 = 0,4$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot 2 \cdot 30$$

$$\text{م} 1 = 1,2$$

$$\text{م} 2 = 0,5$$

$$\text{الثبوت} = 0,5 + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} 1 = 1,4$$

$$\text{ث} 2 = 0,9$$

$$\text{الظهور} = 0,55 + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} 1 = 1,45$$

$$\text{ظ} 2 = 0,95$$

العلم = الثبوت * الظهور

$$ع١ = ٢$$

$$ع٢ = ٠,٨٦$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

$$ات١ = ١,٤٤$$

$$ات٢ = ٠,٧٤$$

الصدق = الاتساق * العلم \ ٢

$$ص١ = ١,٤٥$$

$$ص٢ = ٠,٣٢$$

القبول = الحجية * المقاصدية

$$حج١ = ١ حج٢ = ٠,١ مقا = ٢$$

$$ق١ = ٢$$

$$ق٢ = ٠,٢$$

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ١,٠

فالقول الاول (إذا غسل رأسه لا يجزيه عن المسح.) هو الحق.

أصل ل ٩٥:

إذا غسل رأسه لا يجزيه عن المسح.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٣٥: إيصال الماء إلى داخل العين

الاقوال:

الاول: إيصال الماء إلى داخل العين في غسل الوجه ليس بمستحب.

الثاني: إنه مستحب.

الادلة على القول الاول

اولا: إن الاصل براءة الذمة، والوجوب والندب يحتاجان إلى دليل.

ثانيا: قوله تعالى: " فاغسلوا وجوهكم " ولم يقل وأعينكم.

ثالثا: خبر الأعرابي يدل على ذلك أيضا، لأنه لم يرو أنه غسل داخل العين، ولو

كان غسلهما لما جاز تركهما.

رابعا: إجماع الفرقة.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ٦٢: المضمون بلا قطع ولا مصدق لا يكون شرعا.

الاقوال:

القول الاول: إيصال الماء إلى داخل العين في غسل الوجه ليس بمستحب.

القول الثاني: إيصال الماء إلى داخل العين في غسل الوجه مستحب.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل = (-٣، -١)

إِ ١ = (-٣، -١)

إِ ٢ = (+٣، -١)

أشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

ب ١ = ٠

ب ٢ = ٢

الاضاءة = ٦ - البعد

$$\text{ض} = ١ = ٦$$

$$\text{ض} = ٢ = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \ ٢ \ ٤٠$$

$$\text{تص} = ١ = ٠,٩$$

$$\text{تص} = ٢ = ٠,٤$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \ ٢ \ ٣٠$$

$$\text{م} = ١ = ١,٢$$

$$\text{م} = ٢ = ٠,٥$$

$$\text{الثبوت} = ٠,٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} = ١ = ١,٤$$

$$\text{ث} = ٢ = ٠,٩$$

$$\text{الظهور} = ٠,٥٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} = ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ظ} = ٢ = ٠,٩٥$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$\text{ع} = ١ = ٢$$

$$\text{ع} = ٢ = ٠,٨٦$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

ات ١ = ١,٤٤

ات ٢ = ٠,٧٤

الصدق = الاتساق * العلم \ ٢

ص ١ = ١,٤٥

ص ٢ = ٠,٣٢

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = ١ حج ٢ = ٠,١ مقا = ٢

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٠,٢

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ٠,١

فالقول الاول (إيصال الماء إلى داخل العين في غسل الوجه ليس بمستحب.) هو الحق.

أصل ل ٩٦:

إيصال الماء إلى داخل العين في غسل الوجه ليس بمستحب.

إشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٣٦: المسح على العمامة

الاقوال

الاول: المسح على العمامة لا يجوز.

الثاني: ذلك جائز .

ادلة القول الاول:

اولا: قوله تعالى: " وامسحوا برؤوسكم " ، فأوجب المسح على الرأس. ومن مسح على العمامة لم يمسح رأسه.

ثانيا: إجماع الفرقة يدل على ذلك.

ثالثا: روى الحسين بن المختار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام، عن رجل توضأ وهو معتم، وثقل عليه نزع العمامة لمكان البرد؟ فقال: ليدخل إصبعه.

أصل ل ٦٥: موضوعات الاحكام الاصل في تجديدها العرف واللغة.

أصل ل ٩٧:

يعتبر في الامتثال اتيان المأمور به.

و المسح على العمامة غير المسح على الرأس عرفا.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

المسح على العمامة غير المسح على الرأس عرفا.

الاقوال:

القول الاول: المسح على العمامة لا يجزي في الوضوء.

القول الثاني: المسح على العمامة لا يجزي في الوضوء.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل = (٣- ، ١-)

$$إ ١ = (-٣, -١)$$

$$إ ٢ = (+٣, -١)$$

إشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = أعلى قيم (اتجاه المعرفة ١ - اتجاه المعرفة ٢)

$$ب ١ = ٠$$

$$ب ٢ = ٢$$

$$الاضاءة = ٦ - البعد$$

$$ض ١ = ٦$$

$$ض ٢ = ٤$$

$$التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠$$

$$تص ١ = ٩, ٠$$

$$تص ٢ = ٤, ٠$$

$$الموافقة = (الاضاءة) ٢ \ ٣٠$$

$$م ١ = ٢, ١$$

$$م ٢ = ٥, ٠$$

$$الثبوت = ٥, ٠ + التصديق$$

$$\text{ث} ١ = ١,٤$$

$$\text{ث} ٢ = ٠,٩$$

$$\text{الظهور} = ٠,٥٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ظ} ٢ = ٠,٩٥$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$\text{ع} ١ = ٢$$

$$\text{ع} ٢ = ٠,٨٦$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + ٠,٢٤$$

$$\text{ات} ١ = ١,٤٤$$

$$\text{ات} ٢ = ٠,٧٤$$

$$\text{الصدق} = \text{الاتساق} * \text{العلم} \setminus ٢$$

$$\text{ص} ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ص} ٢ = ٠,٣٢$$

$$\text{القبول} = \text{الحجية} * \text{المقاصدية}$$

حج ١ = حج ٢ = ١, ٠, ٢ = ٢

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٢, ٠

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢, ٩ فهو حق

ح ٢ = ١, ٠

فالقول الاول (المسح على العمامة لا يجزي في الوضوء.) هو الحق.

أصل ل ٩٨:

المسح على العمامة لا يجزي في الوضوء.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٣٧: مسح الأذنين

الاقوال:

الاول: لا يجوز مسح الأذنين، ولا غسلهما في الوضوء.

الثاني: يستحب أن يمسحاً بماء جديد.

الثالث: إنهما من الرأس، يمسحان معه.

الرابع: أنهما من الوجه يغسلان معه.

الخامس: ما أقبل منهما يغسل، وما أدبر يمسح مع الرأس.

ادلة القول الاول:

اولا: إجماع الفرقة.

ثانيا: قوله تعالى: " فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين "، فأوجب غسل الوجه، ومسح الرأس، ولم يذكر الأذنين.

ثالثا: خبر الأعرابي يدل عليه.

رابعا: روى زرارة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام، إن أناسا يقولون: إن بطن الأذنين من الوجه، وظهرهما من الرأس. فقال: ليس عليهما غسل ولا مسح.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ٧٢: ما يجب غسله في الوضوء هو المتيقن من الوجه عرفا فلا يشمل الأذنين ولا العذار ولا اللحية.

الاقوال:

القول الاول: لا يجب غسل الاذنين ولا مسحهما في الوضوء.

القول الثاني: لا يجوز مسح الاذنين ولا غسلهما.

القول الثالث: يجب غسل الاذنين او يجب مسحهما، او غسل ما قبل منهما ومسح ظهرهما.

القول الرابع: يستحب مسح الاذنين.

اشارة: مع الاصل المصدق للاطلاق فان اللزوم للترك او الفعل يكون كقول واحد. والاستحباب كالنفي المشروط.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$إِ الاصل = (-٣، -١)$$

$$إِ ١ = ١ ق = (-٣، -١)$$

$$إِ ٢ = ٢ ق = ٣ وق = (+٣، -١)$$

$$إِ ٣ = ٣ ق = (-٣، +١)$$

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١ - اتجاه المعرفة ٢)

$$\text{ب} 1 = 0$$

$$\text{ب} 2 = 2$$

$$\text{الاضاءة} = 6 - \text{البعد}$$

$$\text{ض} 1 = 6$$

$$\text{ض} 2 = 4$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot 2 \cdot 4$$

$$\text{تص} 1 = 0,9$$

$$\text{تص} 2 = 0,4$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot 2 \cdot 30$$

$$\text{م} 1 = 1,2$$

$$\text{م} 2 = 0,5$$

$$\text{الثبوت} = 0,5 + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} 1 = 1,4$$

$$\text{ث} 2 = 0,9$$

$$\text{الظهور} = 0,55 + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} 1 = 1,45$$

$$\text{ظ} 2 = 0,95$$

العالم = الشوت * الظهور

$$ع١ = ٢$$

$$ع٢ = ٠,٨٦$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

$$ات١ = ١,٤٤$$

$$ات٢ = ٠,٧٤$$

الصدق = الاتساق * العلم \ ٢

$$ص١ = ١,٤٥$$

$$ص٢ = ٠,٣٢$$

القبول = الحجية * المقاصدية

$$حج١ = ١ حج٢ = ٠,١ مقا = ٢$$

$$ق١ = ٢$$

$$ق٢ = ٠,٢$$

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ٠,١

فالقول الاول (لا يجب غسل الاذنين ولا مسحهما في الوضوء) هو الحق.

أصل ل ٩٩:

لا يجب غسل الاذنين ولا مسحهما في الوضوء.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٣٨: الفرض في غسل الأعضاء.

الاقوال:

الاول: الفرض في غسل الأعضاء مرة واحدة، واثنان سنة، والثالثة بدعة. وفي أصحابنا من قال: إن الثانية بدعة وليس بمعول عليه. ومنهم من قال: الثالثة تكلف، ولم يصرح بأنها بدعة. والصحيح الأول.

الثاني: الفرض واحد، واثنان أفضل، والسنة ثلاثة.

الثالث: مرة أفضل من المرتين.

الرابع: الثلاث مرات واجب.

ادلة القول الاول:

اولا: قوله تعالى: " فاغسلوا وجوهكم وأيديكم "، ومن غسل دفعة واحدة وجهه ويديه، فقد أدى الفرض. فمن ادعى أكثر منه فرضا أو سنة فعليه الدليل.
ثانيا: روى يونس بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوضوء للصلاة؟ فقال: مرة مرة.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ٤٨: الاصل في التكليف عدم التكليف.

أصل ل ٤٩: ما ليس قطعا ولا مصدقا وجوبه فهو ليس واجبا.

أصل ل ٦١: النص بلا قطع ولا مصدق لا يكون محكما.

أصل ل ٨٢: افعال الوضوء مطلقة من جهة كمية الماء واستثناؤه.

أصل ل ٨٧: افعال الوضوء مطلقة من جهة كيفية الغسل والمسح.

أصل ل ٦٢: المضمون بلا قطع ولا مصدق لا يكون شرعا.

المضمون المبحوث

عدد مرات الغسل او المسح في الوضوء مطلق.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل: (٣-، ١-)

إِ المضمون: (٣-، ١-)

البعء الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الاضاءة = ٦- البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠ = ٠,٩

الموافقة = الاضاءة ٢ \ ٣٠ = ١,٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ١٠٠:

عدد مرات الغسل او المسح في الوضوء مطلق.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ١٠٠: عدد مرات الغسل او المسح في الوضوء مطلق.

الاقوال:

القول الاول: الفرض في غسل الاعضاء مرة واحدة ويجوز الاكثر.

القول الثاني: يجب غسل الاعضاء ثلاث.

القول الثالث: لا يجوز الاثنتين او الثلاث.

القول الرابع: المرآة افضل من مرتين.

اشارة: مع الاصل المصدق للاطلاق فان اللزوم للترك او الفعل يكون كقول واحد.

والاستحباب كالنفي المشروط.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل = (٣-، ١-)

إِ ١ = (٣-، ١-)

إِ ٢ = (٣+، ١-)

إِ ٣ = (٣-، ١+)

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني

أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = أعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$\text{ب} 1 = 0$$

$$\text{ب} 2 = 2$$

$$\text{الاضاءة} = 6 - \text{البعد}$$

$$\text{ض} 1 = 6$$

$$\text{ض} 2 = 4$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot 2 \cdot 4$$

$$\text{تص} 1 = 0,9$$

$$\text{تص} 2 = 0,4$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot 2 \cdot 30$$

$$\text{م} 1 = 1,2$$

$$\text{م} 2 = 0,5$$

$$\text{الثبوت} = 0,5 + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} 1 = 1,4$$

$$\text{ث} 2 = 0,9$$

$$\text{الظهور} = 0,55 + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} 1 = 1,45$$

$$\text{ظ} 2 = 0,95$$

العالم = الشوت * الظهور

$$ع١ = ٢$$

$$ع٢ = ٠,٨٦$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

$$ات١ = ١,٤٤$$

$$ات٢ = ٠,٧٤$$

الصدق = الاتساق * العلم \ ٢

$$ص١ = ١,٤٥$$

$$ص٢ = ٠,٣٢$$

القبول = الحجية * المقاصدية

$$حج١ = ١ حج٢ = ٠,١ مقا = ٢$$

$$ق١ = ٢$$

$$ق٢ = ٠,٢$$

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ٠,١

فالقول الاول (الفرض في غسل الاعضاء مرة واحدة ويجوز الاكثر) هو الحق.

أصل ل ١٠١:

الفرض في غسل الاعضاء في الوضوء مرة واحدة ويجوز الاكثر.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٣٩: المسح على الرجلين

الاقوال:

الاول الفرض في الطهارة الصغرى المسح على الرجلين.

الثاني: الفرض هو الغسل.

الثالث: التخيير.

ادلة القول الاول:

اولا: قوله تعالى: " فاغسلوا وجوهكم وأيديكم " فأوجب بظاهر اللفظ غسل الوجه،

ثم عطف اليدين عليه، فأوجب ذلك غسلهما، ثم استأنف حكما آخر، فقال: "

وامسحوا برؤوسكم " فأوجب المسح على الرأس، ثم عطف الرجلين عليه، فيجب أن

يكون حكمهما حكمه في وجوب المسح بمقتضى العطف.

ثانيا: روي عن أمير المؤمنين عليه السلام، وابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وآله،
إنه توضأ ومسح على قدميه ونعليه.

ثالثا: روي عن ابن عباس أنه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله، فمسح
على رجليه.

رابعا: عن ابن عباس انه قال: إن في كتاب الله المسح، ويأبى الناس إلا الغسل.

خامسا: روي عن ابن عباس أنه قال: غسلتان ومسحتان،

سادسا: روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: ما نزل الفرقان إلا بالمسح.

سابعا: عليه إجماع الفرقة.

ثامنا: روى محمد بن مروان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إنه يأتي على الرجل
ستون وسبعون سنة ما قبل الله منه صلاة، قلت: وكيف ذلك؟ قال: لأنه يغسل ما
أمر الله بمسحه.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

موضوعات الاحكام الاصل في تحديدها العرف واللغة. (أصل ل ٦٥)

أصل ل ١٠٢ :

الاية (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ) وفق اللغة دالة على مسح الرجلين.

المضمون المبحوث

المحكم في الوضوء هو مسح الرجلين وليس غسلهما.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل: (١-، ٣-)

إِ المضمون: (١-، ٣-)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الإضاءة = ٦- البعد = ٦

التصديق = (الإضاءة) ٢ \ ٤٠ = ٠,٩

الموافقة = الإضاءة ٢ \ ٣٠ = ١,٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ١٠٣:

المحكم في الوضوء هو مسح الرجلين وليس غسلهما.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

الاقوال:

القول الاول: الفرض في الوضوء هو المسح على الرجلين وليس غسلهما.

القول الثاني: الفرض في الوضوء هو غسل الرجلين

القول الثالث: يجوز في الوضوء التخيير بين مسح الرجلين ومسحهما.

اشارة: عبارات النفي والاثبات مركبة فنعامل المسح كمعاملة النفي للغسل. والتخيير يعامل عاملة النفي المشروط بعدم الالزام.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل = (١- ، ٣-)

إِ ١ = (١- ، ٣-)

إِ ٢ = (١- ، ٣+)

إِ ٣ = (١+ ، ٣-)

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$ب١ = ٠$$

$$ب٢ = ٢$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$\text{ض}١ = ٦$$

$$\text{ض}٢ = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot ٢ \cdot ٤٠$$

$$\text{تص}١ = ٠,٩$$

$$\text{تص}٢ = ٠,٤$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot ٢ \cdot ٣٠$$

$$\text{م}١ = ١,٢$$

$$\text{م}٢ = ٠,٥$$

$$\text{الثبوت} = ٠,٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ث}١ = ١,٤$$

$$\text{ث}٢ = ٠,٩$$

$$\text{الظهور} = ٠,٥٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ}١ = ١,٤٥$$

$$\text{ظ} = 2 = 0,95$$

العلم = الثبوت * الظهور

$$\text{ع} = 1 = 2$$

$$\text{ع} = 2 = 0,86$$

الاتساق = الموافقة + 0,24

$$\text{ات} = 1 = 1,44$$

$$\text{ات} = 2 = 0,74$$

الصدق = الاتساق * العلم \ 2

$$\text{ص} = 1 = 1,45$$

$$\text{ص} = 2 = 0,32$$

القبول = الحجية * المقاصدية

$$\text{حج} = 1 = 1,1 = 2 \text{ حج} = 0,1 \text{ مقا} = 2$$

$$\text{ق} = 1 = 2$$

$$\text{ق} = 2 = 0,2$$

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ٠,١

فالقول الاول (الفرض في الوضوء هو المسح على الرجلين وليس غسلهما.) هو الحق.

أصل ل ١٠٤:

الفرض في الوضوء هو المسح على الرجلين وليس غسلهما.

إشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

ولاجل شهرة القول الثاني (الغسل) عند بعض المسلمين نبحت هنا قيم الاحتياط والتقليد والقياس.

الاحتياط = شهرة الخلاف + قوة دليل الخلاف - الحق في المعرفة - ١

= ١ + ١ - ٣ - ٤ = ٢,٤ لا داعي للاحتياط مطلقا تجاه القول بالغسل.

التقليد = شهرة الخلاف + الحق في المعرفة - قوة دليل الخلاف - ٣

= ٣,٤ + ١ - ٣ - ١ = ٠,٤ فالحكم بالغسل عن شبهة.

ولاجل طول الخلاف في المسألة نبحت الفقاهة فيها والرأي.

الفقه = الحق * الاحاطة

والاحاطة = العلم بالاشتقاق * العلم بالاقتران = $1 = 1 * 1$ وهي احاطة عالية.

فقه $1 = 3, 3 = 1 * 3, 3$ وهو فقه قوي (القول بالمسح)

فقه $2 = 0, 1 = 1 * 0, 1$ وهو فقه ضعيف جدا (القول بالغسل)

فقه $3 = 0, 74 = 1 * 0, 74$ وهو فقه ضعيف (القول بالتحخير)

الاستناد = الفقه * الحجية

حجية $1 =$ قران قطعي $= 2$

حجية $2 =$ حديث ظني $= 0, 1$

حجية $3 =$ لا نص

اس $1 = 3, 3 = 2 * 6, 6$

اس $2 = 0, 1 = 0, 1 * 0, 01$

اس $3 = 0, 74 = 0 * 0$ لا مستند للقول بالتحخير

الاعتماد = الاستناد * الدقة

والدقة عالية هنا $= 1$

$$ع١ = ٦,٦$$

$$ع٢ = ٠,٠١$$

$$ع٣ = ٠$$

القياس = ١ - الاعتماد

$$قياس ١ = ١ - ٦,٦ = -٥,٦ \text{ وهو قياس معدوم}$$

$$قياس ٢ = ١ - ٠,٠١ = ٠,٩٩ \text{ وهو استحسان}$$

$$قياس ٣ = ١ - ٠ = ١ \text{ وهو رأي}$$

والقياس اكثر من ٠,٩ هو رأي.

والرسوخ في القول بالمسح عال فحتى لو قلنا ان الاطمئنان للبحث هنا ضعيف فان
الرسوخ

$$\text{الرسوخ} = \text{الاطمئنان} + \text{الاعتماد} \ ٢$$

$$\text{رسوخ ١} = ٦,٦ + ٢ = ٣,٣ \text{ وهو رسوخ عال (القول بالمسح)}$$

$$\text{رسوخ ٢} = ٠,٠١ + ٢ = ٠,٥ \text{ وهو رسوخ ضعيف جدا (القول بالغسل)}$$

$$\text{رسوخ ٣} = ٠ + ٢ = ٠ \text{ وهو رسوخ معدوم. (القول بالتخيير).}$$

مسألة ٤٠ : مسح الرجلين من رؤوس الأصابع

الاقوال

الاول: مسح الرجلين من رؤوس الأصابع إلى الكعبين. والكعبان: هما الناتنان في وسط القدم.

الثاني: إنه يجب استيعاب الرجل بالمسح. وإن الكعبين: هما عظما الساقين.

ادلة القول الاول:

اولا: إجماع الفرقة.

ثانيا: المسح ببعض الرأس والرجلان معطوفتان عليه، فوجب أن يكون حكمهما حكمه، بحكم العطف.

ثالثا: روى زرارة وبكير ابنا أعين، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال في المسح: تمسح على النعلين، ولا تدخل يدك تحت الشراك وإذا مسحت بشئ من رأسك أو بشئ من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع فقد أجزأك.

رابعا: إذا ثبت وجوب مسح الرجلين من غير تخيير، فكل من قال بذلك قال: إن الكعبين ما قلناه، ومن خالف في ذلك قال: بوجوب الغسل أو التخيير، وقد دللنا على أنه لا يجوز غير المسح.

خامسا: روى زرارة وبكير ابنا أعين، أنهما سألا أبا جعفر عليه السلام، عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله؟ فوصف لهما، ثم قال له: أصل لحك الله، فأين الكعبان؟ قال: هاهنا، يعني المفصل دون عظم الساق، فقالا: هذا ما هو؟ قال: هذا عظم الساق.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ٦٥: موضوعات الاحكام الاصل في تحديدها العرف واللغة.

أصل ل ٦٦: ما ليس من الموضوع بحسب العرف واللغة ولا منصوفا بقطع او علم مصدق فهو ليس منه.

أصل ل ٦٩: ما يجب غسله ومسحه في الوضوء يحدد بحسب العرف واللغة.

أصل ل ٦١: النص بلا قطع ولا مصدق لا يكون محكما.

أصل ل ٦٢: المضمون بلا قطع ولا مصدق لا يكون شرعا.

أصل ل ١٠٥:

موضوعات الاحكام العرفية واللغوية الاصل في تحديدها العلم والخبرة.

أصل ل ٧٠: الاصل في التكليف هو المتيقن.

أصل ل ٧٥: الاصل التخفيف فيؤخذ بالاحف.

المضمون المبحوث

يجب مسح القدم الى الكعب بحسب المتيسر عادة.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

النفي للاستيعاب لانه متعذر الا بالغسل.

إِلْأَصْلُ: (٣-، ١-)

إِلْمُضْمُونُ: (٣-، ١-)

الْبَعْدُ الْإِتْجَاهِي = أَعْلَى قِيَمِ (إِتْجَاهُ الْمَعْرِفَةِ ١- إِتْجَاهُ الْمَعْرِفَةِ ٢) = ٠

إِلْإِضَاءَةٌ = ٦- الْبَعْدُ = ٦

التَّصْدِيقُ = (الإِضَاءَةُ) ٢ \ ٤٠ = ٠,٩

المُؤَافَقَةُ = الإِضَاءَةُ ٢ \ ٣٠ = ١,٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمّن محقق للعلم.

أصل ل١٠٦:

يجب مسح القدم الى الكعب بحسب المتيسر عادة.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل١٠٦: يجب مسح القدم الى الكعب بحسب المتيسر عادة.

والكعب بحسب العلم هو ما في اخر القدم فيكون المراد القدم. وبالعرف والعادة مسح ظاهرهما دون الباطن وهو مقتضى التخفيف.

الاقوال:

القول الاول: يجب مسح ظاهر القدم الى مؤخرتها (الكعب) بحسب المتيسر عادة في المسح.

القول الثاني: يجب استيعاب القدم بالمسح الى النتوء الجانبي.

القول الثالث: يجب مسح شيء من القدم الى النتوء الاعلى في الوسط.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$I \text{ الاصل} = (-3, -1)$$

$$I \text{ } = (-3, -1)$$

$$I \text{ } = (-3, +1)$$

$$I \text{ } = (-3, +1)$$

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١ - اتجاه المعرفة ٢)

$$\text{ب} ١ = ٠$$

$$\text{ب} ٢ = ٢$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$\text{ض} ١ = ٦$$

$$\text{ض} ٢ = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot ٢ \cdot ٤$$

$$\text{تص} ١ = ٠,٩$$

$$\text{تص} ٢ = ٠,٤$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot ٢ \cdot ٣٠$$

$$\text{م} ١ = ١,٢$$

$$\text{م} ٢ = ٠,٥$$

$$\text{الثبوت} = ٠,٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} ١ = ١,٤$$

$$\text{ث} ٢ = ٠,٩$$

$$\text{الظهور} = ٠,٥٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ظ} ٢ = ٠,٩٥$$

العلم = الثبوت * الظهور

$$ع١ = ٢$$

$$ع٢ = ٠,٨٦$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

$$ات١ = ١,٤٤$$

$$ات٢ = ٠,٧٤$$

الصدق = الاتساق * العلم \ ٢

$$ص١ = ١,٤٥$$

$$ص٢ = ٠,٣٢$$

القبول = الحجية * المقاصدية

$$حج١ = ١ حج٢ = ٠,١ مقا = ٢$$

$$ق١ = ٢$$

$$ق٢ = ٠,٢$$

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ٠,١

فالقول الاول (يجب مسح ظاهر القدم الى مؤخرتها (الكعب) بحسب العادة في المسح (المسح) هو الحق.

أصل ل ١٠٦ :

يجب مسح ظاهر القدم الى مؤخرتها (الكعب) بحسب المتيسر في العادة في المسح. اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٤١: في الموالاة في افعال الوضوء.

الاقوال:

الاول: عندنا إن الموالاة واجبة ، وهي أن يتابع بين أعضاء الطهارة، ولا يفرق بينها إلا لعذر بانقطاع الماء، ثم يعتبر إذا وصل إليه الماء، فإن حفت أعضاء طهارته أعاد الوضوء، وإن بقي في يده نداوة بنى على ما قطع عليه.

الثاني: أنه إذا فرق إلى أن يجف أعاد.

الثالث: لا تبطل طهارته.

الرابع: إن فرق لعذر لم تبطل طهارته، وإن فرق لغير عذر بطلت. ولم يعتبروا جفاف ما وضاه.

ادلة القول الاول:

اولا: إنه لا خلاف أنه إن وإلى صحت طهارته، وإذا لم يوال فيه، ففيه خلاف.

ثانيا: قد ثبت أنه مأمور باتباع الوضوء في كل عضو إذا فعل واحد منها، والأمر يقتضي الفور، وترك الموالاة ينافيه.

ثالثا: عليه إجماع الفرقة.

رابعا: روى معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام، ربما توضأت فنفذ الماء، فدعوت الجارية فأبطأت علي بالماء، ويجف وضوئي؟ قال: أعد.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ٦٥: موضوعات الاحكام الاصل في تحديدها العرف واللغة.

والعرف يعتبر الموالاة في الاعمال المتصلة، والموالاة معروفة ولا دخل لسبب قطعها فيها من عذر او عدم العذر، ولا الجفاف او عدمه.

أصل ل ١٠٧:

الافعال المتصلة يعتبر فيها الموالاة عرفا.

الاقوال:

القول الاول: افعال الوضوء يجب فيها الموالاة، فان فرق بينها بطل الوضوء، وان لم يفرق لم يبطل جفت الاعضاء او لم تحف.

القول الثاني: افعال الوضوء لا يعتبر فيها الموالاة.

القول الثالث: افعال الوضوء يعتبر فيها الموالاة وعدم الجفاف الا لعذر.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$\text{إ الأصل} = (١-، ٣+)$$

$$\text{إ ١} = (١-، ٣+)$$

$$\text{إ ٢} = (١-، ٣-)$$

$$\text{إ ٣} = (١+، ٣+)$$

إشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$\text{ب ١} = ٠$$

$$\text{ب ٢} = ٢$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$\text{ض} = ١ = ٦$$

$$\text{ض} = ٢ = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \ ٢ \ ٤٠$$

$$\text{تص} = ١ = ٠,٩$$

$$\text{تص} = ٢ = ٠,٤$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \ ٢ \ ٣٠$$

$$\text{م} = ١ = ١,٢$$

$$\text{م} = ٢ = ٠,٥$$

$$\text{الثبوت} = ٠,٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} = ١ = ١,٤$$

$$\text{ث} = ٢ = ٠,٩$$

$$\text{الظهور} = ٠,٥٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} = ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ظ} = ٢ = ٠,٩٥$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$\text{ع} = ١ = ٢$$

$$\text{ع} = ٢ = ٠,٨٦$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

ات ١ = ١,٤٤

ات ٢ = ٠,٧٤

الصدق = الاتساق * العلم \ ٢

ص ١ = ١,٤٥

ص ٢ = ٠,٣٢

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = ١ حج ٢ = ٠,١ مقا = ٢

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٠,٢

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ٠,١

فالقول الاول (افعال الوضوء يجب فيها الموالاة، فان فرق بينها بطل الوضوء، وان لم يفرق لم يبطل جفت الاعضاء او لم تجف.) هو الحق.

أصل ل ١٠٨ :

افعال الوضوء يجب فيها الموالاة، فان فرق بينها بطل الوضوء، وان لم يفرق لم يبطل جفت الاعضاء او لم تجف.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٤٢: الترتيب في الوضوء

الاقوال:

الاول: الترتيب واجب في الوضوء، في الأعضاء كلها. ويجب تقديم اليمين على اليسار.

الثاني: الترتيب واجب في الوضوء، في الأعضاء كلها

الثالث: الترتيب غير واجب.

ادلة القول الاول:

اولا: إجماع الفرقة.

ثانيا: قوله تعالى: " يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق، وامسحوا برؤوسكم و أرجلكم إلى الكعبين ". فبدأ في إيجاب

الطهارة بغسل الوجه، ثم عطف باقي الأعضاء على بعضها بـ (الواو). وقال كثير من النحويين، نحو الفراء وأبي عبيد، أنها توجب الترتيب.

ثالثا: قوله: " فاغسلوا وجوهكم " فوجب البداية بالوجه، لمكان الفاء التي توجب الترتيب بلا خلاف. وإذا وجبت البداية بالوجه، وجب في باقي الأعضاء، لأن أحدا لم يفصل.

رابعا: طريقة الاحتياط تقتضي ذلك، لأنه لا خلاف أن من رتب، فإن وضؤه صحيح، واختلفوا إذا لم يرتب.

خامسا: وخبر الأعرابي يدل عليه أيضا، على ما بيناه

سادسا: قوله صلى الله عليه وآله: " ابدؤا بما بدأ الله به " يدل عليه أيضا.

سابعا: روى زرارة قال: قال أبو جعفر عليه السلام: تابع بين الوضوء كما قال الله عز وجل، ابدأ بالوجه، ثم باليدين، ثم امسح الرأس والرجلين، لا تقدمن شيئا بين يدي شيء تخالف ما أمرت به، فإن غسلت الذراع قبل الوجه، فابدأ بالوجه، ثم أعد على الذراع، وإن مسحت بالرجل قبل الرأس، فامسح على الرأس قبل الرجل، ثم أعد على الرجل، ابدأ بما بدأ الله عز وجل.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ٦٥: موضوعات الاحكام الاصل في تحديدها العرف واللغة.

والعرف واللغة يفهمون الترتيب من الاوامر المتعددة المعطوفة.

أصل ل ١٠٩ :

الافعال المتعددة المعطوفة يعتبر فيها الترتيب لغة وعرفا.

المضمون المبحوث

الترتيب هو الواجب في الافعال المعطوفة الا بمعرفة قطعية او مصدقة على عدم الترتيب.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل: (١-، ٣+)

إِ المضمون: (١-، ٣+)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الاضاءة = ٦ - البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠ = ٠,٩

الموافقة = (الاضاءة) ٢ \ ٣٠ = ١,٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ١١٠:

الترتيب هو الواجب في الافعال المعطوفة الا بمعرفة قطعية او مصدقة على عدم الترتيب.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ٧٠: الاصل في التكليف هو المتيقن.

أصل ل ٦٢: المضمون بلا قطع ولا مصدق لا يكون شرعا.

المضمون المبحوث

الاقل هو الواجب من الافعال الا بمعرفة قطعية او مصدقة على الاكثر.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل: (-٣، -١)

إ المضمون: (-٣، -١)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

ال إضاءة = ٦ - البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠ = ٩, ٠

الموافقة = الاضاءة ٢ \ ٣٠ = ٢, ١

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ١١١:

الاقول هو الواجب من الافعال الا بمعرفة قطعية او مصدقة على وجوب الاكثر.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ١١٠: الترتيب هو الواجب في الافعال المعطوفة الا بمعرفة قطعية او مصدقة على عدم الترتيب.

أصل ل ١١١: الاقل هو الواجب من الافعال الا بمعرفة قطعية او مصدقة على وجوب الاكثر.

الاقوال:

القول الاول: الترتيب واجب في الموضوع في الأعضاء كلها ولا يجب تقديم اليمين.

القول الثاني: الترتيب غير واجب.

القول الثالث: الترتيب واجب في الوضوء، في الأعضاء كلها. ويجب تقديم اليمين.

إشارة: وجوب تقديم اليمين سيعامل معاملة الشرط.

الاتجاه (الاجناسلية، الشرطية)

$$I \text{ الاصل} = (1-، 3+)$$

$$I \text{ } = 1 = (1-، 3+)$$

$$I \text{ } = 2 = (1-، 3-)$$

$$I \text{ } = 3 = (1+، 3+)$$

إشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$ب ١ = ٠$$

$$ب ٢ = ٢$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$\text{ض} ١ = ٦$$

$$\text{ض} ٢ = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) ٢ \setminus ٤٠$$

$$\text{تص} ١ = ٠,٩$$

$$\text{تص} ٢ = ٠,٤$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} ٣٠ \setminus ٢$$

$$\text{م} ١ = ١,٢$$

$$\text{م} ٢ = ٠,٥$$

$$\text{الثبوت} = ٠,٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} ١ = ١,٤$$

$$\text{ث} ٢ = ٠,٩$$

$$\text{الظهور} = ٠,٥٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ظ} ٢ = ٠,٩٥$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$\text{ع} ١ = ٢$$

$$\text{ع} ٢ = ٠,٨٦$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + ٠,٢٤$$

$$\text{ات} ١ = ١,٤٤$$

$$\text{ات } 2 = 0,74$$

$$\text{الصدق} = \text{الاتساق} * \text{العلم} \setminus 2$$

$$\text{ص } 1 = 1,45$$

$$\text{ص } 2 = 0,32$$

$$\text{القبول} = \text{الحجية} * \text{المقاصدية}$$

$$\text{حج } 1 = 1 \text{ حج } 2 = 0,1 \text{ مقا} = 2$$

$$\text{ق } 1 = 2$$

$$\text{ق } 2 = 0,2$$

$$\text{الحق} = \text{الصدق} * \text{القبول}$$

$$\text{ح } 1 = 2,9 \text{ فهو حق}$$

$$\text{ح } 2 = 0,1$$

فالقول الاول (الترتيب واجب في الوضوء في الأعضاء كلها ولا يجب تقديم اليمين.)
هو الحق.

أصل ل ١١٢:

الترتيب واجب في الوضوء في الأعضاء ولا يجب تقديم اليمين.

إشارة: النصوص الموافقة لهذا الأصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٤٣: المسح على الخفين.

الاقوال:

الاول: لا يجوز المسح على الخفين.

الثاني: يجوز المسح على الخفين.

ادلة القول الاول:

اولا: إجماع الفرقة.

ثانيا: قوله تعالى: " وامسحوا برؤوسكم و أرجلكم " فمن مسح على خفه لم يوقع الفرض في الرجل.

ثالثا: دليل الاحتياط يقتضيه.

رابعا: روى أبو بكر الحضرمي قال: سألته عن المسح على الخفين، قال: لا تمسح على خف.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ١٠٦: يجب مسح ظاهر القدم الى مؤخرتها (الكعب) بحسب المتيسر في العادة في المسح.

أصل ل ١٠٢: الآية (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ) وفق اللغة دالة على مسح الرجلين.

أصل ل ٩٧: يعتبر في الامتثال اتيان المأمور به.

أصل ل ٩٤: لا يجزي في الامتثال اتيان غير المأمور به مهما كان قريبا منه.

المضمون المبحوث

غير مسح الرجلين لا يجزي في الموضوع.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل: (-٣، ١)

إ المضمون: (-٣، ١)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الاضاءة = ٦ - البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠ = ٩, ٠

الموافقة = الاضاءة ٣٠ \ ٢ = ١,٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ١١٣:

غير مسح الرجلين لا يجزي في الوضوء.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ١١٣: غير مسح الرجلين لا يجزي في الوضوء.

الاقوال:

القول الاول: المسح على الخفين لا يجزي في الوضوء.

القول الثاني: يجوز المسح على الخفين يجزي.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$\text{إ الأصل} = (١-، ٣-)$$

$$\text{إ ١} = (١-، ٣-)$$

$$\text{إ ٢} = (١-، ٣+)$$

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$\text{ب ١} = ٠$$

$$\text{ب ٢} = ٢$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$\text{ض ١} = ٦$$

$$\text{ض ٢} = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \setminus ٢ \cdot ٤٠$$

$$\text{تص ١} = ٩, ٠$$

$$\text{تص ٢} = ٤, ٠$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \setminus ٢ \cdot ٣٠$$

$$1,2 = 1م$$

$$0,5 = 2م$$

$$\text{الثبوت} = 0,5 + \text{التصديق}$$

$$1,4 = 1ث$$

$$0,9 = 2ث$$

$$\text{الظهور} = 0,55 + \text{التصديق}$$

$$1,45 = 1ظ$$

$$0,95 = 2ظ$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$2 = 1ع$$

$$0,86 = 2ع$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + 0,24$$

$$1,44 = 1ات$$

$$0,74 = 2ات$$

$$\text{الصدق} = \text{الاتساق} * \text{العلم} / 2$$

$$1,45 = 1ص$$

ص ٢ = ٣٢, ٠

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = ١ حج ٢ = ١, ٠, ٢ = ٢

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٢, ٠

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ١, ٢, ٩ فهو حق

ح ٢ = ١, ٠

فالقول الاول (المسح على الخفين لا يجزي في الوضوء.) هو الحق.

أصل ل ١١٤ :

المسح على الخفين لا يجزي في الوضوء.

إشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

ولاجل شهرة القول الثاني (المسح على الخف) عند بعض المسلمين نبحت هنا قيم الاحتياط والتقليد والقياس.

الاحتياط = شهرة الخلاف + قوة دليل الخلاف - الحق في المعرفة - ١
= ١ + ٣ - ١ - ٣ = ٠ لا داعي للاحتياط مطلقا تجاه القول بالمسح على الخف.

التقليد = شهرة الخلاف + الحق في المعرفة - قوة دليل الخلاف - ٣
= ٣ + ١ - ٣ - ١ = ٠، فالحكم بالمسح على الخف عن شبهة.
ولاجل طول الخلاف في المسألة نبحت الفقهاء فيها والرأي.

الفقه = الحق * الاحاطة

والاحاطة = العلم بالاشتقاق * العلم بالاقتران = ١ * ١ = ١ وهي احاطة عالية.

فقهاء = ٣، ٣ = ١ * ٣، ٣ وهو فقه قوي (القول بعدم جواز المسح على الخف.)

فقهاء = ٢ = ٠، ١ = ١ * ٠، ١ وهو فقه ضعيف جدا (القول بجواز المسح على الخف.)

الاستناد = الفقه * الحجية

حجية = ١ = قران قطعي = ٢

حجية ٢ = حديث ظني = ٠,١

اس ١ = ٣,٣ * ٢ = ٦,٦

اس ٢ = ٠,١ * ٠,١ = ٠,٠١

الاعتماد = الاستناد * الدقة

والدقة عالية هنا = ١

اع ١ = ٦,٦

اع ٢ = ٠,٠١

القياس = ١ - الاعتماد

قياس ١ = ١ - ٦,٦ = -٥,٦ وهو قياس معدوم

قياس ٢ = ١ - ٠,٠١ = ٠,٩٩ وهو استحسان

والرسوخ في القول بعدم جواز المسح على الخف عال فحتى لو قلنا ان الاطمئنان

للبحث هنا ضعيف فان الرسوخ عال.

الرسوخ = الاطمئنان + الاعتماد \ ٢

رسوخ ١ = ٦,٦ \ ٢ = ٣,٣ وهو رسوخ عال (القول بعدم جواز المسح على الخف).

رسوخ ٢ = ١,٠١ \ ٢ = ٠,٥ وهو رسوخ ضعيف جدا (القول بجواز المسح على الخف).

مسألة ٤٤ : التمدل من نداوة الوضوء

الاقوال:

الاول: لا بأس بالتمندل من نداوة الوضوء، وتركه أفضل.

الثاني: لا بأس به في الغسل دون الوضوء.

الثالث: مكروه في الوضوء والغسل معا.

ادلة القول الاول:

اولا: أن الاصل الإباحة، والحظر يحتاج إلى دليل.

ثانيا: إجماع الفرقة.

ثالثا: روى محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، عن المسح بالمتنديل قبل أن يجف؟ قال: لا بأس به.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ٢٩: الاشياء فيها اوسع منفعة.

أصل ل ١١٥:

الاصل في الاشياء الاباحة.

المضمون المبحوث

ما ليس قطعاً ولا مصداقاً حظره فهو مباح.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

النفى للحظر.

إِ الاصل: (-٣، -١)

إِ المضمون: (-٣، ١)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

إل إضاءة = ٦ - البعد = ٦

التصديق = (الإضاءة) \ ٢ = ٤٠ \ ٢ = ٠,٩

الموافقة = الإضاءة \ ٢ = ٣٠ \ ٢ = ١,٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل:

أصل ل ١١٦:

ما ليس قطعاً ولا مصداقاً حظره فهو مباح.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ١١٦ : ما ليس قطعاً ولا مصداقاً حظره فهو مباح.

الاقوال:

القول الاول: التمندل بعد الوضوء جائز بلا كراهة.

القول الثاني: التمندل بعد الوضوء غير جائز

القول الثالث: التمندل بعد الوضوء مكروه.

إشارة : الجواز هو نفي للحظر، والكراهة تعامل كشرط للنفي.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$إ١ الأصل = (-٣، -١)$$

$$إ٢ = (-٣، -١)$$

$$إ٣ = (+٣، -١)$$

$$إ٤ = (-٣، +١)$$

إشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني

أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = أعلى قيم (اتجاه المعرفة ١ - اتجاه المعرفة ٢)

$$ب١ = ٠$$

$$ب٢ = ٢$$

الاضاءة = ٦ - البعد

$$\text{ض} = ٦ = ١$$

$$\text{ض} = ٤ = ٢$$

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠

$$\text{تص} = ١ = ٠,٩$$

$$\text{تص} = ٢ = ٠,٤$$

الموافقة = الاضاءة ٢ \ ٣٠

$$\text{م} = ١ = ١,٢$$

$$\text{م} = ٢ = ٠,٥$$

الثبوت = ٠,٥ + التصديق

$$\text{ث} = ١ = ١,٤$$

$$\text{ث} = ٢ = ٠,٩$$

الظهور = ٠,٥٥ + التصديق

$$\text{ظ} = ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ظ} = ٢ = ٠,٩٥$$

العلم = الثبوت * الظهور

$$\text{ع} = ١ = ٢$$

$$ع٢ = ٠,٨٦$$

$$الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤$$

$$ات١ = ١,٤٤$$

$$ات٢ = ٠,٧٤$$

$$الصدق = الاتساق * العلم \ ٢$$

$$ص١ = ١,٤٥$$

$$ص٢ = ٠,٣٢$$

$$القبول = الحجية * المقاصدية$$

$$حج١ = ١ حج٢ = ٠,١ مقا = ٢$$

$$ق١ = ٢$$

$$ق٢ = ٠,٢$$

$$الحق = الصدق * القبول$$

$$ح١ = ٢,٩ فهو حق$$

$$ح٢ = ٠,١$$

فالقول الاول (التمندل بعد الوضوء جائز بلا كراهة.) هو الحق.

أصل ل ١١٧:

التمندل بعد الوضوء جائز بلا كراهة.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٤٥: الوضوء قبل الاستنجاء

الاقوال:

الاول: إذا تطهر بالماء قبل أن يستنجي، ثم استنجى كان ذلك جائزا. وكذلك القول في التيمم.

الثاني: في التيمم إنه لا يجوز، وأجازوا ذلك في الوضوء.

ادلة القول الاول:

اولا: إن الواجب عليه الاستنجاء، والطهارة بالماء أو التيمم، وقد فعلهما. فمن قال لا يجزيه فعليه الدلالة.

ثانيا: كل ظاهر يتضمن الأمر بالوضوء والاستنجاء يدل على ذلك، لأنه امثل الأمر ولم يفصل.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ١١٧:

يعتبر في المعارف الشرعية موافقة الوجدان الصريح.

ولو راجعنا وجداننا لوجدنا ان ازالة الخيث عند الحدث هو جزء من ازالة الحدث.

المضمون المبحوث

يجب ازالة خبث الحدث في الطهارة منه.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل: (٣+، ١-)

إ المضمون: (٣+، ١-)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الاضاءة = ٦ - البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠ = ٩, ٠

الموافقة = الاضاءة ٢ \ ٣٠ = ٢, ١

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ١١٨:

يجب ازالة خبث الحدث في الطهارة منه.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ١١٨: يجب ازالة خبث الحدث في الطهارة منه.

الاقوال:

القول الاول: يجب الاستنجاء من الحدث قبل الوضوء.

القول الثاني: لا يجب الاستنجاء من الحدث قبل الوضوء.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$\text{إ الأصل} = (-3, -1)$$

$$\text{إ} = (-3, -1)$$

$$\text{إ} = (-3, +1)$$

$$\text{إ} = (-3, +1)$$

إشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = أعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$\text{ب} = ١ = ٠$$

$$\text{ب} = ٢ = ٢$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$\text{ض} = ١ = ٦$$

$$\text{ض} = ٢ = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot ٢ \cdot ٤$$

$$\text{تص} = ١ = ٠, ٩$$

$$\text{تص} = ٢ = ٠, ٤$$

الموافقة = الاضاءة ٣٠ \ ٢

$$١,٢ = ١م$$

$$٠,٥ = ٢م$$

الثبوت = ٠,٥ + التصديق

$$١,٤ = ١ث$$

$$٠,٩ = ٢ث$$

الظهور = ٠,٥٥ + التصديق

$$١,٤٥ = ١ظ$$

$$٠,٩٥ = ٢ظ$$

العلم = الثبوت * الظهور

$$٢ = ١ع$$

$$٠,٨٦ = ٢ع$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

$$١,٤٤ = ١ات$$

$$٠,٧٤ = ٢ات$$

الصدق = الاتساق * العلم \ ٢

ص ١ = ١,٤٥

ص ٢ = ٠,٣٢

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = ١ حج ٢ = ٠,١ مقا = ٢

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٠,٢

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ٠,١

فالقول الاول (يجب الاستنجاء من الحدث قبل الوضوء.) هو الحق.

أصل ل ١١٩:

يجب الاستنجاء من الحدث قبل الوضوء.

اشارة: فان احدث ولم يستنج لم يصح وضوءه، وان استنجى بعد الوضوء فعليه الاستنجاء اعادة الوضوء. والاستنجاء من الحدث وليس من دون حدث.
اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٤٦: مس الحدث للقرآن

الاقوال:

الاول:

اولا: لا يجوز للجنب، والحائض، والمحدث أن يمسوا المكتوب من القرآن، ولا بأس بأن يمسوا أطراف أوراق المصحف، والتنزه عنه أفضل.

ثانيا: لا يجوز لهم ذلك.

ثالثا: لا يجوز ذلك للجنب والحائض، فأما المحدث فلا بأس عليه.

رابعا: غير جائز ولم يفصلوا .

ادلة القول الاول:

اولا: الاصل الإباحة، والمنع يحتاج إلى دليل.

ثانيا: قوله تعالى: " لا يمسه إلا المطهرون " وإنما أراد به القرآن دون الأوراق.

ثالثا: سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله قال: " لا يمس القرآن إلا طاهر "

رابعاً: إجماع الفرقة.

خامساً: حريز، عمن أخبره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان إسماعيل بن أبي عبد الله عليه السلام عنده فقال: يا بني اقرأ المصحف، فقال: إني لست على وضوء، فقال: لا تمس الكتابة، ومس الورق وقرأه.

أصل ل ١٢٠:

التنزيه من خصائص ما يرتبط بالله تعالى.

أصل ل ١٢١:

التقديس من خصائص ما يرتبط بالله تعالى.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

الطهارة من خصائص ما يرتبط بالله تعالى.

المضمون المبحوث

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل: (٣+، ١-)

إ المضمون: (٣+، ١-)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الاضاءة = ٦ - البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) \ ٢ = ٤٠ \ ٢ = ٢٠

الموافقة = الاضاءة \ ٢ = ٣٠ \ ٢ = ١٥

الثبوت = ٥٠ + التصديق = ٥٠ + ٢٠ = ٧٠

الظهور = ٤٥ + التصديق = ٤٥ + ٢٠ = ٦٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٧٠ * ٦٥ = ٤٥٥٠

أصل ل ١٢٢:

الطهارة من خصائص ما يرتبط بالله تعالى.

أصل ل ١٢٣

" لا يمسه (القران) إلا المطهرون " من الحدث.

أصل ل ١٢٤:

القرآن الكتاب (الخط والورق) وجدانا عرفا.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

الاقوال:

القول الاول: لا يجوز للمحدث (بالاصغر والاكبر) ان يمسه القرآن خطأ وورقا).

القول الثاني: لا يجوز للمحدث بالاكبر مس القرآن ويجوز للمحدث بالاصغر ان يمسه القرآن.

القول الثالث: لا يجوز للمحدث مس الكتاب ويجوز مس الورق.

اشارة: التمييز بين المحدث بالاكبر والاصغر و بين الكتابة والورق نعامله معاملة الشرط.

فيكون لدينا قولنا:

الاول: النفي المطلق

الثاني: النفي المشروط.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$\text{إ} \text{ الاصل} = (-3, -1)$$

$$\text{إ} 1 = (-3, -1)$$

$$\text{إ} 2 = (-3, +1)$$

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = أعلى قيم (اتجاه المعرفة 1- اتجاه المعرفة 2)

$$0 = 1$$

$$\text{ب} = 2 = 2$$

$$\text{الاضاءة} = 6 - \text{البعد}$$

$$\text{ض} = 1 = 6$$

$$\text{ض} = 2 = 4$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot 2 \cdot 40$$

$$\text{تص} = 1 = 9, 0$$

$$\text{تص} = 2 = 4, 0$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot 2 \cdot 30$$

$$\text{م} = 1 = 2, 1$$

$$\text{م} = 2 = 5, 0$$

$$\text{الثبوت} = 5, 0 + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} = 1 = 4, 1$$

$$\text{ث} = 2 = 9, 0$$

$$\text{الظهور} = 5, 50 + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} = 1 = 45, 1$$

$$\text{ظ} = 2 = 95, 0$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$ع١ = ٢$$

$$ع٢ = ٠,٨٦$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + ٠,٢٤$$

$$\text{ات}١ = ١,٤٤$$

$$\text{ات}٢ = ٠,٧٤$$

$$\text{الصدق} = \text{الاتساق} * \text{العلم} \setminus ٢$$

$$\text{ص}١ = ١,٤٥$$

$$\text{ص}٢ = ٠,٣٢$$

$$\text{القبول} = \text{الحجية} * \text{المقاصدية}$$

$$\text{حج}١ = ١ \quad \text{حج}٢ = ٠,١ \quad \text{مقا} = ٢$$

$$\text{ق}١ = ٢$$

$$\text{ق}٢ = ٠,٢$$

$$\text{الحق} = \text{الصدق} * \text{القبول}$$

$$\text{ح}١ = ٢,٩ \quad \text{فهو حق}$$

ح ٢ = ١, ٠

فالقول الاول (لا يجوز للمحدث (بالاصغر والاكبر) ان يمسه القرآن (خطا وورقا).)
هو الحق.

أصل ل ١٢٥:

لا يجوز للمحدث (بالاصغر والاكبر) ان يمسه القرآن (خطا وورقا).
اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٤٧: قراءة الجنب للقرآن

الاقوال

الاول: يجوز للجنب والحائض أن يقرأ القرآن إلا سور العزائم الأربع، فإنه لا يقرأ
منها شيء.

الثاني: يجوز سبع آيات من جميع القرآن.

الثالث: لا يجوز لهما ذلك، لا قليلا ولا كثيرا إلا بعد الغسل، أو التيمم.

الرابع: يقرأ آن دون الآية.

الخامس: يقرأ الجنب كيف شاء.

السادس: يجوز للحائض أن تقرأ على الإطلاق، والجنب يقرأ الآية والآيتين على سبيل التعوذ.

ادلة القول الاول:

اولا: قوله تعالى: " فاقروا ما تيسر من القرآن "، وقوله: " فاقروا ما تيسر منه ".

ثانيا: الاصل الإباحة، والمنع يحتاج إلى دليل.

ثالثا: إجماع الفرقة.

رابعا: روى عبيد الله بن علي الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته أتقرأ النفساء، والحائض ؛ والجنب، والرجل يتغوط، القرآن؟ فقال: يقرءون ما شاءوا.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ١٢١: التقديس من خصائص ما يرتبط بالله تعالى.

أصل ل ١٢٢: الطهارة من خصائص ما يرتبط بالله تعالى.

أصل ل ١٢٦:

قراءة المحدث للقرآن لا تتعارض مع التقديس وجدانا وعرفا.

المضمون المبحوث

قراءة المحدث للقرآن لا اخلال فيها بالتقديس وجدانا عرفا.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل: (-٣، ١)

إِ المضمون: (-٣، ١)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الاضاءة = ٦ - البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) \ ٢ = ٤٠ \ ٢ = ٠,٩

الموافقة = الاضاءة \ ٢ = ٣٠ \ ٢ = ١,٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ١٢٨:

قراءة المحدث للقرآن لا اخلال فيها بالتقديس وجدانا عرفا.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ١٢٨ : قراءة المحدث للقرآن لا اخلال فيها بالتقديس وجدانا عرفا.

الاقوال:

القول الاول: قراءة المحدث للقرآن جائزة.

القول الثاني: قراءة المحدث للقرآن غير جائزة.

القول الثالث: يجوز للحائض القراءة ولا يجوز للجنب القراءة.

القول الرابع: يجوز للمحدث بالاكبر قراءة ايات معدودة.

القول الخامس: يجوز للجنب والحائض القراءة و الافضل الطهارة.

اشارة: القول الثالث والرابع والخامس يعامل معاملة الاثبات المشروط.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$\text{إ الأصل} = (١- ، ٣+)$$

$$\text{إ ١} = (١- ، ٣+)$$

$$\text{إ ٢} = (١- ، ٣-)$$

$$\text{إ ٣} = (١+ ، ٣+)$$

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$\text{ب ١} = ٠$$

$$\text{ب ٢} = ٢$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$\text{ض ١} = ٦$$

$$\text{ض ٢} = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \setminus ٢ \cdot ٤٠$$

$$\text{تص ١} = ٠, ٩$$

$$\text{تص ٢} = ٠, ٤$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \setminus ٢ \cdot ٣٠$$

$$1,2 = 1م$$

$$0,5 = 2م$$

$$\text{الثبوت} = 0,5 + \text{التصديق}$$

$$1,4 = 1ث$$

$$0,9 = 2ث$$

$$\text{الظهور} = 0,55 + \text{التصديق}$$

$$1,45 = 1ظ$$

$$0,95 = 2ظ$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$2 = 1ع$$

$$0,86 = 2ع$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + 0,24$$

$$1,44 = 1ات$$

$$0,74 = 2ات$$

$$\text{الصدق} = \text{الاتساق} * \text{العلم} / 2$$

$$1,45 = 1ص$$

ص ٢ = ٣٢, ٠

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = ١ حج ٢ = ١, ٠, ١ = ٢ = ٢ = ٢

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٢, ٠

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ١, ٢, ٩ = ٢ فهو حق

ح ٢ = ١, ٠

فالقول الاول (قراءة المحدث للقرآن جائزة).

هو الحق.

أصل ل ١٢٩:

قراءة المحدث للقرآن جائزة بلا كراهة.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٤٨ : استقبال القبلة واستدبارها أثناء الحدث

الاقوال

الاول: لا يجوز استقبال القبلة ولا استدبارها ببول ولا غائط، ولا عند الاضطرار، لا في الصحاري، ولا في البنيان.

الثاني: فرق بين الاستقبال والاستدبار.

الثالث: لا يجوز ذلك في الصحاري دون البنيان.

الرابع: يجوز فيها جميعا.

ادلة القول الاول:

اولا: إجماع الفرقة.

ثانيا: طريقة الاحتياط.

ثالثا: روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: " إنما أنا لكم مثل الوالد، فإذا أتى أحدكم الغائط، فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها، ببول ولا غائط ".

رابعا: عن علي بن أبي طالب صلوات الله وسلامه عليه قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله: " إذا دخلت المخرج، فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها، ولكن شرقوا أو غربوا ".

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ١٢١: التقديس من خصائص ما يرتبط بالله تعالى.

أصل ل ١٣٠:

الاحترام من خصائص ما يرتبط بالله تعالى.

استقبال القبلة او استدبارها عند البول والغائط لا تتعارض مع التقديس وجدانا وعرفا.

المضمون المبحوث

استقبال القبلة او استدبارها عند البول والغائط لا اخلال فيها بالاحترام وجدانا عرفا.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل: (-٣، ١)

إِ المضمون: (-٣، ١)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الاضاءة = ٦ - البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) \ ٢ = ٤٠ \ ٢ = ٢٠, ٩

الموافقة = الاضاءة \ ٢ = ٣٠ \ ٢ = ١, ٢

الثبوت = ٠, ٥ + التصديق = ١, ٤

الظهور = ٠, ٤٥ + التصديق = ١, ٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ١٣١:

استقبال القبلة او استدبارها عند البول والغائط لا اخلال فيها بالاحترام وجدانا عرفا.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

استقبال القبلة او استدبارها عند البول والغائط لا اخلال فيها بالاحترام وجدانا عرفا.

والصيغة المثبتة (استقبال القبلة او استدبارها عند البول والغائط سائغ وجدانا عرفا).

الاقوال:

القول الاول: استقبال القبلة او استدبارها عند البول والغائط جائز.

القول الثاني: استقبال القبلة او استدبارها عند البول والغائط غير جائز.

القول الثالث: استقبال القبلة او استدبارها عند البول والغائط جائز. في الصحاري دون البنيان.

اشارة: القول الثالث يعامل معاملة الاثبات المشروط ومثله من فرق بين الاستقبال والاستدبار.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$\text{إ الأصل} = (١-، ٣+)$$

$$\text{إ ١} = (١-، ٣+)$$

$$\text{إ ٢} = (١-، ٣-)$$

$$\text{إ ٣} = (١+، ٣+)$$

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$\text{ب ١} = ٠$$

$$\text{ب} = 2 = 2$$

$$\text{الاضاءة} = 6 - \text{البعد}$$

$$\text{ض} = 1 = 6$$

$$\text{ض} = 2 = 4$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot 2 \cdot 40$$

$$\text{تص} = 1 = 9, 0$$

$$\text{تص} = 2 = 4, 0$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot 2 \cdot 30$$

$$\text{م} = 1 = 2, 1$$

$$\text{م} = 2 = 5, 0$$

$$\text{الثبوت} = 0, 5 + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} = 1 = 4, 1$$

$$\text{ث} = 2 = 9, 0$$

$$\text{الظهور} = 0, 55 + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} = 1 = 45, 1$$

$$\text{ظ} = 2 = 95, 0$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$ع١ = ٢$$

$$ع٢ = ٠,٨٦$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + ٠,٢٤$$

$$\text{ات}١ = ١,٤٤$$

$$\text{ات}٢ = ٠,٧٤$$

$$\text{الصدق} = \text{الاتساق} * \text{العلم} \setminus ٢$$

$$\text{ص}١ = ١,٤٥$$

$$\text{ص}٢ = ٠,٣٢$$

$$\text{القبول} = \text{الحجية} * \text{المقاصدية}$$

$$\text{حج}١ = ١ \quad \text{حج}٢ = ٠,١ \quad \text{مقا} = ٢$$

$$\text{ق}١ = ٢$$

$$\text{ق}٢ = ٠,٢$$

$$\text{الحق} = \text{الصدق} * \text{القبول}$$

$$\text{ح}١ = ٢,٩ \quad \text{فهو حق}$$

ح ٢ = ١, ٠

فالقول الاول (استقبال القبلة او استدبارها عند البول والغائط جائز.) هو الحق.

أصل ل ١٣٢:

استقبال القبلة او استدبارها عند البول والغائط جائز.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٤٩: وجوب الاستنجاء للصلاة.

الاقوال

الاول: الاستنجاء واجب من الغائط ومن البول، إما بالماء أو بالحجارة، والجمع

بينهما أفضل. ويجوز الاقتصار على واحد منهما، إلا في البول، فإنه لا يزال إلا

بالماء. فمتى صلى ولم يستنج، لم تجزه الصلاة.

الثاني: الاستنجاء منهما واجب. وجوز به بالماء والأحجار، وأوجب إعادة الصلاة على من لم يستنج

الثالث: هو مستحب، غير واجب.

الأدلة على القول الأول:

أولاً: إجماع الفرقة.

ثانياً: طريقة الاحتياط. فإن من استنجى وصلى برئت ذمته بيقين، وإذا صلى بغير استنجاء ففيه خلاف.

ثالثاً: روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: "إنما أنا لكم مثل الوالد، فإذا ذهب أحدكم إلى الغائط فلا يستقبل القبلة بغائط ولا بول، وليستنج بثلاثة أحجار"

رابعاً: روى زرارة قال: توضأت يوماً ولم أغسل ذكري، ثم صليت. فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك؟ فقال: اغسل ذكرك وأعد صلاتك.

خامساً: روى بريد بن معاوية عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: يجزي من الغائط الاستنجاء بالأحجار ولا يجزي من البول إلا الماء.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ٨: ما ليس ماء ولا ترابا فليس بطهور.

أصل ل ١٣٣:

الماء والتراب مطهر.

المضمون المبحوث

التراب يزيل كل نجاسة.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل: (١-، ٣+)

إ المضمون: (١-، ٣+)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

ال إضاءة = ٦ - البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠ = ٠,٩

الموافقة = (الاضاءة) ٢ \ ٣٠ = ١,٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ١٣٤:

التراب يزيل كل نجاسة.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ١٣٣: التراب يزيل كل نجاسة.

الاقوال:

القول الاول: التراب يطهر من البول.

القول الثاني: التراب لا يطهر من البول.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل = (٣+، ١-)

$$\text{إ ١} = (١- ، ٣+)$$

$$\text{إ ٢} = (١- ، ٣+)$$

$$\text{إ ٣} = (١+ ، ٣-)$$

إشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$\text{ب ١} = ٠$$

$$\text{ب ٢} = ٢$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$\text{ض ١} = ٦$$

$$\text{ض ٢} = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot ٢ \cdot ٤$$

$$\text{تص ١} = ٠, ٩$$

$$\text{تص ٢} = ٠, ٤$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot ٢ \cdot ٣٠$$

$$\text{م ١} = ١, ٢$$

$$\text{م ٢} = ٠, ٥$$

الثبوت = ٠,٥ + التصديق

$$١,٤ = ١ \text{ ث}$$

$$٠,٩ = ٢ \text{ ث}$$

الظهور = ٠,٥٥ + التصديق

$$١,٤٥ = ١ \text{ ظ}$$

$$٠,٩٥ = ٢ \text{ ظ}$$

العلم = الثبوت * الظهور

$$٢ = ١ \text{ ع}$$

$$٠,٨٦ = ٢ \text{ ع}$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

$$١,٤٤ = ١ \text{ ات}$$

$$٠,٧٤ = ٢ \text{ ات}$$

الصدق = الاتساق * العلم / ٢

$$١,٤٥ = ١ \text{ ص}$$

$$٠,٣٢ = ٢ \text{ ص}$$

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = حج ٢ = ١, ٠, ٢ = مقا

ق ٢ = ١

ق ٢ = ٢, ٠

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢, ٩ = فهو حق

ح ٢ = ٠, ١

فالقول الاول (التراب يطهر من البول.) هو الحق.

أصل ل ١٣٥:

التراب يطهر من البول.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ١١٧: يعتبر في المعارف الشرعية موافقة الوجدان الصريح.

أصل ل ١١٨: يجب ازالة خبث الحدث في الطهارة منه.

أصل ل ١١٩: يجب الاستنجاء من الحدث قبل الوضوء.

المضمون المبحوث

ازالة الخبث عند الحدث هو جزء من الطهارة للصلاة عرفا.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل: (١-، ٣+)

إِ المضمون: (١-، ٣+)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الاضاءة = ٦- البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) \ ٢ = ٤٠ \ ٢ = ٠,٩

الموافقة = (الاضاءة) \ ٢ = ٣٠ \ ٢ = ١,٥

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ١٣٥:

ازالة الخبث عند الحدث هو جزء من الطهارة للصلاة عرفا.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

الاقوال

القول الاول: الاستنجاء واجب للصلاة.

القول الثاني: الاستنجاء غير واجب للصلاة بل مستحب.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل = (٣+، ١-)

إِ = (٣+، ١-)

$$I = (-3, -1)$$

إشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

$$\text{البعد الاتجاهي} = \text{اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١ - اتجاه المعرفة ٢)}$$

$$\text{ب} = ١ = ٠$$

$$\text{ب} = ٢ = ٢$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$\text{ض} = ١ = ٦$$

$$\text{ض} = ٢ = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot ٢ \cdot ٤$$

$$\text{تص} = ١ = ٠, ٩$$

$$\text{تص} = ٢ = ٠, ٤$$

$$\text{الموافقة} = (\text{الاضاءة}) \cdot ٢ \cdot ٣$$

$$\text{م} = ١ = ١, ٢$$

$$\text{م} = ٢ = ٠, ٥$$

$$\text{الثبوت} = ٠, ٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} ١ = ١,٤$$

$$\text{ث} ٢ = ٠,٩$$

$$\text{الظهور} = ٠,٥٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ظ} ٢ = ٠,٩٥$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$\text{ع} ١ = ٢$$

$$\text{ع} ٢ = ٠,٨٦$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + ٠,٢٤$$

$$\text{ات} ١ = ١,٤٤$$

$$\text{ات} ٢ = ٠,٧٤$$

$$\text{الصدق} = \text{الاتساق} * \text{العلم} \setminus ٢$$

$$\text{ص} ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ص} ٢ = ٠,٣٢$$

$$\text{القبول} = \text{الحجية} * \text{المقاصدية}$$

حج ١ = حج ٢ = ١, ٠, ٢ = مقا = ٢

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٢, ٠

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢, ٩ فهو حق

ح ٢ = ٠, ١

فالقول الاول (الاستنجاء واجب للصلاة.) هو الحق.

أصل ل ١٣٦ :

الاستنجاء واجب للصلاة.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٥٠: حد الاستنجاء

الاقوال

الاول: حد الاستنجاء أن ينقي الموضع من النجاسة، سواء كان بالأحجار أو بالماء. فإن نقى بدون الثلاثة، استعمل الثلاثة سنة، فإن لم ينق بالثلاثة استعمل ما زاد عليه حتى ينقي.

الثاني: الاستنجاء يتعلق بالانقاء، ولا يعتبر العدد.

ادلة القول الاول:

اولا: إجماع الفرقة.

ثانيا: طريقة الاحتياط.

ثالثا: روى عبد الله بن المغيرة عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت له: للاستنجاء حد؟ قال: لا، ينقي ما ثمة (٧). قلت: فإنه ينقي ما ثمة، ويقي الرياح؟ قال: الرياح لا ينظر إليها.

رابعا: اعتبار العدد، قوله صلى الله عليه وآله: " وليستنج بثلاثة أحجار " وظاهره الوجوب إلا أن يقوم دليل.

خامسا: روى زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: جرت السنة في أثر الغائط بثلاثة أحجار أن يمسح العجان.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ٤٨: الاصل في التكليف عدم التكليف.

أصل ل ٤٩: ما ليس قطعاً ولا مصداقاً وجوبه فهو ليس واجباً.

أصل ل ٦١: النص بلا قطع ولا مصدق لا يكون محكماً.

أصل ل ٦٢: المضمون بلا قطع ولا مصدق لا يكون شرعاً.

أصل ل ٧٠: الاصل في التكليف هو المتيقن.

المضمون المبحوث

أفعال الطهارة مطلقة من جهة الكيفية والعدد.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إل الاصل: (-٣، -١)

إِ المضمون: (-٣، ١)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

إلإضاءة = ٦- البعد = ٦

التصديق = (الإضاءة) \ ٢ = ٤٠ \ ٢ = ٠, ٩

الموافقة = الإضاءة \ ٢ = ٣٠ \ ٢ = ١, ٢

الثبوت = ٠, ٥ + التصديق = ١, ٤

الظهور = ٠, ٤٥ + التصديق = ١, ٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل١٣٧:

أفعال الطهارة مطلقة من جهة الكيفية والعدد.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ١٣٧: أفعال الطهارة مطلقة من جهة الكيفية والعدد.

الاقوال:

القول الاول: الاستنجاء حده النقاء وهو مطلق من جهة الكيفية والعدد.

القول الثاني: الاستنجاء بالاحجار ثلاثا واجب.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$\text{إ ١} = (-٣، -١)$$

$$\text{إ ١} = (-٣، -١)$$

$$\text{إ ٢} = (+٣، -١)$$

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$\text{ب ١} = ٠$$

$$\text{ب} = 2 = 2$$

$$\text{الاضاءة} = 6 - \text{البعد}$$

$$\text{ض} = 1 = 6$$

$$\text{ض} = 2 = 4$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot 2 \cdot 40$$

$$\text{تص} = 1 = 9, 0$$

$$\text{تص} = 2 = 4, 0$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot 2 \cdot 30$$

$$\text{م} = 1 = 2, 1$$

$$\text{م} = 2 = 5, 0$$

$$\text{الثبوت} = 0, 5 + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} = 1 = 4, 1$$

$$\text{ث} = 2 = 9, 0$$

$$\text{الظهور} = 0, 55 + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} = 1 = 45, 1$$

$$\text{ظ} = 2 = 95, 0$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$ع١ = ٢$$

$$ع٢ = ٠,٨٦$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + ٠,٢٤$$

$$\text{ات}١ = ١,٤٤$$

$$\text{ات}٢ = ٠,٧٤$$

$$\text{الصدق} = \text{الاتساق} * \text{العلم} \setminus ٢$$

$$\text{ص}١ = ١,٤٥$$

$$\text{ص}٢ = ٠,٣٢$$

$$\text{القبول} = \text{الحجية} * \text{المقاصدية}$$

$$\text{حج}١ = ١ \quad \text{حج}٢ = ٠,١ \quad \text{مقا} = ٢$$

$$\text{ق}١ = ٢$$

$$\text{ق}٢ = ٠,٢$$

$$\text{الحق} = \text{الصدق} * \text{القبول}$$

$$\text{ح}١ = ٢,٩ \quad \text{فهو حق}$$

ح ٢ = ١, ٠

فالقول الاول (الاستنحاء حده النقاء وهو مطلق من جهة الكيفية والعدد.
(هو الحق.

أصل ل ١٣٨:

الاستنحاء حده النقاء وهو مطلق من جهة الكيفية والعدد.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٥١: الاستنحاء بغير الاحجار

الاقوال:

الاول: يجوز الاستنحاء بالأحجار وغير الأحجار إذا كان منقيا غير مطعوم، مثل
الخشب، والخرق، والمدر وغير ذلك.

الثاني: لا يجوز بغير الأحجار.

ادلة القول الاول:

اولا: إجماع الفرقة.

ثانيا: روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله قال: " إذا ذهب أحدكم لحاجته فليتمسح بثلاثة أحجار، أو بثلاثة أعواد، أو بثلاث حثيات من تراب ".

ثالثا: روى حريز عن زرارة قال: كان يستنجي من البول ثلاث مرات، ومن الغائط بالمدر والخرق.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ٨: ما ليس ماء ولا ترابا فليس بمطهر.

الاقوال:

القول الاول: غير الماء والاحجار (والتراب) لا يجزي في الاستنجاء.

القول الثاني: غير الاحجار - غير المطعوم - يجزي في الاستنجاء.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل = (٣-، ١-)

إِ ١ = (٣-، ١-)

إِ ٢ = (٣+، ١-)

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني
أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$٠ = ١ ب$$

$$٢ = ٢ ب$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$٦ = ١ ض$$

$$٤ = ٢ ض$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot ٢ \cdot ٤٠$$

$$٠,٩ = ١ تص$$

$$٠,٤ = ٢ تص$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot ٢ \cdot ٣٠$$

$$١,٢ = ١ م$$

$$٠,٥ = ٢ م$$

$$\text{الثبوت} = ٠,٥ + \text{التصديق}$$

$$١,٤ = ١ ث$$

$$٠,٩ = ٢ ث$$

الظهور = ٠,٥٥ + التصديق

$$ظ١ = ١,٤٥$$

$$ظ٢ = ٠,٩٥$$

العلم = الثبوت * الظهور

$$ع١ = ٢$$

$$ع٢ = ٠,٨٦$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

$$ات١ = ١,٤٤$$

$$ات٢ = ٠,٧٤$$

الصدق = الاتساق * العلم / ٢

$$ص١ = ١,٤٥$$

$$ص٢ = ٠,٣٢$$

القبول = الحجية * المقاصدية

$$حج١ = ١ حج٢ = ٢ حج٣ = ٠,١ مق٣ = ٢$$

$$ق٢ = ١$$

ق ٢ = ٠,٢

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ٠,١

فالقول الاول (غير الماء والتراب (والاحجار) لايجزي في الاستنجاء.) هو الحق.

أصل ل ١٣٩:

غير الماء والتراب (والاحجار) لايجزي في الاستنجاء.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٥٢: الاستنجاء بالروث، والعظام

الاقوال:

الاول: لا يجوز الاستنجاء بالروث، والعظام.

الثاني: يجوز ذلك.

ادلة القول الاول:

اولا: طريقة الاحتياط، فإن من استنجى بغيرهما وقع موقعه، وإذا استعملها فيه خلاف.

ثانيا: روى سلمان قال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله أن نستنجى بثلاثة أحجار، ليس فيها رجيع ولا عظم .

ثالثا: روى ليث المرادي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن استنجاء الرجل بالعظم، أو البعر، أو العود؟ قال: أما العظام والروث فطعام الجن، وذلك مما اشترطوا على رسول الله صلى الله عليه وآله، وقال: لا يصلح بشئ من ذلك.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ١٣٩: غير الماء والتراب (والاحجار) لا يجزي في الاستنجاء.

الاقوال:

القول الاول: الاستنجاء بالروث العظم لا يجزي.

القول الثاني: يجزي.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$إِ الاصل = (١-، ٣-)$$

$$إِ ١ = (١-، ٣-)$$

$$إِ ٢ = (١-، ٣+)$$

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$ب ١ = ٠$$

$$ب ٢ = ٢$$

$$الاضاءة = ٦ - البعد$$

$$ض ١ = ٦$$

$$ض ٢ = ٤$$

$$التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠$$

$$تص ١ = ٠, ٩$$

$$تص ٢ = ٠, ٤$$

$$الموافقة = الاضاءة ٢ \ ٣٠$$

$$م ١ = ١, ٢$$

$$م = 2,5$$

$$الشبوت = 0,5 + التصديق$$

$$ث 1 = 1,4$$

$$ث 2 = 0,9$$

$$الظهور = 0,55 + التصديق$$

$$ظ 1 = 1,45$$

$$ظ 2 = 0,95$$

$$العلم = الشبوت * الظهور$$

$$ع 1 = 2$$

$$ع 2 = 0,86$$

$$الاتساق = الموافقة + 0,24$$

$$ات 1 = 1,44$$

$$ات 2 = 0,74$$

$$الصدق = الاتساق * العلم / 2$$

$$ص 1 = 1,45$$

$$ص 2 = 0,32$$

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = حج ٢ = ١, ٠, ٢ = ٢

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٢, ٠

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢, ٩ = ٢ فهو حق

ح ٢ = ١, ٠

فالقول الاول (الاستنجاء بالروث العظم لا يجزي) هو الحق.

أصل ل ١٤٠:

الاستنجاء بالروث العظم لا يجزي.

إشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٥٣: نقض النوم للوضوء.

الاقوال:

الاول: النوم الغالب على السمع والبصر، والمزيل للعقل، ينقض الوضوء سواء كان قائماً أو قاعداً، أو مستنذاً أو مضطجعاً، وعلى كل حال.

الثاني: إذا نام مضطجعاً، أو مستلقياً، أو مستنذاً انتقض الوضوء.

الثالث: لا ينتقض الوضوء بالنوم بحال، إلا أن يتيقن خروج حدث.

الرابع: إنه إن كثر نقض الوضوء، وإن قل لم ينقض.

الخامس: لا وضوء من النوم إلا على من نام مضطجعاً أو متوركاً، فأما من نام قائماً، أو راکعاً، أو ساجداً، أو قاعداً، سواء كان في الصلاة أو غيرها، فلا وضوء عليه.

ادلة القول الاول:

اولاً: إجماع الفرقة.

ثانياً: قوله تعالى: " إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا "، قال أهل التفسير: المراد به إذا قمتم من النوم فإن الآية خرجت على سبب معروف، فكأنه قال: إذا قمتم من النوم إلى الصلاة، وهذا عام في كل نوم.

ثالثاً: روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: " العين وكاء السه فمن نام فليتوضأ.

رابعاً: روي: " إذا نامت العينان استطلق الوكاء "

خامساً: روى إسحاق بن عبد الله الأشعري عن أبي عبد الله عليه السلام
قال: لا ينقض الوضوء إلا حدث، والنوم حدث.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ٦١: النص بلا قطع ولا مصدق لا يكون محكما.

أصل ل ٧٠: الاصل في التكليف هو المتيقن.

أصل ل ١١١: الاقل هو الواجب من الافعال الا بمعرفة قطعية او مصدقة على
وجوب الاكثر.

أصل ل ٦٦: ما ليس من الموضوع بحسب العرف واللغة ولا منصوصا بقطع او
معرفة مصدقة فهو ليس منه.

والظاهرة نظافة فالمتيقن انه من قذارة فلا يخرج عن هذا الا بقطع او معرفة مصدقة.

المضمون المبحوث

ما ليس مرتبطا بالقذارة بحسب العرف واللغة ولا منصوصا بقطع او معرفة مصدقة
فهو ليس حدثا ناقضا للطهارة.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل: (١-، ٣-)

إِ المضمون: (١-، ٣-)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الاضاءة = ٦ - البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) \ ٢ = ٤٠ \ ٢ = ٢٠, ٩

الموافقة = (الاضاءة) \ ٢ = ٣٠ \ ٢ = ١٠, ٢

الثبوت = ٠, ٥ + التصديق = ١٠, ٤

الظهور = ٠, ٤٥ + التصديق = ١٠, ٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ١٤١:

ما ليس مرتبطا بالقذارة بحسب العرف واللغة ولا منصوبا بقطع او معرفة مصدقة فهو ليس حدثا ناقضا للطهارة.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ١٤١: ما ليس مرتبطا بالقذارة بحسب العرف واللغة ولا منصوبا بقطع او معرفة مصدقة فهو ليس حدثا ناقضا للطهارة.

الاقوال:

القول الاول: النوم ليس ناقضا للوضوء.

القول الثاني: النوم ناقض للوضوء.

القول الثالث: النوم ليس ناقضا الا اذا كان كثيرا.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إ ١ = (-٣، -١)

إ ١ = (-٣، -١)

إ ٢ = (-٣، +١)

إ ٣ = (-٣، +١)

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$\text{ب} 1 = 0$$

$$\text{ب} 2 = 2$$

$$\text{الاضاءة} = 6 - \text{البعد}$$

$$\text{ض} 1 = 6$$

$$\text{ض} 2 = 4$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) 2 \cdot 40$$

$$\text{تص} 1 = 9, 0$$

$$\text{تص} 2 = 4, 0$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} 2 \cdot 30$$

$$\text{م} 1 = 2, 1$$

$$\text{م} 2 = 5, 0$$

$$\text{الثبوت} = 5, 0 + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} 1 = 4, 1$$

$$\text{ث} 2 = 9, 0$$

$$\text{الظهور} = 5, 50 + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} 1 = 5, 1$$

$$\text{ظ} 2 = 5, 90$$

العالم = الشوت * الظهور

$$ع١ = ٢$$

$$ع٢ = ٠,٨٦$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

$$ات١ = ١,٤٤$$

$$ات٢ = ٠,٧٤$$

الصدق = الاتساق * العلم \ ٢

$$ص١ = ١,٤٥$$

$$ص٢ = ٠,٣٢$$

القبول = الحجية * المقاصدية

$$حج١ = ١ حج٢ = ٠,١ مقا = ٢$$

$$ق١ = ٢$$

$$ق٢ = ٠,٢$$

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ٠,١

فالقول الاول (النوم ليس ناقضا للوضوء.) هو الحق.

أصل ل ١٤٢:

النوم ليس ناقضا للوضوء.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

حينما يكون القول المخالف مشهورا يستحسن بحث الاحتياط والتقليد.

الاحتياط = شهرة الخلاف + قوة دليل الخلاف - ٤,٣

أكثر من ٠ يستحب الاحتياط وأكثر من ٢ يجب الاحتياط.

الاحتياط = ٣ + ٣ - ٤,٣ = ١,٧ اذا الاحتياط مستحب جدا .

أصل ل ١٤٣:

الاحوط استحبابا للنائم ان يتوضأ للصلاة.

التقليد = شهرة الخلاف - قوة دليل الخلاف + ٠,٣

= ٠,٣ فالقول بالخلاف اي بوجوب الوضوء ناتج عن شبهة.

مسألة ٥٤ : ملامسة النساء

الاقوال

الاول: ملامسة النساء، ومباشرتهن لا تنقض الوضوء، سواء كانت مباشرة ذات محرم، أو غيرهن من النساء. سواء كانت المباشرة باليد، أو بغيرها من الأعضاء. بشهوة كانت، أو بغير شهوة.

الثاني: مباشرة النساء من غير حائل إذا كن غير ذوات محارم تنقض الوضوء بشهوة كانت، أو بغير شهوة، باليد كانت، أو بالرجل، أو بغيرهما من الجسد، عامدا كان أو ناسيا.

الثالث: إن مسها بيده انتقض وضوؤه، وإن كان بغير شهوة لم ينتقض وضوؤه، وإن مسها بالرجل لم ينتقض.

الرابع: إن مسها بشهوة انتقض، وإن كان بغير شهوة لم ينتقض وضوؤه.

ادلة القول الاول:

اولا: إن الطهارة قد ثبتت، ونقضها بما ذكرناه يحتاج إلى دليل.

ثانيا: قوله تعالى: " أو لامستم النساء " كناية عن الجماع لا غير.

ثالثا: إجماع الفرقة عليه.

رابعا: روى أبو مریم قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام، ما تقول في الرجل يتوضأ ثم

يدعو جاريتته، فتأخذ بيده حتى ينتهي إلى المسجد؟ فإن من عندنا يزعمون أنها

الملامسة. فقال: لا والله ما بذلك بأس، وربما فعلته وما يعني بهذا: " أو لامستم النساء " إلا الواقعة في الفرج.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ١٤١: ما ليس مرتبطا بالقذاراة بحسب العرف واللغة ولا منصوبا بقطع او معرفة مصدقة فهو ليس حدثا ناقضا للطهارة.

الاقوال:

القول الاول: ملامسة المرأة لا تنقض الوضوء.

القول الثاني: ملامسة المرأة تنقض الوضوء.

القول الثالث: ملامسة المرأة بشهوة تنقض الوضوء.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل = (٣-، ١-)

إِ ١ = (٣-، ١-)

إِ ٢ = (٣+، ١-)

$$I = (-3, +1)$$

إشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$ب١ = ٠$$

$$ب٢ = ٢$$

$$الاضاءة = ٦ - البعد$$

$$ض١ = ٦$$

$$ض٢ = ٤$$

$$التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠$$

$$تص١ = ٠,٩$$

$$تص٢ = ٠,٤$$

$$الموافقة = (الاضاءة) ٢ \ ٣٠$$

$$م١ = ١,٢$$

$$م٢ = ٠,٥$$

$$الثبوت = ٠,٥ + التصديق$$

$$ث١ = ١,٤$$

$$\text{ث} ٢ = ٠,٩$$

$$\text{الظهور} = ٠,٥٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ظ} ٢ = ٠,٩٥$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$\text{ع} ١ = ٢$$

$$\text{ع} ٢ = ٠,٨٦$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + ٠,٢٤$$

$$\text{ات} ١ = ١,٤٤$$

$$\text{ات} ٢ = ٠,٧٤$$

$$\text{الصدق} = \text{الاتساق} * \text{العلم} / ٢$$

$$\text{ص} ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ص} ٢ = ٠,٣٢$$

$$\text{القبول} = \text{الحجية} * \text{المقاصدية}$$

$$\text{حج} ١ = ١ \quad \text{حج} ٢ = ٠,١ \quad \text{مقا} = ٢$$

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٢, ٠

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢, ٩ فهو حق

ح ٢ = ١, ٠

فالقول الاول (ملامسة المرأة لا تنقض الوضوء.) هو الحق.

أصل ل ١٤٤ :

ملامسة المرأة لا تنقض الوضوء.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٥٥: مس الفرج

الاقوال:

الاول: مس الفرج لا ينقض الوضوء: أي الفرجين كان، سواء كان رجلا أو امرأة، أو

أحدهما مس فرج صاحبه، بظاهر الكف، أو بباطنه.

الثاني: الرجل إذا مس ذكره بباطن كفه، والمرأة إذا مست فرجها بباطن كفها انتقض وضوءهما .

الثالث: ينتقض الوضوء به، وإن مس بظاهر الكف.

ادلة القول الاول:

اولا: إجماع الفرقة.

ثانيا: ثبوت حكم الطهارة، وأن نقضهما يحتاج إلى دليل.

ثالثا: روى زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: ليس في القبلة ولا المباشرة، ولا مس الفرج وضوء.

رابعا: روى قيس بن طلق عن أبيه قال: قدمنا على نبي الله، فجاء رجل كأنه بدوي فقال: يا رسول الله ما ترى في مس الرجل ذكره بعد ما يتوضأ؟ فقال: وهل هو إلا مضغة منه، أو قال: بضعة منه.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ١٤١: ما ليس مرتبطا بالقذاره بحسب العرف واللغة ولا منصوبا بقطع او معرفة مصدقة فهو ليس حدثا ناقضا للطهارة.

الاقوال:

القول الاول: مس الفرج لا ينقض الوضوء.

القول الثاني: مس الفرج ينقض الوضوء.

القول الثالث: مس الفرج بباطن الكف ينقض الوضوء.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$إ \text{ الاصل} = (١-، ٣-)$$

$$إ \text{ ١} = (١-، ٣-)$$

$$إ \text{ ٢} = (١-، ٣+)$$

$$إ \text{ ٣} = (١+، ٣-)$$

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$ب \text{ ١} = ٠$$

$$ب \text{ ٢} = ٢$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$\text{ض} \text{ ١} = ٦$$

$$\text{ض} = ٢ = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot ٢ \cdot ٤$$

$$\text{تص} = ١ = ٠,٩$$

$$\text{تص} = ٢ = ٠,٤$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot ٢ \cdot ٣٠$$

$$\text{م} = ١ = ١,٢$$

$$\text{م} = ٢ = ٠,٥$$

$$\text{الثبوت} = ٠,٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} = ١ = ١,٤$$

$$\text{ث} = ٢ = ٠,٩$$

$$\text{الظهور} = ٠,٥٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} = ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ظ} = ٢ = ٠,٩٥$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$\text{ع} = ١ = ٢$$

$$\text{ع} = ٢ = ٠,٨٦$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

ات ١ = ١,٤٤

ات ٢ = ٠,٧٤

الصدق = الاتساق * العلم \ ٢

ص ١ = ١,٤٥

ص ٢ = ٠,٣٢

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = ١ حج ٢ = ٠,١ مقا = ٢

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٠,٢

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ٠,١

فالقول الاول (مس الفرج لا ينقض الوضوء.) هو الحق.

أصل ل ١٤٥ :

مس الفرغ لا ينقض الوضوء.

إشارة: النصوص الموافقة لهذا الأصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٥٦: مس فرج البهيمة

الاقوال:

الاول: مس فرج البهيمة لا ينقض الوضوء.

الثاني: ينقض الوضوء.

ادلة القول الاول:

اولا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ١٤١: ما ليس مرتباً بالقدارة بحسب العرف واللغة ولا منصوباً بقطع أو معرفة مصدقة فهو ليس حدثاً ناقضاً للطهارة.

الاقوال:

القول الاول: مس فرج البهيمة لا ينقض الوضوء.

القول الثاني: مس فرج البهيمة ينقض الوضوء.

الاتجاه (الاجابسلبية، الشرطية)

$$\text{إ ١} = (-٣، -١)$$

$$\text{إ ١} = (-٣، -١)$$

$$\text{إ ٢} = (+٣، -١)$$

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$\text{ب ١} = ٠$$

$$\text{ب ٢} = ٢$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$\text{ض ١} = ٦$$

$$\text{ض ٢} = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot ٢ \cdot ٤$$

$$\text{تص} ١ = ٠,٩$$

$$\text{تص} ٢ = ٠,٤$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} ٢ \setminus ٣٠$$

$$\text{م} ١ = ١,٢$$

$$\text{م} ٢ = ٠,٥$$

$$\text{الثبوت} = ٠,٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} ١ = ١,٤$$

$$\text{ث} ٢ = ٠,٩$$

$$\text{الظهور} = ٠,٥٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ظ} ٢ = ٠,٩٥$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$\text{ع} ١ = ٢$$

$$\text{ع} ٢ = ٠,٨٦$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + ٠,٢٤$$

$$\text{ات} ١ = ١,٤٤$$

$$\text{ات } 2 = 0,74$$

$$\text{الصدق} = \text{الاتساق} * \text{العلم} \setminus 2$$

$$\text{ص } 1 = 1,45$$

$$\text{ص } 2 = 0,32$$

$$\text{القبول} = \text{الحجية} * \text{المقاصدية}$$

$$\text{حج } 1 = 1 \quad \text{حج } 2 = 0,1 \quad \text{مقا} = 2$$

$$\text{ق } 1 = 2$$

$$\text{ق } 2 = 0,2$$

$$\text{الحق} = \text{الصدق} * \text{القبول}$$

$$\text{ح } 1 = 2,9 \quad \text{فهو حق}$$

$$\text{ح } 2 = 0,1$$

فالقول الاول (مس فرج البهيمه لا ينقض الوضوء.) هو الحق.

أصل ل ١٤٦:

مس فرج البهيمه لا ينقض الوضوء.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٥٧: الدود الخارج من أحد السبيلين

الاقوال:

الاول: الدود الخارج من أحد السبيلين - إذا كان خاليا من نجاسة - والحصى،
والدم إلا دم الحيض، والاستحاضة، والنفاس، لا ينقض الوضوء.

الثاني: إن جميع ذلك ينقض الوضوء.

ادلة القول الاول:

اولا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء.

ثانيا: روى زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يوجب الوضوء إلا من غائط،
أو بول، أو ضرطة، أو فسوة تجد ريحها.

ثالثا: روى زكريا بن آدم قال: سألت الرضا عليه السلام عن الناسور أينقض
الوضوء؟ فقال: إنما ينقض الوضوء ثلاث البول، والغائط، والريح.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ١٤١: ما ليس مرتبطا بالقذارة بحسب العرف واللغة ولا منصوبا بقطع او معرفة مصدقة فهو ليس حدثا ناقضا للطهارة.

أصل ل ١٤٧:

الطهارة تنظيف من القذر عرفا.

أصل ل ١٤٨

كل قذارة عرفية تخرج من السبيلين تستدعي التنظيف.

المضمون المبحوث

كل قذر يخرج من احد السبيلين فهو حدث ناقض للوضوء.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل: (-٣، -١)

إ المضمون: (-٣، -١)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الاضاءة = ٦ - البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠ = ٠,٩

الموافقة = (الاضاءة) ٢ \ ٣٠ = ١,٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ١٤٩:

كل قدر يخرج من احد السبيلين فهو حدث ناقض للوضوء.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ١٤٩: كل قدر يخرج من احد السبيلين فهو حدث ناقض للوضوء.

الاقوال:

القول الاول: كل قدر يخرج من احد السبيلين - من دود ا حصى او دم- فهو حدث ناقض للوضوء.

القول الثاني: ما يخرج من احد السبيلين من قدر - من دود او حصى او دم- غير مخلوط بنجاسة فهو ليس ناقضا للوضوء.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل = (-٣، -١)

إِ = (-٣، -١)

$$I = (2, 3) - (1, -)$$

إشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = أعلى قيم (اتجاه المعرفة ١ - اتجاه المعرفة ٢)

$$ب١ = ٠$$

$$ب٢ = ٢$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$\text{ض}١ = ٦$$

$$\text{ض}٢ = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot ٢ \cdot ٤$$

$$\text{تص}١ = ٠,٩$$

$$\text{تص}٢ = ٠,٤$$

$$\text{الموافقة} = (\text{الاضاءة}) \cdot ٢ \cdot ٣$$

$$\text{م}١ = ١,٢$$

$$\text{م}٢ = ٠,٥$$

$$\text{الثبوت} = ٠,٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} ١ = ١,٤$$

$$\text{ث} ٢ = ٠,٩$$

$$\text{الظهور} = ٠,٥٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ظ} ٢ = ٠,٩٥$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$\text{ع} ١ = ٢$$

$$\text{ع} ٢ = ٠,٨٦$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + ٠,٢٤$$

$$\text{ات} ١ = ١,٤٤$$

$$\text{ات} ٢ = ٠,٧٤$$

$$\text{الصدق} = \text{الاتساق} * \text{العلم} \setminus ٢$$

$$\text{ص} ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ص} ٢ = ٠,٣٢$$

$$\text{القبول} = \text{الحجية} * \text{المقاصدية}$$

حج ١ = حج ٢ = ١,٠ ، ٢ = ٢ = مقا

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٢,٠

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ٠,١

فالقول الاول (كل قذر يخرج من احد السبيلين - من دود ا حصى او دم- فهو حدث ناقض للوضوء.) هو الحق.

أصل ل ١٥٠:

كل قذر يخرج من احد السبيلين (الفرج المخرج) - من دود ا حصى او دم- فهو حدث ناقض للوضوء.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

اشارة: ولان كل ما يخرج من الفرج والمخرج هو قذارة عرفا فانن يكون حدثا.

أصل ل ١٥١:

كل ما يخرج من احد السبيلين (الفرج والمخرج) فهو حدث ناقض للوضوء.

إشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٥٨: البول والغائط إذا خرجا من غير السبيلين.

الاقوال:

الاول: البول والغائط إذا خرجا من غير السبيلين من موضع في البدن، ينقض الوضوء، إذا كان مما دون المعدة، وإن كان فوقها لا ينقض الوضوء.

الثاني: ينقضان وان كان فوق المعدة.

ادلة القول الاول:

اولا: قوله تعالى: " أو جاء أحد منكم من الغائط ". والغائط عبارة عن الحدث المخصوص، ولم يفرق.

ثانيا: روى زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: لا يوجب الوضوء إلا من غائط، أو بول، أو ضرطة، أو فسوة تجد ريحها وهذا عام.

ثالثا: ما يخرج من فوق المعدة لا يكون غائطا أصل لا، فلا يتناول الاسم.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ٧٠: الاصل في التكليف هو المتيقن.

أصل ل ١١٧: يعتبر في المعارف الشرعية موافقة الوجدان الصريح.

أصل ل ١١١: الاقل هو الواجب من الافعال الا بمعرفة قطعية او مصدقة على وجوب الاكثر.

أصل ل ١٥١: كل ما يخرج من احد السبيلين (الفرج والمخرج) فهو حدث ناقض للوضوء.

اشارة: وفق الاصول المتقدمة فان المتيقن في الحدث الناقض للوضوء هو الخروج من احد السبيلين. فما يخرج من غيرهما - وان كان قذارة عرفا- ليس حدثا ناقضا للوضوء. وليس في هذا مناقضة للوجدان الشرعي والعام.

المضمون المبحوث

ما يخرج من غير السبيلين (الفرج والمخرج) ليس ناقضا للوضوء.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل: (-٣، -١)

إ المضمون: (-٣، -١)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الاضاءة = ٦ - البعد = ٦

التصديق = (الاضاءة) \ ٢ = ٤٠ \ ٢ = ٢٠, ٩

الموافقة = (الاضاءة) \ ٢ = ٣٠ \ ٢ = ١, ٢

الثبوت = ٠,٥ + التصديق = ١,٤

الظهور = ٠,٤٥ + التصديق = ١,٤٥

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ١٥٢:

ما يخرج من غير السبيلين (الفرج والمخرج) ليس ناقضا للوضوء.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ١٥٢: ما يخرج من غير السبيلين (الفرج والمخرج) ليس ناقضا للوضوء.

الاقوال:

القول الاول: البول والغائط ان خرج من غير السبيلين لم ينقض الوضوء.

القول الثاني: البول والغائط ان خرج من غير السبيلين نقض الوضوء.

القول الثالث: البول والغائط إذا خرجا من غير السبيلين ينقض الوضوء، إذا كان مما

دون المعدة، وإن كان فوقها لا ينقض الوضوء.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل = (-٣، -١)

$$\text{إ ١} = (١-، ٣-)$$

$$\text{إ ٢} = (١-، ٣+)$$

$$\text{إ ٣} = (١+، ٣-)$$

إشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$\text{ب ١} = ٠$$

$$\text{ب ٢} = ٢$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$\text{ض ١} = ٦$$

$$\text{ض ٢} = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot ٢ \cdot ٤$$

$$\text{تص ١} = ٠, ٩$$

$$\text{تص ٢} = ٠, ٤$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot ٢ \cdot ٣$$

$$\text{م ١} = ١, ٢$$

$$\text{م ٢} = ٠, ٥$$

الثبوت = ٠,٥ + التصديق

$$\text{ث} ١ = ١,٤$$

$$\text{ث} ٢ = ٠,٩$$

الظهور = ٠,٥٥ + التصديق

$$\text{ظ} ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ظ} ٢ = ٠,٩٥$$

العلم = الثبوت * الظهور

$$\text{ع} ١ = ٢$$

$$\text{ع} ٢ = ٠,٨٦$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

$$\text{ات} ١ = ١,٤٤$$

$$\text{ات} ٢ = ٠,٧٤$$

الصدق = الاتساق * العلم / ٢

$$\text{ص} ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ص} ٢ = ٠,٣٢$$

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = حج ٢ = ١, ٠, ٢ = مقا

ق ٢ = ١

ق ٢ = ٢, ٠

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢, ٠, ١ = فهو حق

ح ٢ = ٠, ١

فالقول الاول (البول والغائط ان خرج من غير السبيلين لم ينقض الوضوء.) هو الحق.

أصل ل ١٥٣:

البول والغائط ان خرج من غير السبيلين لم ينقض الوضوء.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٥٩: إذا أدخل ذكره في دبر.

الاقوال:

الاول: إذا أدخل ذكره في دبر امرأة، أو رجل فعليه الغسل.

الثاني: لا غسل عليه، ولا على المفعول به.

ادلة القول الثاني:

اولا: الاصل براءة الذمة، وعدم الوجوب، وشغلها بوجوب الغسل يحتاج إلى دليل.

ثانيا: روي عنهم عليهم السلام أنهم قالوا: اسكتوا عما سكت الله عنه.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ١٥٤:

(وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا) للصلاة.

المضمون المبحوث

إذا (لَمْ تَسْتُمْ) (واقعتم) النساء) فأجنبتم فاطهروا.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل: (-٣، -١)

إ المضمون: (-٣، -١)

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢) = ٠

الإضاءة = ٦ - البعد = ٦

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \ ٢ \setminus ٤٠ = ٠,٩$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \ ٢ \setminus ٣٠ = ١,٢$$

$$\text{الثبوت} = ٠,٥ + \text{التصديق} = ١,٤$$

$$\text{الظهور} = ٠,٤٥ + \text{التصديق} = ١,٤٥$$

العلم = الثبوت * الظهور = ٢ فهذا المضمن محقق للعلم.

أصل ل ١٥٥:

إذا (لَأَمْسَتْكُمْ) (واقعتن) النِّسَاءُ) فَأَجْنَبْتُمْ فَاظْهَرُوا.

أصل ل ١٥٦:

من لم يجنب فليس عليه الغسل.

ولاجل شهرة القول بالخلاف (وجوب الغسل على من جامع امرأة وان لم ينزل) فانه

ينبغي بحث الاحتياط.

$$\text{الاحتياط} = \text{شهرة الخلاف} + \text{قوة دليل الخلاف} - ٤,٣$$

$$= ٣ + ٣ - ٤,٣ = ١,٧ \text{ وهو اقل من } ٢ \text{ فلا يجب الاحتياط لكنه أكثر من صفر}$$

فيستحب الاحتياط.

أصل ل ١٥٧:

إذا جامع رجل امرأة ولم ينزلا فالاحوط استحباب لهما الاغتسال.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ١٥٦: من لم يجنب فلا غسل عليه.

الاقوال:

القول الاول: من ادخل في دبر (امرأة او رجل) فلا غسل عليه.

القول الثاني: من ادخل في دبر (امرأة او رجل) فعليه الغسل.

اشارة: اي ادخل ولم يجنب.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل = (-٣، -١)

إِ ١ = (-٣، -١)

إِ ٢ = (+٣، -١)

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني

أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = أعلى قيم (اتجاه المعرفة ١ - اتجاه المعرفة ٢)

ب ١ = ٠

ب ٢ = ٢

الاضاءة = ٦ - البعد

$$\text{ض} = ١ = ٦$$

$$\text{ض} = ٢ = ٤$$

التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠

$$\text{تص} = ١ = ٠,٩$$

$$\text{تص} = ٢ = ٠,٤$$

الموافقة = الاضاءة ٢ \ ٣٠

$$\text{م} = ١ = ١,٢$$

$$\text{م} = ٢ = ٠,٥$$

الثبوت = ٠,٥ + التصديق

$$\text{ث} = ١ = ١,٤$$

$$\text{ث} = ٢ = ٠,٩$$

الظهور = ٠,٥٥ + التصديق

$$\text{ظ} = ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ظ} = ٢ = ٠,٩٥$$

العلم = الثبوت * الظهور

$$\text{ع} = ١ = ٢$$

$$ع٢ = ٠,٨٦$$

$$الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤$$

$$ات١ = ١,٤٤$$

$$ات٢ = ٠,٧٤$$

$$الصدق = الاتساق * العلم \ ٢$$

$$ص١ = ١,٤٥$$

$$ص٢ = ٠,٣٢$$

$$القبول = الحجية * المقاصدية$$

$$حج١ = ١ حج٢ = ٠,١ مقا = ٢$$

$$ق١ = ٢$$

$$ق٢ = ٠,٢$$

$$الحق = الصدق * القبول$$

$$ح١ = ٢,٩ فهو حق$$

$$ح٢ = ٠,١$$

فالقول الاول (من ادخل في دبر (امرأة او رجل) فلا غسل عليه.) هو الحق.

أصل ل١٥٨:

من ادخل في دبر (امرأة او رجل) فلا غسل عليه.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ملحقة: اذا ادخل ذكره في فرج امرأة ميتة.

الاقوال:

الاول: عليه الغسل.

الثاني: ليس عليه الغسل.

ادلة القول الاول:

اولا: روي عنهم من أن حرمة الميت كحرمة الحي.

ثانيا: الظواهر المتضمنة لوجوب الغسل على من أوج في الفرج تدل على ذلك

لعمومها.

ثالثا: طريقة الاحتياط.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ١٥٦: من لم يجنب فلا غسل عليه.

الاقوال:

القول الاول: اذا أدخل ذكره في فرج امرأة ميتة فلا غسل عليه.

القول الثاني: اذا أدخل ذكره في فرج امرأة ميتة فعليه الغسل.

اشارة: اي ادخل ولم يجنب.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل = (-٣، -١)

إِ ١ = (-٣، -١)

إِ ٢ = (+٣، -١)

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

ب ١ = ٠

ب ٢ = ٢

الاضاءة = ٦ - البعد

ض ١ = ٦

$$\text{ض} = 2 = 4$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) 2 \cdot 4$$

$$\text{تص} 1 = 9, 0$$

$$\text{تص} 2 = 4, 0$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} 2 \cdot 30$$

$$\text{م} 1 = 2, 1$$

$$\text{م} 2 = 5, 0$$

$$\text{الثبوت} = 5, 0 + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} 1 = 4, 1$$

$$\text{ث} 2 = 9, 0$$

$$\text{الظهور} = 5, 50 + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} 1 = 5, 1$$

$$\text{ظ} 2 = 5, 9$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$\text{ع} 1 = 2$$

$$\text{ع} 2 = 6, 8$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

ات ١ = ١,٤٤

ات ٢ = ٠,٧٤

الصدق = الاتساق * العلم \ ٢

ص ١ = ١,٤٥

ص ٢ = ٠,٣٢

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = ١ حج ٢ = ٠,١ مقا = ٢

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٠,٢

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ٠,١

فالقول الاول (اذا أدخل ذكره في فرج امرأة ميتة فلا غسل عليه.) هو الحق.

أصل ل ١٥٩:

إذا أدخل ذكره في فرج امرأة ميتة فلا غسل عليه.

إشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ملحقة: إذا أدخل ذكره في فرج بهيمة.

الاقوال:

الاول: عليه الغسل.

الثاني: ليس عليه الغسل.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ١٥٦: من لم يجنب فلا غسل عليه.

الاقوال:

القول الاول: إذا أدخل ذكره في فرج بهيمة فلا غسل عليه.

القول الثاني: إذا أدخل ذكره في فرج بهيمة فعليه الغسل.

إشارة: أي أدخل ولم يجنب.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إِ الاصل = (-٣، -١)

$$إ ١ = (-٣, -١)$$

$$إ ٢ = (+٣, -١)$$

إشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = أعلى قيم (اتجاه المعرفة ١ - اتجاه المعرفة ٢)

$$ب ١ = ٠$$

$$ب ٢ = ٢$$

$$الاضاءة = ٦ - البعد$$

$$ض ١ = ٦$$

$$ض ٢ = ٤$$

$$التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠$$

$$تص ١ = ٩, ٠$$

$$تص ٢ = ٤, ٠$$

$$الموافقة = (الاضاءة) ٢ \ ٣٠$$

$$م ١ = ٢, ١$$

$$م ٢ = ٥, ٠$$

$$الثبوت = ٥, ٠ + التصديق$$

$$\text{ث} ١ = ١,٤$$

$$\text{ث} ٢ = ٠,٩$$

$$\text{الظهور} = ٠,٥٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ظ} ٢ = ٠,٩٥$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$\text{ع} ١ = ٢$$

$$\text{ع} ٢ = ٠,٨٦$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + ٠,٢٤$$

$$\text{ات} ١ = ١,٤٤$$

$$\text{ات} ٢ = ٠,٧٤$$

$$\text{الصدق} = \text{الاتساق} * \text{العلم} \setminus ٢$$

$$\text{ص} ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ص} ٢ = ٠,٣٢$$

$$\text{القبول} = \text{الحجية} * \text{المقاصدية}$$

حج ١ = حج ٢ = ١, ٠, ٢ = مقا ٢

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٢, ٠

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢, ٩ = فهو حق

ح ٢ = ٠, ١

فالقول الاول (اذا أدخل ذكره في فرج بهيمة فلا غسل عليه.) هو الحق.

أصل ل ١٦٠:

اذا أدخل ذكره في فرج بهيمة فلا غسل عليه.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٦٠: المذي والودي والوذى

الاقوال:

الاول: المذي والودي والوذى لا ينقضان الوضوء، ولا يغسل منهما الثوب. الثاني:

يجب منهما الوضوء، وغسل الثوب.

ادلة القول الاول:

اولا: إجماع الفرقة.

ثانيا: صحة الوضوء، ونواقضه تحتاج إلى دليل.

ثالثا: روى زيد الشحام و زرارة، ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: إن سال من ذكرك شئ من مذي أو ودي، فلا تغسله،

ولا تقطع له الصلاة، ولا تنقض له الوضوء، إنما ذلك بمنزلة النخامة وكل شئ خرج منك بعد الوضوء فإنه من الحبائل.

رابعا: روي عن أبي عبد الله عليه السلام: إن سال من ذكرك شئ من وذي أو ودي وأنت في الصلاة فلا تغسله، ولا تقطع الصلاة، ولا تنقض له الوضوء، وإن بلغ عقبيك، فإنما ذلك بمنزلة النخامة، وكل شئ خرج منك بعد الوضوء فإنه من الحبائل، أو من البواسير وليس بشئ، فلا تغسله من ثوبك، إلا أن تقدره .

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ١٥١: كل ما يخرج من احد السبيلين (الفرج والمخرج) فهو حدث ناقض للوضوء.

الاقوال:

القول الاول: المذي والودي والوذي ينقض الوضوء.

القول الثاني: المذي والودي والوذي لا ينقض الوضوء.

الاتجاه (الاجابسلبية، الشرطية)

$$إِ الاصل = (٣+، ١-)$$

$$إِ ١ = (٣+، ١-)$$

$$إِ ٢ = (٣-، ١-)$$

إشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$ب ١ = ٠$$

$$ب ٢ = ٢$$

$$الاضاءة = ٦ - البعد$$

$$ض ١ = ٦$$

$$ض ٢ = ٤$$

$$التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠$$

$$تص ١ = ٩, ٠$$

$$تص ٢ = ٤, ٠$$

$$الموافقة = الاضاءة ٢ \ ٣٠$$

$$م ١ = ٢, ١$$

$$م ٢ = ٥, ٠$$

الثبوت = ٠,٥ + التصديق

$$١,٤ = ١ \text{ ث}$$

$$٠,٩ = ٢ \text{ ث}$$

الظهور = ٠,٥٥ + التصديق

$$١,٤٥ = ١ \text{ ظ}$$

$$٠,٩٥ = ٢ \text{ ظ}$$

العلم = الثبوت * الظهور

$$٢ = ١ \text{ ع}$$

$$٠,٨٦ = ٢ \text{ ع}$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

$$١,٤٤ = ١ \text{ ات}$$

$$٠,٧٤ = ٢ \text{ ات}$$

الصدق = الاتساق * العلم / ٢

$$١,٤٥ = ١ \text{ ص}$$

$$٠,٣٢ = ٢ \text{ ص}$$

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = حج ٢ = ١, ٠, ٢ = مقا

ق ٢ = ١

ق ٢ = ٢, ٠

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢, ٩ فهو حق

ح ٢ = ٠, ١

فالقول الاول (المذي والودي والوذي ينقض الوضوء.) هو الحق.

أصل ل ١٦١:

المذي والودي والوذي ينقض الوضوء.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٦١: ما يخرج من غير السبيلين .

الاول: ما يخرج من غير السبيلين، مثل القمء، والرعاف، والفصد، وما أشبهها لا ينقض الوضوء.

الثاني: ينتقض الوضوء بالدم إذا خرج فظهر، وبالقيء إذا كان ملاء الفم والبلغم والبصاق لا ينقضان الوضوء.

الثالث: إن البلغم إن كان نجسا نقض الوضوء، قليلا كان أو كثيرا، وإن كان طاهرا لا ينقض الوضوء، إلا إذا كان ملاء الفم.

أدلة القول الأول:

أولا: ما قدمناه من ثبوت حكم الطهارة، وأن نقضها يحتاج إلى دليل. ثانيا: عليه إجماع الفرقة لا يختلفون في ذلك.

ثالثا: روى زيد الشحام قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القيء هل ينقض الوضوء؟ قال: لا.

رابعا: روى سماعة، عن أبي بصير قال: سمعته يقول: إذا قاء الرجل وهو على طهر فليتمضمض، وإذا رعف وهو على وضوء فليغسل أنفه، فإن ذلك يجزيه، ولا يعيد وضوءه.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ١٥٢: ما يخرج من غير السبيلين (الفرج والمخرج) ليس ناقضا للوضوء.

أصل ل ١٤١: ما ليس مرتبطا بالقذارة بحسب العرف واللغة ولا منصوبا بقطع أو معرفة مصدقة فهو ليس حدثا ناقضا للطهارة.

الاقوال:

القول الاول: ما يخرج من غير السبيلين، مثل القمى، والرعاف، وما أشبههما لا ينقض الوضوء.

القول الثاني: ما يخرج من غير السبيلين، مثل القمى، والرعاف، وما أشبههما لا ينقض الوضوء.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$\text{إ} \text{ الاصل} = (-3, -1)$$

$$\text{إ} \text{ } = (-3, -1)$$

$$\text{إ} \text{ } = (+3, -1)$$

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$\text{ب} \text{ } = ٠$$

$$\text{ب} \text{ } = ٢$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$\text{ض} \text{ } = ٦$$

$$\text{ض} = ٢ = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) ٢ \setminus ٤٠$$

$$\text{تص} ١ = ٩,٠$$

$$\text{تص} ٢ = ٤,٠$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} ٢ \setminus ٣٠$$

$$\text{م} ١ = ٢,١$$

$$\text{م} ٢ = ٥,٠$$

$$\text{الثبوت} = ٥,٠ + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} ١ = ٤,١$$

$$\text{ث} ٢ = ٩,٠$$

$$\text{الظهور} = ٥٥,٠ + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} ١ = ٤٥,١$$

$$\text{ظ} ٢ = ٩٥,٠$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$\text{ع} ١ = ٢$$

$$\text{ع} ٢ = ٨٦,٠$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

ات ١ = ١,٤٤

ات ٢ = ٠,٧٤

الصدق = الاتساق * العلم \ ٢

ص ١ = ١,٤٥

ص ٢ = ٠,٣٢

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = ١ حج ٢ = ٠,١ مقا = ٢

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٠,٢

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ٠,١

فالقول الاول (ما يخرج من غير السبيلين، مثل القيء، والرعاف، وما أشبههما لا ينقض الوضوء.) هو الحق.

أصل ل ١٦٢:

ما يخرج من غير السبيلين، مثل القيء، والرعاف، وما أشبههما لا ينقض الوضوء. اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٦٢: القهقهة

الاقوال:

الاول: القهقهة لا تنقض الوضوء، سواء كانت في الصلاة أو في غيرها.

الثاني: القهقهة إن كانت في الصلاة نقضت الوضوء.

ادلة القول الاول:

اولا: إجماع القرقة.

ثانيا: ثبوت حكم الطهارة. وأن لا دليل على أن ذلك ينقض الوضوء.

ثالثا: روى أديم بن الحر إنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: ليس ينقض الوضوء إلا ما خرج من طرفيك الأسفلين.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ١٥٢: ما يخرج من غير السبيلين (الفرج والمخرج) ليس ناقضا للوضوء.

أصل ل ١٤١: ما ليس مرتبطا بالقذارة بحسب العرف واللغة ولا منصوبا بقطع او معرفة مصدقة فهو ليس حدثا ناقضا للطهارة.

الاقوال:

القول الاول: القهقهة لا تنقض الوضوء.

القول الثاني: القهقهة إن كانت في الصلاة نقضت الوضوء.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$\text{إ الأصل} = (-٣، -١)$$

$$\text{إ ١} = (-٣، -١)$$

$$\text{إ ٢} = (-٣، +١)$$

اشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١ - اتجاه المعرفة ٢)

$$\text{ب ١} = ٠$$

$$\text{ب ٢} = ٢$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$\text{ض ١} = ٦$$

$$\text{ض} = ٢ = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot ٢ \cdot ٤$$

$$\text{تص} = ١ = ٠,٩$$

$$\text{تص} = ٢ = ٠,٤$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot ٢ \cdot ٣٠$$

$$\text{م} = ١ = ١,٢$$

$$\text{م} = ٢ = ٠,٥$$

$$\text{الثبوت} = ٠,٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} = ١ = ١,٤$$

$$\text{ث} = ٢ = ٠,٩$$

$$\text{الظهور} = ٠,٥٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} = ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ظ} = ٢ = ٠,٩٥$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$\text{ع} = ١ = ٢$$

$$\text{ع} = ٢ = ٠,٨٦$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

ات ١ = ١,٤٤

ات ٢ = ٠,٧٤

الصدق = الاتساق * العلم \ ٢

ص ١ = ١,٤٥

ص ٢ = ٠,٣٢

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = ١ حج ٢ = ٠,١ مقا = ٢

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٠,٢

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ٠,١

فالقول الاول (القهقهة لا تنقض الموضوع.) هو الحق.

أصل ل١٦٣:

القهقهة لا تنقض الوضوء.

إشارة: النصوص الموافقة لهذا الأصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٦٣: أكل ما مسته النار .

الاقوال:

الاول: أكل ما مسته النار، لا ينقض الوضوء.

الثاني: إنه ينقض الوضوء.

ادلة القول الاول:

اولا: ما قدمناه في المسألة الأولى من الاعتبار ، والخبر، والاجماع.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل١٥٢: ما يخرج من غير السبيلين (الفرج والمخرج) ليس ناقضا للوضوء.

أصل ل١٤١: ما ليس مرتبطا بالقذارة بحسب العرف واللغة ولا منصوبا بقطع او

معرفة مصدقة فهو ليس حدثا ناقضا للطهارة.

الاقوال:

القول الاول: أكل ما مسته النار لا ينقض الوضوء.

القول الثاني: أكل ما مسته النار، ينقض الوضوء.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

$$\text{إِ الاصل} = (١-، ٣-)$$

$$\text{إِ ١} = (١-، ٣-)$$

$$\text{إِ ٢} = (١-، ٣+)$$

إشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$\text{ب ١} = ٠$$

$$\text{ب ٢} = ٢$$

$$\text{الاضاءة} = ٦ - \text{البعد}$$

$$\text{ض ١} = ٦$$

$$\text{ض ٢} = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) ٢ \setminus ٤٠$$

$$\text{تص ١} = ٩, ٠$$

$$\text{تص} 2 = 0,4$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} 2 \setminus 30$$

$$\text{م} 1 = 1,2$$

$$\text{م} 2 = 0,5$$

$$\text{الثبوت} = 0,5 + \text{التصديق}$$

$$\text{ث} 1 = 1,4$$

$$\text{ث} 2 = 0,9$$

$$\text{الظهور} = 0,55 + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} 1 = 1,45$$

$$\text{ظ} 2 = 0,95$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$\text{ع} 1 = 2$$

$$\text{ع} 2 = 0,86$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + 0,24$$

$$\text{ات} 1 = 1,44$$

$$\text{ات} 2 = 0,74$$

الصدق = الاتساق * العلم \ ٢

ص ١ = ١,٤٥

ص ٢ = ٠,٣٢

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = ١ حج ٢ = ٠,١ مقا = ٢

ق ١ = ٢

ق ٢ = ٠,٢

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ٢,٩ فهو حق

ح ٢ = ٠,١

فالقول الاول (أكل ما مسته النار لا ينقض الوضوء.) هو الحق.

أصل ل ١٦٤ :

أكل ما مسته النار لا ينقض الوضوء.

إشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٦٤: أكل لحم الجزور.

الاقوال:

الاول: أكل لحم الجزور لا ينقض الوضوء.

الثاني: إنه ينقض الوضوء.

ادلة القول الاول:

اولا: ما قدمناه في المسألة الأولى، فلا وجه لا عادته.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ١٥٢: ما يخرج من غير السبيلين (الفرج والمخرج) ليس ناقضا للوضوء.

أصل ل ١٤١: ما ليس مرتبطا بالقدارة بحسب العرف واللغة ولا منصوصا بقطع او معرفة مصدقة فهو ليس حدثا ناقضا للطهارة.

الاقوال:

القول الاول: أكل لحم الجزور لا ينقض الوضوء.

القول الثاني: أكل لحم الجزور ينقض الوضوء.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل = (-٣، -١)

$$إ ١ = (٣-، ١-)$$

$$إ ٢ = (٣+، ١-)$$

إشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$ب ١ = ٠$$

$$ب ٢ = ٢$$

$$الاضاءة = ٦ - البعد$$

$$ض ١ = ٦$$

$$ض ٢ = ٤$$

$$\text{التصديق} = (\text{الاضاءة}) \cdot ٢ \cdot ٤٠$$

$$\text{تص ١} = ٩, ٠$$

$$\text{تص ٢} = ٤, ٠$$

$$\text{الموافقة} = \text{الاضاءة} \cdot ٢ \cdot ٣٠$$

$$\text{م ١} = ٢, ١$$

$$\text{م ٢} = ٥, ٠$$

الثبوت = ٠,٥ + التصديق

$$١,٤ = ١ \text{ ث}$$

$$٠,٩ = ٢ \text{ ث}$$

الظهور = ٠,٥٥ + التصديق

$$١,٤٥ = ١ \text{ ظ}$$

$$٠,٩٥ = ٢ \text{ ظ}$$

العلم = الثبوت * الظهور

$$٢ = ١ \text{ ع}$$

$$٠,٨٦ = ٢ \text{ ع}$$

الاتساق = الموافقة + ٠,٢٤

$$١,٤٤ = ١ \text{ ات}$$

$$٠,٧٤ = ٢ \text{ ات}$$

الصدق = الاتساق * العلم / ٢

$$١,٤٥ = ١ \text{ ص}$$

$$٠,٣٢ = ٢ \text{ ص}$$

القبول = الحجية * المقاصدية

حج ١ = حج ٢ = ١, ٠, ٢ = مقا

ق ٢ = ١

ق ٢ = ٢, ٠

الحق = الصدق * القبول

ح ١ = ١, ٢, ٩ فهو حق

ح ٢ = ٠, ١

فالقول الاول (أكل لحم الجزور لا ينقض الوضوء.) هو الحق.

أصل ل ١٦٤:

أكل لحم الجزور لا ينقض الوضوء.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.

مسألة ٦٥: من تيقن الطهارة وشك في الحدث

الاقوال:

الاول: من تيقن الطهارة وشك في الحدث لم يجب عليه الطهارة، وطرح الشك.

الثاني: يبي على الشك. ويلزمه الطهارة .

الثالث: إن كان في الصلاة بنى على اليقين، وهو الطهارة، وإن كان خارج الصلاة، بنى على الشك، وأعاد الوضوء احتياطاً.

ادلة القول الاول:

اولا: الطهارة معلومة، فلا يجب العدول عنها إلا بأمر معلوم والشك لا يقابل العلم، ولا يساويه، فوجب طرحه.

ثانيا: عليه إجماع الفرقة.

ثالثا: روى عبد الله بن بكير، عن أبيه قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: إذا استيقنت أنك قد توضأت، فإياك أن تحدث وضوءاً أبداً حتى تستيقن أنك قد أحدثت .

رابعا: عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: لا ينقض اليقين أبداً بالشك، ولكن ينقضه يقين آخر.

أبحاث الاصل

الأصول المعلومة

أصل ل ١٦٥:

العلم لا يعارضه الشك ولا الظن.

أبحاث الفرع

الأصول المعلومة

أصل ل ٤٨ : الاصل في التكليف عدم التكليف.

أصل ل ٧٠ : الاصل في التكليف هو المتيقن.

أصل ل ١٦٥ : العلم لا يعارضه الشك ولا الظن.

الاقوال:

القول الاول: من تيقن الطهارة وشك في الحدث بنى على الطهارة.

القول الثاني: من تيقن الطهارة وشك في الحدث بنى على عدم الطهارة.

القول الثالث: من تيقن الطهارة وشك في الحدث ولم يدخل في الصلاة بنى على عدم الطهارة.

الاتجاه (الايجابسلبية، الشرطية)

إ الاصل = (-٣، -١)

إ = ١ = (-٣، -١)

إ = ٢ = (-٣، +١)

$$I = 3(-, 3, +)$$

إشارة: سارجع الاقوال الى قولين الاول مصدق والثاني غيره. وسيكن للقول الثاني أعلى قيم المعرفة غير المصدقة.

البعد الاتجاهي = اعلى قيم (اتجاه المعرفة ١- اتجاه المعرفة ٢)

$$ب١ = ٠$$

$$ب٢ = ٢$$

$$الاضاءة = ٦ - البعد$$

$$ض١ = ٦$$

$$ض٢ = ٤$$

$$التصديق = (الاضاءة) ٢ \ ٤٠$$

$$تص١ = ٠,٩$$

$$تص٢ = ٠,٤$$

$$الموافقة = الاضاءة ٢ \ ٣٠$$

$$م١ = ١,٢$$

$$م٢ = ٠,٥$$

$$الثبوت = ٠,٥ + التصديق$$

$$ث١ = ١,٤$$

$$\text{ث} ٢ = ٠,٩$$

$$\text{الظهور} = ٠,٥٥ + \text{التصديق}$$

$$\text{ظ} ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ظ} ٢ = ٠,٩٥$$

$$\text{العلم} = \text{الثبوت} * \text{الظهور}$$

$$\text{ع} ١ = ٢$$

$$\text{ع} ٢ = ٠,٨٦$$

$$\text{الاتساق} = \text{الموافقة} + ٠,٢٤$$

$$\text{ات} ١ = ١,٤٤$$

$$\text{ات} ٢ = ٠,٧٤$$

$$\text{الصدق} = \text{الاتساق} * \text{العلم} / ٢$$

$$\text{ص} ١ = ١,٤٥$$

$$\text{ص} ٢ = ٠,٣٢$$

$$\text{القبول} = \text{الحجية} * \text{المقاصدية}$$

$$\text{حج} ١ = ١ \quad \text{حج} ٢ = ٠,١ \quad \text{مقا} = ٢$$

$$ق١ = ٢$$

$$ق٢ = ٢, ٠$$

الحق = الصدق * القبول

$$ح١ = ٢, ٩ فهو حق$$

$$ح٢ = ١, ٠$$

فالقول الاول (من تيقن الطهارة وشك في الحدث بنى على الطهارة.

) هو الحق.

أصل ل١٦٧:

من تيقن الطهارة وشك في الحدث بنى على الطهارة.

اشارة: النصوص الموافقة لهذا الاصل محكمة، والنصوص المخالفة له متشابهة.



أنور غني الموسوي طبيب وشاعر وباحث اسلامي من العراق. ولد في ٢٩ ذي الحجة ١٣٩٢ هجري (١٩٧٣ ميلادي) في بابل. درس في النجف الطب والفقہ. مؤلف لأكثر من مائتي كتاب وظهر اسمه في عشرات المجالات والمختارات الادبية العالمية، وحاز على جوائز عدة ورشح لجائزة البوشكارت. يكتب باللغتين العربية والانجليزية ويعتمد منهج عرض المعارف على القرآن في الشريعة.



دار أقواس للنشر - العراق